

عقيدة السلف

في رزوء الكتاب والسنة

بقلم

الطيب بن عمر الحسين

قءم له

فضيلة الشيخ الدكتور

مءمء الأءمين الحسين بن أءمء

المءرس بالءامعة الإسلامفة بالءةفة النبوة

ح) دار الفضيلة للنشر والتوزيع ، ١٤١٩ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحسين ، الطيب عمر

عقيدة السلف في ضوء الكتاب والسنة . - الرياض .

١٦٠ ص ، ٢٤×١٧ سم

ردمك : ٥ - ٢ - ٩١٧٥ - ٩٩٦٠

١- العقيدة ٢- التوحيد أ- العنوان

١٩/١٠٠٤

ديوي ٢٤٠

رقم الإيداع : ١٩/١٠٠٤

ردمك : ٥ - ٢ - ٩١٧٥ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

دارالفضيلة

الرياض ١١٤٣٣ - ص، ب ١٠٣٨٧

تليفاكس ٢٣٣٣٠٦٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الناشر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فإن أهم ما تبذل الجهود لتحقيقه وخدمته ونشره هو بيان عقيدة السلف الصالح المستمدة من نصوص الكتاب والسنة، وهذا الجانب اعتنى به الشيخ الطيب بن عمر الحسين في مؤلفاته، وخاصة كتابه هذا «عقيدة السلف في ضوء الكتاب والسنة» حيث استوعب فيه كثيراً من المسائل العقدية المهمة التي وقع فيها كلام لسلفنا الصالح - رضي الله عنهم - من غير تطويل مخل ولا إختصار مخل وأعتمد في بحثه على المصادر المهمة ذات القيمة العلمية الموثوق بها المعروفة عند علماء هذه الأمة المستقيمة على كلام أئمة السنة من عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم من خير القرون ومن هو متمسك بمنهجهم إلى يومنا هذا.

وقد أوضح فضيلته أن الميزان الحقيقي لوزن الأمور الشرعية والعقدية هو كتاب الله عز وجل وسنة رسوله - ﷺ - كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية وقوله - ﷺ - «تركتم فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي كتاب الله وسنتي» وبين أن علم الكلام والفلسفة لا خير فيها، وأن الشريعة الإسلامية غنية عنهما، وبين منشأ الخطأ والانحراف في الأمة الإسلامية كل ذلك بأسلوب سهل واضح وبعبارات جيدة لا شطط فيها كما أنه أنصف المخالفين ورد عليهم بأسلوب توخى فيه المنهجية والموضوعية لذلك أحببت أن أساهم في خدمة العلم وتقديمه للراغبين فيه بالاعتناء بهذا الكتاب ونشره نظراً لفائدته وأهميته وأحتياج الأمة الإسلامية للعقيدة الصافية الخالية من شوائب البدعة، والله العلي القدير أسأله أن يوفقنا لما فيه الخير للإسلام والمسلمين إنه سميع مجيب.

عبد الله بن محمد الأمين الحسين

المدرس بوزارة المعارف

السعودية بالمدينة النبوية في ٢٣/٧/١٤١٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المؤلف في سطور

هو أبو عمر الطيب بن عمر بن الحسين الجكني، ولد سنة ١٣٧٥هـ بواد الغنم إحدى واحات ولاية تكانت بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، وحفظ القرآن الكريم في صغره على والده - رحمه الله - وحصل على إجازة في قراءة الإمام نافع بروايته قالون وورش، من الشيخ عبد الله بن المهدي - حفظه الله - وتابع دراسته في «المحاضر» - وهي المدارس التقليدية - فتلقى فيها مبادئ من علوم الدين واللغة العربية، ودرس بعض المتون في علوم القرآن، والعقيدة، والفقه، وفي عام ١٤٠١هـ التحق بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وتابع دراسته فيها من السنة الثالثة المتوسطة حتى حصل على الإجازة العالية «الليسانس» من كلية الشريعة عام ١٤٠٧هـ، وفي سنة ١٤٠٩هـ التحق بالدراسات العليا في جامعة أم القرى قسم العقيدة على كفاية ومنحة من رابطة العالم الإسلامي - زاد الله هاتين المؤسستين - جامعة أم القرى ورابطة العالم الإسلامي عزاً ورفعةً، وأجزل المثوبة والإحسان للقائمين على أمرهما إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكان عنوان رسالته في الماجستير، التي نالت تقدير ممتاز، وطبعت في دار ابن حزم ببيروت سنة ١٤١٦هـ هو «السلفية وأعلامها في موريتانيا» وما زال يواصل دراسته في تحضير رسالة الدكتوراة في مجال تخصصه، له عدة بحوث في الدراسات الإسلامية، غير رسالتي الماجستير والدكتوراه وهي:

١ - دراسة وتحقيق لكتاب «إرشاد المقلدين عند اختلاف المجتهدين» للإمام باب بن الشيخ سيدي الشنقيطي، وقد طبع هذا الكتاب في دار ابن حزم ببيروت في هذا العام ١٤١٨هـ.

٢ - «العقيدة السلفية والرد على المنحرفين» عنها وهو تحت الطبع الآن.

- ٣ - «نشأة الدعوة السلفية وتطورها وأشهر علمائها في موريتانيا» وقد أخذه مركز الدراسات والإعلام دار اشبيليا بالرياض لنشره ضمن «الموسوعة الوسطية في الديانات والفرق والمذاهب المعاصرة».
- ٤ - «عقيدة السلف في ضوء الكتاب والسنة» وهو كتابنا هذا.
- ٥ - «القضاء والقدر في الإسلام».
- ٦ - «زكاة المعادن فقه مقارن».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة فضيلة الدكتور محمد الأمين الحسين بن أحمد

الحمد لله الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلى لا إله غيره ولا رب سواه والصلاة والسلام على خير خلقه وخاتم أنبيائه ورسله نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد : فإن مسائل العقيدة قد حظيت باهتمام العلماء قديماً وحديثاً خاصة ما يتعلق منها بذات الله عز وجل وصفاته العلية حيث كان الحديث في ذلك مثار جدل عنيف حصل بين طوائف الأمة الإسلامية سيما بعد ظهور مدرسة علم الكلام التي أبعدت كثيراً من المسلمين عن مصدر عقيدتهم الصحيحة من الكتاب والسنة . ومن المعلوم أن القرآن الكريم مكث ينزل على رسول الله ﷺ ثلاثة وعشرين عاماً والرسول ﷺ يبلغه للناس ويبينه حتى كمل الدين وتمت النعمة ، كما قال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ۖ ﴾ (١) .

وكان الصحابة رضوان الله عليهم يسمعون القرآن ويفهمون معناه ، ثم يؤمنون به ويعملون بشرائعه . ومما نزل به القرآن الإخبار عن ذات الله عز وجل وأسمائه وصفاته وأفعاله واليوم الآخر والجنة والنار ، ونحن نعتقد أنهم كانوا يفهمون ما يخاطبون به من ذلك كله وإلا سألوا عنه واستفسروا عن معناه لتعلقه بالجانب الأهم من دينهم ، وهو جانب الاعتقاد الذي هو جوهر الدين وأساسه ، وهذا الجانب هو الذي كتب فيه فضيلة الشيخ الطيب بن عمر الحسين كتابه المسمى (عقيدة السلف في ضوء الكتاب والسنة) وقد تناول فيه جل المسائل العقدية وأجاد وأفاد ، وإنه لكتاب يستحق النشر ليستفيد منه طلبة العلم وتزداد به المكتبة الإسلامية ؛ لأنه وفي بالمقصود من غير

(١) سورة المائدة، الآية : ٣ .

تطويل ممل ولا اختصار مخل ، مع أمانة في النقل وحسن الأسلوب فأوضح مذهب السلف ، وأجاد في الرد على المخالف مع عدم التعصب وقرع الحجة بالحجة ، لذلك فإنني أوصي بنشره نظراً لفائدته وأهميته في نفع عامة المسلمين وإنني لأرجو الله عز وجل أن ينفع به أبناء الأمة الإسلامية .

والله ولي التوفيق والهادي إلى سواء الطريق .

د. محمد الأمين الحسين بن أحمد

المدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

حرر في ٢٣/١٠/١٤١٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، هو الأول بلا بداية، والآخر بلا نهاية، خلق الخلق وأحصاهم عدداً، تكفل بأرزاقهم وعلم أقوالهم وأعمالهم، وحدد لهم أجالهم، شرع لهم دين الإسلام منهجاً ارتضاه لهم ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾^(١)، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، وترك أمته على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد أرسل الله تعالى الأنبياء والمرسلين مبشرين ومنذرين، وأوحى إليهم الدين الحق، والعقيدة^(٢) الصحيحة، فأوحى إليهم بالأصول الأولى التي لا تتبدل ولا تتغير باختلاف الرسل، بل تتفق فيها جميع الرسالات السماوية، وفي هذا المعنى يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ

(١) سورة آل عمران، الآية: ٨٥.

(٢) مادة عقد في اللغة تدور على معنى التأكد واللزوم والاستيثاق. قال تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُؤْ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُم بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ سورة المائدة الآية: ٨٩: فاليمين المعقدة هي الموثقة بالقصد والعزم والنية.

إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴿١﴾، كما أوحى إليهم بالتشريع الذي يتضمن تنظيم الجانب العملي في حياة الإنسان وهدايته في سلوكه وعلاقته بالله، والإنسان، والكون، وهذا هو الجانب العملي الذي يعرف بالشرعة، وفيه اختلفت الرسالات السماوية، تبعاً لاختلاف الأمم والعصور، على ضوء ما يناسب كل أمة وكل عصر من التشريع، وإلى ذلك يشير قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (٢).

لقد بين الله تعالى طريقة الأنبياء التي كانوا يدعون بها أعمهم، كما قص الله عنهم في القرآن الكريم، فقد اتفقت طريقتهم في الدعوة إلى توحيد الله وعبادته وحده، وخاتمهم نبينا محمد ﷺ جاء مقتفياً أثرهم في ذلك، فدعا إلى ما دعت إليه الرسل قبله، من توحيد الله، ومعرفته، فجاء داعياً إلى الإيمان، راسماً طريق الهدى، ومحذراً من طريق الزيغ والضلال..

فقد جاءنا بالقرآن الكريم حاملاً الهداية لمن تمسك به، وبالنسبة النبوية المطهرة المبينة له، ولم ينتقل إلى الرفيق الأعلى إلا بعد أن أظهره الله على من عاداه، وأكمل له الدين.

يقول تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (٣)، ومن المعلوم أن الرسول ﷺ بين هذا الدين بياناً شافياً لا لبس فيه، حتى استبان الحق من الباطل.

روى ابن ماجه عن أبي الدرداء قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نذكر الفقر ونتخوفه فقال: آلفقر تخافون؟ والذي نفسي بيده لتصبن عليكم الدنيا حتى لا يزيغ

(١) سورة الشورى، الآية: ١٣.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٨٥.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣.

قلب أحدكم إزاغة إلهية، وأيم الله، لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء. قال أبو الدرداء: صدق والله رسول الله ﷺ: تركنا على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء»^(١).

وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾^(٢).

ولا بد أن يكون الإيمان بالله وأسمائه وصفاته داخلاً في ذلك، بل إنه أوله وأصله وأساسه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأتمه دينهم، وأتم عليهم نعمته، محال مع هذا وغيره أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله، والعلم ملتبساً مشتبهاً، ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنی والصفات العليا، وما يجوز عليه وما يمتنع.

فإن معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب وحصلته النفوس وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك الرسول وأفضل خلق الله بعد النبيين، لم يحكموا هذا الباب اعتقاداً وقولاً؟^(٣).

(١) سنن ابن ماجه ٤/١، تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٢) سورة النحل، الآية: ٨٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٦/٥، طبعة القاهرة، ١٤٠٤هـ، جمع وترتيب عبد الرحمن محمد العاصمي النجدي، ومساعدته ابنه محمد.

لقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يتلقون من النبي ﷺ نصوص الكتاب والسنة، في باب الأسماء والصفات، وفي غير ذلك من المسائل العقدية. فيؤمنون بها على ما فهموه منها بمقتضى لغتهم التي نزل بها القرآن الكريم، وعلى وفق المنهج الذي رسمه الله عز وجل، لذلك فكانت نصوص الأسماء والصفات من الوضوح والبيان بحيث اتفقوا على فهم المراد منها، ولم يحصل بينهم اختلاف فيها، والدليل على ذلك أنهم نقلوا إلينا آيت وأحاديث الأسماء والصفات نقل مصدق لها، مؤمن بها، غير مرتاب فيها ولا شك في صدق قائلها، ولم يؤولوها، ولم يشبهوا صفات الله تعالى بصفات المخلوقين، إذ لو فعلوا شيئاً من ذلك لنقل إلينا عنهم كما نقل إلينا اختلافهم في بعض مسائل الفروع.

ومضى زمن الرسول ﷺ والخليفين الراشدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وكان مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه بداية الفتنة التي امتدت جذورها لتشمل أصول الدين الإسلامي، بما حاكه له أعداؤه، فظهرت الفرق المنحرفة، والمذاهب الكلامية، كل منها يبتدع عقائد وأقوالاً تخالف نصوص الكتاب والسنة، ونهج السلف الصالح.

فنحن نعلم ما أحدثه الخوارج من انشقاق في الصف الإسلامي، فضلاً عن تكفيرهم لمرتكبي الكبائر، وقتالهم للمسلمين، وظهر التشيع من قبل يهود ومجوس، وأقدوا نار الفتنة بين المسلمين، وأظهروا القول بأن للرسول ﷺ وصيا هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه وزعموا أن الصحابة رضي الله عنهم تمالؤا على ظلمه وكتمان الوصية على حد افترائهم.

ولم تزل انحرافات التشيع تزداد وتتشعب، حتى صار ملجأ لكل من يريد أن يحارب الإسلام والمسلمين، وظهر فيه القول بأن القرآن مبدل ومحرف ومزبد فيه ومنقوص منه، وأن أكثر الصحابة ارتدوا ما عدى علي بن أبي طالب، وعدداً قليلاً معه.

وقد اشتهر الفكر الرافضي بالانحراف عن المحجة البيضاء، وعداء السنة وأهله، وهو الذي عشتت فيه البدع وباضت وفرخت، وهو الذي مزق وحدة الكيان الإسلامي وفرقه تفرقاً حقيقياً، على مدى التاريخ الإسلامي، ولم يزل هذا التمزق ينخر في كيان الأمة الإسلامية إلى هذا الحين.

وفي أواخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، ظهر القول بنفي القدر، وأول من عرف بذلك رجل مجوسي يقال له: سنسويه من الأساورة، وإن كان قد اشتهر أن أول من قال به معبد بن خالد الجهني - كما سيأتي - وكانت القدرية علامة على إنكار نص من نصوص الدين، أي الإيمان بالقدر خيره وشره، وأصبح الإرجاء باباً للاستهانة بالعمل، وتشجيعاً للاستهتار بتعاليم الإسلام.

وظلت الفتن تستشري، والخلافات تتسع بين المسلمين شيئاً فشيئاً، حتى كان ظهور الجهم بن صفوان السمرقندي، في نهاية المائة الأولى للهجرة النبوية، فحمل لواء التعطيل، وأصل مذهب النفي، وتولى كبر المكابرة والجحود والانكار، فعطل صفات الله تعالى، وحارب تعاليم الإسلام، وانتشرت المذاهب الكلامية بعد ذلك وتوزعت تركته بين أربابها.

وكانت نتيجة ذلك أن ظهر في الوجود منهج عقدي جديد مخالف لمنهج السلف، نسجت عناصره من المصطلحات الكلامية، وتقولات المتكلمين، وأصبح فن علم الكلام يلبس مسوح القدسية بمرور الزمن، حتى لم يعد ممكناً إقناع الكثير من الناس بأن العقيدة يمكن أخذها من الكتاب والسنة، أو أن في المعقولات الرائجة، ما ليس مقبولاً.

وقد نجم عن علم الكلام القائم على المنطق اليوناني القديم انحرافات في العقيدة، وأضرار جسيمة، كان من أهمها أن بعض العلماء انشغل به عن مدارس الكتاب والسنة، فضل عن النهج القويم.

إن إحالة أصول الدين إلى منهج عقلي ربما بدئ لبعض الناس أنه أمر جميل أو بريء على الأقل، ولكنه أمر شديد الخطورة من حيث نتائجه.

إن تحول التوحيد من معرفة بالله عز وجل من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية إلى علوم جدلية لا صلة لها بالإسلام، وتشغل عن مدارسة علومه أمر بالغ الخطورة، ذلك أن علم الكلام المبتدع في الإسلام أدى بأصحابه إلى تقديم العقل على نصوص الكتاب والسنة، وانتهى بهم إلى الضلال والخيرة، لأن أصولهم متناقضة، وآراؤهم متعارضة.

ولعل من المناسب والمفيد هنا أن نلخص كلاماً جيداً لتقي الدين المقريزي - رحمه الله - صور فيه الحالة العقدية والفكرية ووصف التطورات التي مرت بها لعدة قرون، حيث قال:

«لما بعث الله محمداً ﷺ إلى الناس، وصف لهم ربهم بما وصف به نفسه، فلم يسأله أحد من العرب بأسرهم، قرويههم وبدويهم عن معنى شيء من ذلك، كما كانوا يسألونه عن أمر الصلاة، وشرائع الإسلام، إذ لو سأله أحد منهم عن شيء من الصفات لنقل، كما نقلت أحاديث الأحكام وغيرها.

ومن أمعن النظر في دواوين الحديث والآثار عن السلف، علم أنه لم يرد قط لا من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة على اختلاف طبقاتهم، وكثرة عددهم، أنه سأل النبي ﷺ عن معنى شيء، مما وصف الرب سبحانه به نفسه في القرآن، وعلى لسان نبيه، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا سكون فاهم مقتنع، ولم يفرقوا بين صفة وأخرى، ولم يتعرض أحد منهم إلى تأويل شيء منها، بل أجروا الصفات كما وردت بأجمعهم، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به سوى كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

ومضئ عصرهم - رضي الله عنهم - على هذا، وحدث القول بنفي القدر في

عهد آخرهم . . . وكان أول من فاه بذلك معبد الجهني ، أخذه عن رجل من الأساورة ، يقال له : أبو يونس سنسويه ، ويعرف بالأسواري ، وتبرأ من هذه المقالة الصحابة ، ثم خرجت الخوارج وكفروا بالذنوب ، فقاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

وحدث التشيع لعلي وغلا فيه طائفة بدعوة ابن سبأ اليهودي ، فحرقهم في النار ، كما أحدث ابن سبأ القول بالوصية لعلي بالإمامة من بعد الرسول ﷺ والقول بالرجعة ، أي رجعة علي بعد موته ، وأن فيه جزءاً من الإلهية .

ومن دعوة هذا اليهودي تشعبت الغلاة من الرافضة ، كالإمامية الإثني عشرية ، والإسماعيلية ، والقرامطة ، والنصيرية ، وغيرهم ، وهو الذي أثار الفتنة على أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه حتى قتل ، ولم يزل مذهب الرفض يستفحل حتى ملأ الدنيا فساداً .

ثم حدث مذهب الجهمية وتعطيل الرب - تعالى - عن صفاته ، والقول بخلق القرآن ، وغير ذلك من العظائم ، وعربت كتب الفلاسفة في عهد المأمون ، فعظمت الفتنة والضلال .

ثم ظهر الأشعري ، وكان أخذ عن الجبائي الاعتزال ، ولازمة دهرأ طويلاً ثم سلك طريق ابن كلاب في الصفات والقدر وغير ذلك .

وسلك طريقه جماعة من العلماء ، مثل الباقلاني ، وابن فورك ، والاسفراييني ، والشيرازي ، والغزالي ، والشهرستاني ، والرازي ، وغيرهم ، وملئوا الدنيا بتصانيفهم ، ويحتجون ، ويدعون أن طريقتهم هي طريقة أهل السنة والجماعة ، فانتشر هذا المذهب في البلاد الإسلامية ، وجاءت دولة بني أيوب ، وكانوا على هذا المذهب ، ثم مواليهم الأتراك ، وأخذوا ابن تومرت إلى المغرب ، ونشره هناك . فصار هذا المذهب هو المعروف في الأمصار الإسلامية ، بحيث نسي ما عداه من المذاهب ،

أو جهل، حتى لم يبق اليوم مذهب يخالفه، إلا أن يكون مذهب الحنابلة.

حتى جاء تقي الدين أبو العباس ابن تيمية، فتصدى للانتصار لمذهب السلف ورد على الأشاعرة، والرافضة، والصوفية، فافترق الناس فيه فريقان: فريق يقتدي به ويعول على أقواله، ويرى أنه شيخ الإسلام حقاً، ومن أجل حفاظ أهل الملة الإسلامية... وآخر يبدعه، ويضلله، ويزري عليه إثبات الصفات وغيرها^(١).

لقد قام أئمة السلف - رحمهم الله - بالذب عن السنة والدفاع عنها والرد على المخالفين لها على مر العصور، فألفوا الكتب في الرد على الطوائف المنحرفة، وخاصة أهل علم الكلام، وأبطلوا مذاهبهم ودحضوها، وبينوا زيفها، ومصادمتها للإسلام الصحيح، واتبعوا في ذلك طريقة كانت في غاية الحيلة والحذر، لأن القوم أرادوا أن يجروا أهل السنة إلى النزول إلى ميدانهم البغيض، الذي امتاز بالجدل والسفسطة والكلام البعيد عن روح الإسلام.

إلا أن أئمة السنة سلكوا الطريق الأمثل والأحكم، فردوا عليهم بنصوص الكتاب والسنة، التي تنطق صراحة بما يخالف مذاهب أولئك الأدعياء، فألفوا الكتب العامة في الرد على بدعهم وضلالاتهم، في جميع مسائل العقيدة وربما أفردوا بعض المسائل بالتأليف لخطورتها وكثرة الجدل حولها مثل مباحث الصفات والقدر، وأفعال العباد، والوسيلة، وغير ذلك.

وقد شاءت قدرة الله عز وجل أن تسود بعض الانحرافات في الأقطار الإسلامية في العصر الذي عاش فيه شيخ الإسلام ابن تيمية، لذلك كان له النصيب الأوفر في الردود عليها، وتفنيدها، وفي الوقت ذاته اعتنى بتقرير عقيدة السفل وصياغتها وتوضيحها، انطلاقاً من نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، التي لا يسع

(١) راجع كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقرزية ٣٥٦/٢ - ٣٥٩،

الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د. ت.).

المسلم إلا الإيمان بها، واعتقادها وعدم تجاوزها.

إن من المعروف لدى كل باحث أن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وقف يدافع عن السنة بلسانه وقلمه، وحاول تنقية الإسلام مما علق به من بدع وتصدى لمناهضة الآراء التي تخالف الكتاب والسنة، وما كان عليه السلف الصالح رضي الله عنهم. وأدى به ذلك إلى الاصطدام ببعض المعاصرين له. فقاموا بإلحاق الأذى به وتشويه دعوته، وتحمل المعاناة في سبيل إحقاق الحق، ودحض الباطل، وتوالت عليه المحن، حتى توفي رحمه الله في سجن قلعة دمشق عام ٧٢٨هـ، على أيدي الظلمة المنحرفين وأعوانهم من أصحاب الهوى، والتعصب، وقاموا بإنزال الأذى بتلاميذه من بعده، تارة بالتعزير، وتارة بالحبس، وخاصة حامل اللواء من بعده شمس الدين ابن قيم الجوزية - رحمه الله تعالى - (١).

(١) راجع الذهبي: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٦ - ١٤٩٧، دار الكتب العلمية، (د. ت) والمقريري، الخطط ٣٥٩/٢، ورحلة ابن بطوطة ص ٩٠ - ٩١، ومحمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٦٠٠ - ٦٤٨، ومصطفى حلمي، قواعد المنهج السلفي، ص ١١٥، وما بعدها، ومحمد أحمد الهراوي، عقيدة ابن تيمية الحنبلي، تحقيق للعقيدة السلفية ودراسة للمنهج السلفي التيمي والأشعري، ص ١٧ - ٣٩، منشورات دار الحكمة، دمشق.

الفصل الأول

تعريف السلف والسلفية

أ - السلف والسلفية في اللغة:

اتفق علماء اللغة على أن السلف يطلق على الماضي المتقدم. قال الجوهري: «سلف يسلف سلفاً أي: مضى، والقوم السلاف المتقدمون، والجمع أسلاف، وسلاف، والسلف نوع من البيوع يعجل فيه الثمن، وتضبط السلعة بالوصف إلى أجل معلوم، والسالف والسليف المتقدم، والتسليف التقديم»^(١).

وقال الرازي في مختار الصحاح: «سلف يسلف بالضم مضى، والقوم السلاف المتقدمون، والجمع أسلاف»^(٢)، والسلفية نسبة إلى السلف^(٣). وفي لسان العرب لابن منظور: «سلف تقدم، والسالف المتقدم، والسلف والسليف والسلفة الجماعة المتقدمون»^(٤).

(١) اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح في اللغة والعلوم، المجلد الأول ص ٦٠٣ - ٦٠٤ تقديم: عبدالله العلايلي، إعداد وتصنيف: نديم مرعشيلي، وأسامة مرعشيلي، الطبعة الأولى، دار الحضارة العربية بيروت، ١٩٧٤ م.

(٢) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح ص ٣٠٩، تحقيق وترتيب حمزة فتح الله ومحمود خاطر، طبعة مؤسسة الرسالة، دار البصائر، دمشق، بيروت، ١٤٠٥ هـ.

(٣) عبد الكريم محمد السمعاني، الأنساب ٣/ ٢٧٣، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨ هـ.

(٤) ابن منظور، لسان العرب ١١/ ٥٨، طبعة مصورة عن طبعة بولاق بها تصويبات، وفهارس متنوعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د. ت.).

وعرف الفيروز آبادي السلف بأنه : الماضي المتقدم ، ثم قال : والسلف محرّكة ، السلم ، اسم من الأسلاف ، والقرض الذي لا منفعة فيه للمقرض وكل عمل صالح قدمته ، وكل من تقدم من آبائك وقرابتك»^(١) .

وجاء في القرآن الكريم قول الله عز وجل : ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ ﴾^(٢) .

قال الطبري بعد أن ذكر اختلاف القراء في قوله تعالى : ﴿ سَلَفًا ﴾ أولى القراءات في ذلك بالصواب قراءة من قرأ بفتح السين واللام لأنها اللغة الجوداء ، والكلام المعروف عند العرب ، وأحق اللغات أن يقرأ بها كتاب الله من لغات العرب أفصحها وأشهرها فيهم ، فتأويل الكلام إذن : فجعلنا هؤلاء الذين أغرقناهم من قوم فرعون في البحر مقدمة يتقدمون إلى النار كفار قومك يا محمد من قريش وكفار قومك لهم بالآخر»^(٣) .

وقال القرطبي عند تفسيره لهذه الآية : سلف تقدم ، ومضى وسلف له عمل صالح تقدم ، والقوم السلاف المتقدمون ، وسلف الرجل أبأؤه المتقدمون ، والجمع أسلاف»^(٤) .

وقال الراغب الأصفهاني في كتابه : المفردات في غريب القرآن : «السلف المتقدم ، ولفلان سلف كريم أي : آباء متقدمون وجمعه أسلاف»^(٥) .

(١) الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ص ١٠٦٠ - ١٠٦١ ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ .

(٢) سورة الزخرف ، الآية : ٥٦ .

(٣) محمد بن جرير الطبري ، جامع البيان عن تأويل أي القرآن ، ٨٥ / ٢٥ ، الطبعة الثالثة ، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ١٣٨٨ هـ .

(٤) محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٢٠٢ ، طبعة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٧ هـ .

(٥) الحسين بن محمد الأصفهاني ، المفردات في غريب القرآن ص ٢٣٩ ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة بيروت ، (د . ت) .

ب - مفهوم السلف والسلفية في الاصطلاح:

إن مفهوم السلف والسلفية تتنازعه الفرق الإسلامية حيث تحاول كل فرقة من هذه الفرق أن تنتسب إلى السلف أو تسمى بأهل السنة^(١) دون غيرها .

ولكن مفهوم السلف ينصرف إلى أهل القرون الثلاثة الأولى التي وصفها النبي ﷺ بأنها خير القرون دون من وصف بالبداعة^(٢) كالشيعة^(٣) ،

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية : السنة هي ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه اعتقاداً واقتصاداً وقولاً وعملاً ، الفتوى الحموية الكبرى ص ١٠٩ ، تقديم محمد عبد الرزاق حمزة ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية ، ١٤٠٣ هـ ، ويذكر أن مصطلح أهل السنة يطلق ويراد به معنيان : أحدهما المعنى الأعم ، وهو ما يقابل الشيعة ، وهذا المعنى تدخل فيه الفرق الإسلامية سوى الشيعة ، فيقال : المنتسبون للإسلام قسمان : أهل السنة والشيعة ، أما المعنى الأخص ، فهو يقابل المبتدعة ، وأهل الأهواء عامة ، وقد نص الإمام أحمد بن حنبل وعلي بن المديني على أن من خاض في شيء من علم الكلام لا يعتبر من أهل السنة والجماعة ، وإن أصاب بكلامه السنة حتى يدع الجدل ويسلم للنصوص « أبو القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي : أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ١/ ١٥٧ ، ١٦٥ - ١٦٦ ، تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض ١٤٠٢ هـ ، والدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي : مناهج الأشاعرة في العقيدة ص ١٥ - ١٦ ، الطبعة الأولى ، الدار السلفية ، الكويت ١٤٠٧ هـ .

(٢) البدعة : ويسمى فاعلها مبتدعاً عبارة عن طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة . . . الشاطبي ، الاعتصام ١/ ٣٧ ، دار المعرفة ، بيروت [د . ت] وباب بن الشيخ سيدي ، الذكر المشروع وغير المشروع ، ص ٢ ، مخطوط شخصي .

(٣) الشيعة هم الذين شاعوا علي بن أبي طالب رضي الله عنه على الخصوص ، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية ، إما جليلاً وإما خفياً ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فبظلم يكون من غيرهم أو بتقية من عندهم وقالوا ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة ، وينتصب الإمام بنصيبهم ، بل هي قضية أصولية ، وهي ركن الدين لا يجوز للرسول عليهم الصلاة والسلام إغفاله وإهماله ، ولا تفويضه إلى العامة ، وإرساله . وقد انقسم الشيعة إلى عدة طوائف يجمعها القول بوجوب التعيين والتنصيب على الإمامة ، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة ، وجوباً عن =

والخوارج^(١)، والقدر^(٢) - تدري - ة^(٣)،

=الكبائر والصغائر، والقول بالتولي، والتبري، قولاً وفعلًا، وعقداً إلا في حالة التقية، وبخالفهم بعض الزيدية في ذلك، ويميل بعض طوائفهم في أصول الدين إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنة، وبعضهم إلى التشبيه^(١) الشهرستاني، الملل والنحل ١/ ١٤٦-١٤٧، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ والأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ١/ ٦٥، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية ١٣٨٩هـ، والبغدادى الفرق بين الفرق، ص ٢١-٢٣، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، [د. ت].

(١) الخوارج: ويقال لهم النواصب، والحروية نسبة إلى الموضع الذي خرج فيه أولهم على علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بعد أن أجبروه على قبول التحكيم مع معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - وعندما قبله طلبوا منه أن يرفضه ويتوب معللين لذلك بأنه كفر بسبب التحكيم، كما كفروا هم وتابوا، وقد انقسم الخوارج إلى عشرين فرقة، ويجمعهم القول بالتبري من عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وتكفير أصحاب الكبائر ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقاً واجباً، الشهرستاني: الملل والنحل ١/ ١١٤-١١٥، والبغدادى: الفرق بين الفرق ص ٢٤، ٧٢، والمقرئزي: كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئزية ٣/ ٣٥٤، مكتبة الثقافة العربية بالقاهرة [د. ت] ومحمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٦٠، دار الفكر العربي [د. ت].

(٢) القدريّة نفاة القدر نسبوا إلى القدر لنفيهم إياه حيث قالوا: إن الأمر أنف أي أن الله تعالى لم يقدر على خلقه شيئاً مما هم عليه، وقد حدثت هذه البدعة في زمان المتأخرين من الصحابة - رضي الله عنهم - على يد معبد بن خالد الجهني البصري، وقد أخرج مسلم القصة في ذلك عن يحيى بن يعمر قال: أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، قال: فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرين، وذكر اجتماعهما بعد الله بن عمر وأنه سأل عمن يقول بهذه المقالة فقال ابن عمر: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم، وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر^(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١/ ١٥٠-١٥١، ٥٥-١٥٦، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، [د. ت] وراجع خطط المقرئزي ٢/ ٣٥٦، وابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٩٢، ٥٩٣، حققها جماعة من العلماء، وخرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الرابعة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩١هـ.

والمرجئة^(١)، والجبرية^(٢)، والجهمية^(٣)، والمعتزلة^(٤)، وحين دار النزاع في أصول

(١) الإرجاء على معنيين: أحدهما بمعنى التأخير، والثاني: إعطاء الرجاء، وإطلاق اسم المرجئة على هذه الجماعة بالمعنى الأول صحيح، لأنهم يقولون لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار، وقيل: الإرجاء تأخير علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - من الدرجة الأولى إلى الدرجة الرابعة، والمرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة^١ الشهرستاني، الملل والنحل: ١/ ١٣٩، والمقريري، الخطط ٢/ ٣٤٨ - ٣٥٠، والبغدادى الفرق بين الفرق ص ٢٠٣.

(٢) الجبرية هم الغلاة في نفي استطاعة العبد على الفعل، وإضافته إلى الرب تعالى، وهم أصناف الجبرية الخالصة، وهي التي لا تنسب للعبد فعلاً، ولا قدرة على الفعل أصلاً، والجبرية المتوسطة، وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً، ويرى البعض أن الأشاعرة من أصناف الجبرية، وقد نفى الشهرستاني ذلك بقوله: فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثراً ما في الفعل وسمى ذلك كسباً فليس بجبري^٢، الملل والنحل ١/ ٨٥، وراجع خطط المقريري ٢/ ٣٤٩.

(٣) الجهمية أتباع جهم بن صفوان السمرقندي، الذي قال بالاجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأن الجنة والنار تبيدان وتفتيان وأن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، والكفر هو الجهل بالله تعالى فقط، وأنه لا فعل ولا عمل لأحد غير الله عز وجل، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على سبيل المجاز، كما يقال تحركت الشجرة ودارت الرحى، وزعم أن علم الله تعالى حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حي أو عالم أو مريد، وقال: لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره^٣. الأشعري، مقالات الإسلاميين ١/ ٣٣٨، والبغدادى الفرق بين الفرق ص ٢١١ - ٢١٣، والشهرستاني الملل والنحل ١/ ٨٦ - ٨٧.

(٤) المعتزلة ويتسمون بأصحاب التوحيد، ويلقبون بالقدرية، والعدلية، واختلف في وقت ظهور المعتزلة، فيرى البعض أن يظهرهم بدأ في قوم من أصحاب علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - حيث تنازل الحسن بن علي عن الخلاف لمعاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه - فاعتزلوا السياسة، وانصرفوا إلى العقائد، وأكثر العلماء على أن رأس المعتزلة واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد وأصحابهما، وتبني عقيدة المعتزلة على أصولهم الخمسة وهي:

الدين بين الفرق الإسلامية، وحاول الجميع الانتساب للسلف، أصبح مدلول السلفية اصطلاحاً خاصاً يطلق على من تمسك بالكتاب والسنة، واقتدى بالسلف الصالح في فهم الإسلام وتطبيقه.

وقد اختلف في تحديد مدلول كلمة السلف، فيرى البعض أن السلف هم الصحابة والتابعون وتابعوهم^(١).

وهذا القول هو الراجح، للحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه وفيه أن رسول الله ﷺ سئل: «أي الناس خير؟ قال: قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم...»^(٢) الحديث.

وذهب البعض إلى أن السلف:

(كل من يقلد مذهبه في الدين ويتبع أثره)^(٣).

= التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإثبات الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد اختلف المعتزلة إلى عشرين فرقة، كل فرقة تكفر سائر الفرق الأخرى^(٤) الأشعري، مقالات الإسلاميين ٣٣٧-٣٣٨، والبغدادى الفرق بين الفرق ص ٢٤، ١١٤، والشهرستاني: الملل والنحل ١/ ٤٣-٤٤، والمقرئزي: الخطط ٢/ ٣٤٥ وابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٨٨-٥٨٩، ومحمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٢٤-١٥٩.

(١) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/ ١١٩، تحقيق: الدكتور علي سامي النشار، والسيدة سعاد عبد الرزاق، الطبعة الثانية، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ١٣٨٩هـ، والشوكاني: التحف في مذاهب السلف ص ٤٥، تقديم وتعليق سليم بن عيد الهلالي، وعلي حسن علي عبد الحميد، مكتبة ابن الجوزي، الأحساء ١٤٠٩هـ، ومحمد أحمد الشنقيطي: شرح إضاءة الدجنة في إعتقاد أهل السنة ص ٨٩، دار العلم للجميع [د. ت.].

(٢) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١١/ ٥٤٢، الطبعة السلفية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع [د. ت.].

(٣) محمد علي التهانوني: كشف اصطلاحات الفنون ٤/ ١٥، حققه الدكتور لطفي عبد البديع، وترجم نوصه الفارسية الدكتور عبد النعيم محمد، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.

وذهب البعض إلى تحديد السلف زمنياً بأنهم من عاشوا في الفترة ما بين القرن الأول من الهجرة النبوية إلى القرن الخامس، والخلف ما كان بعد ذلك»^(١).

وهذان القولان بعد البحث والتنقيب لم أقف لهما على دليل يعتضدان به، مع أنه يترتب عليهما أن يكون أئمة الشيعة، والخوارج، والجهمية، والمرجئة، والمعتزلة، وغيرهم من الطوائف المبتدعة، داخلين في مفهوم السلف، وهذا باطل لأن هذه الطوائف خرجت عن مذهب السلف^(٢).

ويذكر القاضي عياض في ترتيب المدارك أن السلف هم الصحابة والتابعون^(٣).

وهذا القول يدخل في القول الأول الراجح لأن الحديث يشمل.

وليس مجرد التحديد الزمني كافياً في الانتساب الصحيح للسلف، بل لا بد أن يضاف إلى ذلك موافقة الكتاب والسنة في العقيدة والشريعة والسلوك، فمن خالف رأيه ما جاء في القرآن الكريم، وثبت في السنة النبوية المطهرة، فليس بسلفي، وإن عاش في القرن الأول للهجرة النبوية، ذلك أننا نجد بعض من عاشوا في زمن

(١) حاشية أحمد بن محمد الصاوي: الخلو تي على تفسير الجلالين: ٤٩/٣، دار الفكر ١٣٩٣هـ، وحسن المشاط: رفع الستار على طلعة الأنوار ص ١٣، الطبعة الأولى بدون تحديد تاريخ ولا مكان.

(٢) ابن حزم: الفصل في الممل والأهواء والنحل ٣٣/٥، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصر، والدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الجيل بيروت ١٤٠٥هـ، والبغدادى: الفرق بين الفرق ص ٣١٣، والدكتور محمد أحمد خفاجي: في العقيدة الإسلامية بين السلفية والمعتزلة، تحليل ونقد ٢١/١، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة [د. ت.] والدكتور مصطفى حلمي: قواعد المنهج السلفي ص ٢٥٣، الطبعة الثانية، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية ١٤٠٥هـ.

(٣) القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ٣٩/٢، تحقيق: عبد القادر الصحراري، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالملكة المغربية، ١٤٠٣هـ.

الصحابه رضي الله عنهم - وهم ضلال مضلون بعيدون كل البعد عن عقيدة السلف ومنهجهم ، أمثال عبد الله بن سبأ^(١) الذي قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه - أنت الإله حقاً وزعم أن علياً لم يمت ، ولم يقتل ، وأن فيه الجزء الإلهي ، ولا يجوز أن يستولي عليه ، وأنه هو الذي يأتي في السحاب ، والرعد صوته ، والبرق سوطه ، وابتسامته ، وأنه سينزل إلى الأرض فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً^(٢) .

ونافع بن الأزرق^(٣) الذي تبرأ من عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، وكفر مخالفه من المسلمين ، واستحل دماءهم ، وأنكر رجم الزاني المحصن^(٤) .

ومعبد بن خالد الجهني^(٥) الذي ظهرت بدعته في القدر في زمان المتأخرين من

(١) هو عبد الله بن سبأ الضال المضل ، ويقال له : ابن السوداء ، يهودي من أهل صنعاء ، أظهر الدخول في الإسلام في زمن خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وتحول في بعض الأقطار الإسلامية ، وبث في المسلمين أفكاره المنحرفة المضلة . فكان رأس الفتنة ، وموقدها ، ومؤجج نارها ، وجامع حطبها من أشتات الناس ، ورذالهم ، البغدادى : الفرق بين الفرق ص ٢٢٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ومحمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) الأشعري : مقالات الإسلاميين ١ / ٨٤ - ٨٨ ، والشهرستاني : الملل والنحل ١ / ١٧٤ ، والمقرئزي : الخطط ٢ / ٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٣) هو نافع بن الأزرق الحنفي خرج من البصرة في عهد عبد الله بن الزبير ، واشتدت شوكته ، وكثرت جموعه ، فبعث إليه عبد الله بن الحارث جيشاً كثيفاً بقيادة مسلم بن عيسى بن كريب بن ربيعة ، واشتد القتال بين الطرفين حتى قتل مسلم أمير الجيش ، وقتل أمير الخوارج نافع بن الأزرق ، وكان ذلك في عام ٦٠ هـ ، وقيل في عام ٦٥ هـ ، الشهرستاني : الملل والنحل ١ / ١١٨ - ١١٩ ، والبغدادى : الفرق بين الفرق ٨٢ - ٨٣ .

(٤) المقرئزي : الخطط ٢ / ٣٥٤ ، والأشعري : مقالات الإسلاميين ١ / ١٦٨ - ١٧٤ ، ومحمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٧٣ - ٧٤ .

(٥) هو معبد بن خالد الجهني ، البصري ، سمع الحديث من ابن عباس ، وابن عمر ، ومعاوية ، =

الصحابة رضي الله عنهم كما تقدم قبل قليل .

لذلك ينبغي أن نتثبت في كل ما لدينا من أخبار وآراء نقلت إلينا على أنها تمثل مذهب السلف حتى نعرضها على الكتاب والسنة، وما ثبت عن السلف الصالح رضي الله عنهم، فمن كان على هذا النهج فهو سلفي، وإن عاش في عصور متأخرة، ومن خالفه فهو غير سلفي وإن عاش في زمن الصحابة رضي الله عنهم .

وعلى ذلك فإن السلفية كما عرفها بعض العلماء المعاصرين هي : « ما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم ، والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وأتباعهم ، وأئمة الدين ممن شهد له بالإمامة ، وعرف عظم شأنه في الدين ، وتلقى الناس كلامهم خلفاً عن سلف ، كالأئمة الأربعة ، وسفيان الثوري ، والليث بن سعد ، وابن المبارك ، والنخعي ، والبخاري ، ومسلم ، وسائر أصحاب السنن ، دون من رمي ببدعة ، أو شهر بلقب غير مرض مثل الخوارج ، والروافض ^(١) ، والمرجئة ،

=وعمران بن حصين ، وغيرهم ، وشهد يوم التحكيم ، وهو أول من تكلم في القدر في الإسلام ، ويذكر أنه أخذ ذلك عن رجل من النصاري من أهل العراق ، يقال له [سوس] وقد كانت لمعبد عبادة ، وفيه زهادة ، وقد وثقه ابن معين وغيره في حديثه ، ووصفه الحسن البصري بأنه ضال مضل ، واختلفوا في موته ، ف قيل : صلبه عبد الملك بن مروان ، وقيل : خرج مع ابن الأشعث فأخذه الحجاج بن يوسف فعذب به بأنواع من العذاب ثم قتله وأرخوا موته في سنة ٨٠ هـ ، ويقال : بعدها . البغدادي : الفرق بين الفرق ص ١٨ ، وابن كثير : البداية والنهاية ٣٤ / ٩ ، مكتبة المعارف ، بيروت [د . ت] .

(١) الروافض : هم الغلاة في حب علي بن أبي طالب وبغض أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة ومعاوية ، وآخرين من الصحابة رضي الله عنهم ، وسموا بالروافض لأن زيد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أمتنع من لعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وقال : هما وزيراً جدي محمد ﷺ فرفضوا رايه ، فسموا بالروافض ، وقيل : سمو بالروافض لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر ، وقيل : سمو رافضة لكونهم رفضوا الدين ، وهم مجمعون على أن النبي ﷺ نص على استخلاف علي بن أبي طالب بإسمه ، وأظهر ذلك ، وأعلنه ، وأن أكثر الصحابة رضي الله عنهم ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي ﷺ وأن الإمامة لا تكون إلا بنص ، وتوقيف ، وأن الإمام لا يكون إلا أفضل الناس وأن =

والجبرية، والجهمية، والمعتزلة^(١).

أما كتب الفرق، فغالبية أصحابها يعرفون السلفيين ومذهبهم باسم: أهل الحديث والسنة، وربما ذكروهم باسم [الصفائية].

يقول الأشعري في بداية كلامه عن مذهب السلف: «جملة ما عليه أهل الحديث والسنة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه، ورسوله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئاً، وأن الله سبحانه إله واحد فرد صمد لا إله غيره لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الجنة حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأنه سبحانه على عرشه»^(٢).

ويذكر البغدادي السلفيين باسم أهل السنة، والصفائية معاً، فيقول: من أهل السنة أئمة الفقه، فريقي الرأي والحديث الذين اعتقدوا في أصول الدين مذاهب الصفائية في الله، وفي صفاته الأزلية، وتبرءوا من القدر، والاعتزال، وأثبتوا رؤية الله بالأبصار من غير تشبيه ولا تعطيل، وأثبتوا الحشر من القبور، مع إثبات السؤال في القبر، ومع إثبات الخوض، والصراط، والشفاعة، وغفران الذنوب التي دون الشرك، وقالوا بدوام نعيم الجنة على أهلها، ودوام عذاب النار على الكفرة، وقالوا بإمامة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وتبرءوا من أهل الأهواء الضالة، وأوجبوا استنباط أحكام الشريعة من الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة، وأوجبوا

= علياً كان مصيباً في جميع أحواله، الأشعري: مقالات الإسلاميين ١/ ٨٨-٨٩، والمقرئزي: الخطط ٢/ ٣٥١، والشهرستاني الملل والنحل ١/ ١٥٤-١٥٥.

(١) أحمد بن حجر: العقائد السلفية بأدلتها العقلية والعقلية ١/ ٦، الطبعة ١٣٩٠هـ.

(٢) الأشعري: مقالات الإسلاميين ١/ ٣٤٥، والإبانة عن أصول الديانة: ص ٥٣، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، الطبعة الثانية، مركز شؤون الدعوة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٥هـ.

طاعة السلطان فيما ليس بمعضية .

ويدخل في هذه الجماعة أئمة المذاهب الأربعة، أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وأصحابهم، وسائر الفقهاء الذين اعتقدوا في الأبواب العقلية أصول الصفاتية، ولم يخلطوا فقهه بشيء من بدع أهل الأهواء الضالة^(١).

أما الشهرستاني فقد ذكر السلفيين بإسم أصحاب الحديث^(٢)، وعنون لهم فصلاً بالصفاتية، ثم قال: اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والجلال، والإكرام، والجود، والإنعام، والعزة، والعظمة، لا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل، بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً، وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل: اليدين، والوجه، ولا يؤولون ذلك إلا أنهم يقولون هذه الصفات قد وردت في الشرع فنسميها صفات خبرية.

ولما كانت المعتزلة ينفون الصفات، والسلف يثبتون، سمي السلف صفاتية، والمعتزلة معطلة^(٣).

وقد أطلق على السلفيين في بعض المراحل بعد اشتهاار مذهب الأشعري وانتشاره اسم [الحنابلة] لأنه لم يبق على مذهب السلف في هذا الدور إلا الحنابلة^(٤).

(١) الفرق بين الفرق ص ٣١٣-٣١٥.

(٢) الملل والنحل: ١/١٠٣.

(٣) المصدر السابق نفسه ١/٩٢.

(٤) تذكر بعض المراجع أن مذهب السلف لم يتمسك به بعد اشتهاار المذهب الأشعري وانتشاره إلا الحنابلة والذي أراه أن مذهب السلف لم ينقرض بالكلية في أتباع أصحاب المذاهب الأخرى، بل إن جماعة من العلماء من مختلف المذاهب ظلت متمسكة بعقيدة السلف ومنهجهم وإن كانت هذه الجماعة قليلة متفرقة في الأقطار الإسلامية، والله أعلم.

أتباع الإمام أحمد بن حنبل، فإنهم كانوا على ما كان عليه السلف، لا يرون تأويل ما ورد من الصفات»^(١).

وفي الحقيقة، أن الفرق الإسلامية المختلفة ظلت على مدى التاريخ تعلن ارتباطها بالسنة، وكل طائفة تدعي أنها على النهج القويم، والطريق المستقيم، وتحاول الانتساب للسلف، حتى إن لفظ السلف أصبح يطلق في عرف كثير من المتأخرين من علماء الكلام والتفسير على أئمة المذاهب المختلفة الذين ينتمون إليها، ويوجبون على جميع الناس تقليد هؤلاء الأئمة فيما ذهبوا إليه من آراء، ومعتقدات. ولهذا كان سلف الأشاعرة^(٢) غير سلف المعتزلة، وسلف الشيعة، غير سلف

(١) المقرئ: الخطط ٣٥٩/٢، والدكتور مصطفى حلمي: قواعد المنهج السلفي ص ٣١، وراجع كتاب ابن حجر فتح الباري ٣/٤٠٢، ١٣/٤٥٥.

(٢) يتنسب الأشاعرة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري البصري، المولود عام ٢٦٠ هـ صاحب التصانيف الكثيرة، ومنها: (الإبانة عن أصول الديانة)، و(مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين)، وقد توفي الأشعري عام ٣٢٤ هـ على قول الأكثرين، وكان معتزلياً فرجع عن الاعتزال، ورد على المعتزلة وبين تناقضهم.

ومن مذهبه: أن الواجبات كلها سمعية، وأن العقل لا يوجب شيئاً، وأن لله صفات أزلية قائمة بذاته تعالى، دلت أفعاله عليها، لا يمكن جحدها، ككونه تعالى عالم بعلم، قادر بقدرة، حي بحياة، مريدة بإرادة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، والكلام عنده: معنى قائم بالنفس سوى العبارة، والعبارة دلالة عليه من الإنسان، فالتكلم عنده من قام به الكلام، والأشاعرة يتفقون على إثبات الصفات الذاتية بالعقل بدون تأويل، ويختلفون في صفات الفعل والصفات الخبرية، كالاستواء، والنزول، والمجيء، واليد، والوجه، على فرقتين:

* فرقة تؤول جميع ذلك. * وفرقة تفوض فيه، ولم تتعرض للتأويل، ويقال لهم الأشعرية الأسرية، والإيمان عند الأشعري هو التصديق بالجنان، والقول باللسان، والعمل بالأركان فروع الإيمان.

أما أفعال العباد، فإن الأشعري يقول فيها: والعبد قادر على أفعاله إذا الإنسان يجد من نفسه تفرقة ضرورية بين حركات الرعدة والرعدة، وبين حركات الاختيار والإرادة، ويسمى هذا الفعل كسباً =

الخوارج ، وأصبحت كلمة السلف واسعة المدلول^(١).

ولكن إذا أردنا أن نميز بين السلفيين والفرق الأخرى المنتسبة للإسلام، بصفة دقيقة - فلا بد من ضوابط موضوعية تكون مقياساً للإنتساب الصحيح للسلف خاصة وأن مفهوم السلف تثار حوله نزاعات حيث تحاول كل فرقة أن تنتسب إلى السلف، أو تتسمى بإسم أهل السنة، أو تدعي أنها لا تخالف منهج السلف وعقيدتهم على الأقل.

ولاشك أن من تتبع المنهج العقدي عند شيوخ المدرسة السلفية سوف يجد ضوابط موضوعية تجمع بين فكر السلفيين في القديم والحديث، فهم في العقائد يتمسكون بفهم الصحابة رضي الله عنهم - المنقول بواسطة المحدثين، هذا الفهم الذي وصفه المقرئ بقوله:

= فيكون خلقاً من الله تعالى، إبداعاً وإحداثاً وكسباً من العبد، حصولاً تحت قدرته. وقد أعلن الأشاعرة أنهم يدافعون عن العقيدة السلفية بواسطة علم الكلام، أو بالطرق العقلية، وأنهم يعدون امتداداً للسلف، وأطلقوا على أنفسهم اسم (الخلف)، تمييزاً عن من سبق أبا الحسن الأشعري.

الشهرستاني: الملل والنحل ١/ ٩٤/ ١٠٣، والمقرئ: الخطط ٢/ ٣٥٨ - ٣٦٠، وابن عساكر: تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ص ٣٤ - ٣٥، ١٤٧، تقديم وتعليق محمد زاهد الكوثري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ، وابن تيمية: الفرقان بين الحق والباطل ص ٦٥، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الأولى، مكتبة دار البيان، دمشق، بيروت ١٤٠٥هـ، ومحمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٦٠ - ١٧٢، ومصطفى حلمي: قواعد المنهج السلفي، ص ٣٢١.

(١) الدكتور محمد السيد الجلنيد: الإمام ابن تيمية وقضية التأويل: ص ٥٢، الناشر: شركة عكاظ بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ، والدكتور: محمود أحمد خفاجي: في العقيدة الإسلامية بين السلفية والمعتزلة ص: ٢٠.

«ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي ووقف على الآثار السلفية علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنه سأل رسول الله ﷺ عن شيء مما وصف الله به نفسه الكريمة، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ بل كلهم فهموا ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات، ولا فرق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل، وإنما أثبتوا لله تعالى صفات أزلية من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والوجه، واليد، ونحو ذلك، مع نفي مماثلته للمخلوقين.

فأثبتوا رضي الله عنهم - بلا تشبيه، ونزهوا من غير تعطيل، ولم يتعرض أحد منهم إلى تأويل شيء من ذلك، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت»^(١).

إن أبرز سمات السلفيين التي تميزهم عن الفرق الإسلامية الأخرى في القديم والحديث هي: تقديم النقل على العقل، ورفض التأويل الكلامي، والاستدلال بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والوقوف عند النص»^(٢).

هذه هي قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي، وهي تعتبر عنواناً مؤشراً على اتباع مذهب السلف، والإقتداء بهم، في فهم الإسلام، ولذلك: فإن مدلول السلفية: أصبح مع التطور التاريخي لظهور الفرق الإسلامية منحصرًا في المدرسة السلفية التي حافظت على العقيدة والمنهج الإسلامي طبقاً لفهم الأوائل الذين تلقوه جيلاً بعد جيل، وأبرز سماتهم التمسك بالمنهج النقل»^(٣).

(١) الخطط: ٣٢٦/٢.

(٢) مصطفى حلمي: قواعد المنهج السلفي ص ٢٥٣ - ٢٦٣.

(٣) محمد الهراوي: عقيدة ابن تيمية الحنبلي: تحقيق للعقيدة السلفية ودراسة للمنهج السلفي التيمي والأشعري ص ٣٣ - ٤٥، منشورات دار الحكمة، دمشق، بيروت [د. ت.]، ومصطفى حلمي ابن تيمية والتصوف ص ٧، دار الدعوة، الإسكندرية [د. ت.] وقواعد المنهج السلفي ص ٢٣.

هذا ويمكن أن نستخلص مما تقدم أن السلف هم: «أهل القرون الثلاثة التي وصفها النبي ﷺ بأنها خير القرون، دون المبتدعين، ثم أصبح مدلول السلفية اصطلاحاً يطلق على من تمسك بمذهب السلف، وترك مذاهب المبتدعة، ولذا فإن مذهب السلف غير منحصر في مرحلة زمنية معينة كما زعم الدكتور البوطي^(١)، ولكنه ممتد إلى العصر الحاضر، والله الحمد حيث ما تزال توجد إلى حد الآن جماعة مؤمنة تدين الله عز وجل وفق عقيدة السلف الصالح ومنهجهم، وسوف يستمر ذلك ويزداد بإذن الله تعالى حتى يرث الله الأرض ومن عليها. والله الموفق.

(١) ألف الدكتور سعيد رمضان البوطي كتاباً بعنوان: السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي، وقد رد الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان على هذا الكتاب بكتاب آخر سماه: نظرات وتعقيبات على ما في كتاب السلفية لمحمد سعيد رمضان، من الهفوات، وتضمن هذا الكتاب - على الرغم من صغر حجمه - ردوداً قوية على كتاب الدكتور البوطي واعتمد مؤلفه في ردوده على الكتاب والسنة، وأقوال السلف، وعلماء السنة، وقد طبع الكتاب للمرة الثانية في الرياض عام ١٤١١ هـ فليراجع من أراد التوسع في هذا الموضوع.

الفصل الثاني

منهج السلف في دراسة العقيدة

لقد جرى عمل السلف الصالح في حياة الرسول ﷺ على إتباع كتاب الله المنزل، وسنة رسوله الكريم ﷺ، والرجوع إليه في كل ما شجر بينهم، معتصمون بحبل الله، لا يتقدمون بين يدي الله ورسوله، وإذا أراد أحدهم معرفة شيء في الدين والكلام، نظر فيما قاله الله ورسوله، فمنه يتعلم، وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل^(١).

وقد نهى النبي ﷺ أصحابه عن الجدل، وصرفهم عنه إلى ما يتصل بالأمور النافعة.

فقد أخرج الإمام أحمد - رحمه الله - في مسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: جلست أنا وأخي مجلساً ما أحب أن لي به حمر النعم: أقبلت أنا وأخي وإذا مشيخة من صحابة رسول الله ﷺ جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم، فجلسنا عجزاً إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ مغضباً قد احمر وجهه يرميهم بالتراب ويقول: مهلاً يا قوم، بهذا أهلك الأمم من قبلكم باختلافهم على أنبيائهم، وضرب الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم يتنزل يكذب بعضه بعضاً، بل يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية: الفرقان بين الحق والباطل ص ٤١، وانظر: تاريخ المذاهب الإسلامية، المرجع السابق، ص ٩٨.

منه فاعملوا به، وما جهلتهم فردوه إلى عالمه»^(١).

وقد أخرج البخاري في كتابه خلق أفعال العباد بلفظ آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: سمع النبي ﷺ قوماً يتدارؤون»^(٢).

فقال: «إنما هلك من كان قبلكم بهذا ضربوا كتاب الله بعضه ببعض وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضاً فلا تضربوا بعضه ببعض، ما علمتم منه فقولوا. وما لا فكلوه إلى عالمه»^(٣).

وأخرج الترمذي عن أبي أمامة رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم تلا رسول الله ص هذه الآية ﴿ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون﴾» قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح^(٤).

على هذا المنهج الذي رسمه رسول الله ﷺ والذي يعتمد على الكتاب والسنة، والوقوف عند نصوصهما، والابتعاد عن الجدل في الدين، سار سلف هذه الأمة، فابتعدوا عن المناقشات الجدلية، وكرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة، فلم يتكلموا إلا في ما جاء فيه العلم، وبينه الرسول ﷺ^(٥).

(١) مسند الإمام أحمد: تحقيق أحمد محمد شاكر رقم ٦٧٠٢، ١٠/٢٢٨، طبعة دار المعارف بمصر ١٣٧٠هـ/١٩٥١م، قال أحمد محمد شاكر إسناده صحيح وهو أيضاً رقم: ٦٦٦٨، بلفظ خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون...، قال أحمد محمد شاكر إسناده صحيح.

(٢) التداؤون: التدافع والاختلاف، ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث ١٠٩/٢، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.

(٣) خلق أفعال العباد ضمن عقائد السلف: ص ١٥٤، تحقيق علي سامي النشار، وعمار جمعي الطالب، الناشر: منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٧١م.

(٤) سنن الترمذي ٥/٥٥، مراجعة عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ومسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ٥/٢٥٦، فهرس محمد ناصر الدين لرواته من الصحابة. الطبعة الخامسة، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، وابن عبد البر جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله ٢/١١٩، طبعة دار الفكر، بيروت، (د. ت) والآية رقم ٤٨ من سورة الزخرف.

(٥) البخاري: خلق أفعال العباد ضمن عقائد السلف ص ١٥٤.

ويذكر المقرئ ذلك بقوله : ولم يكن عند أحد منهم أي الصحابة رضي الله عنهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى وعلى إثبات نبوة محمد ﷺ ، سوى كتاب الله ، ولا عرف أحد منهم شيئاً من الطرق الكلامية ، ولا مسائل الفلسفة ، ومضى عصر الصحابة رضي الله عنهم على هذا^(١) .

ويصور الشهرستاني موقف السلفين وتمسكهم بالكتاب والسنة عند ظهور بدع المعتزلة بقوله : إن السلف من أصحاب الحديث لما رأوا توغل المعتزلة في علم الكلام ، ومخالفة السنة التي عهدوها من الأئمة الراشدين ، تمسكوا بمنهج المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث ، منهم مالك بن أنس ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهما ، فسلكوا طريق السلامة ، وقالوا : نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ، ولا نتعرض للتأويل^(٢) ، بل نعلم قطعاً أن الله عز وجل لا يشبهه شيء من الخلق وأن كل ما تمثل في الوهم فإنه خالقه ومقدره^(٣) .

هذا هو نهج الصحابة - رضي الله عنهم - وأئمة الإسلام الذين ساروا على طريقتهم في دراسة العقيدة ، وفي تلقي الإسلام وفهمه ، وتطبيقه ، فكانوا جميعاً لا

(١) المقرئ : الخطط ٢/ ٣٥٦ .

(٢) لفظ التأويل : يستعمل في ثلاثة معان : أحدها : أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ، لدليل يقترب به ، وهذا المعنى للتأويل هو المقصود هنا ، وهو الذي اصطلاح عليه كثير من متأخري المتكلمين والأصوليين .

المعنى الثاني : أن التأويل بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب في اصطلاح المفسرين للقرآن الكريم ، كما يقول ابن جرير وأمثلة من المصنفين في التفسير ، واختلف علماء التأويل .

والمعنى الثالث : من معاني التأويل : هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ، كما قال تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ ﴾ سورة الأعراف الآية : ٥٣ ، شيخ الإسلام ابن تيمية : الرسالة التدمرية ص ٢٩ ، الطبعة الثالثة ، نشر قصي محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية ١٤٠٠هـ ، والفتاوى الحموية الكبرى ص ٤٠ - ٤٢ ، وابن أبي العز الحنفي : شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٣٢ - ٤٣٥ .

(٣) الملل والنحل : ١/ ١٠٣ - ١٠٤ .

يتجاوزون الكتاب والسنة، ولا يبحثون عن الدليل في الطرق الكلامية، ولا مسائل الفلسفة لتصديقهم، بأن ما جاء به الرسول ﷺ هو الحق، وهو ما كان عليه المؤمنون الأولون من المهاجرين والأنصار.

لذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية «ولم يستوعب الحق إلا من اتبع المهاجرين والأنصار، وآمن بما جاء به الرسول ﷺ على وجهه»^(١).

وقد درج علماء المدرسة السلفية على هذا النهج على امتداد التاريخ الإسلامي لإيمانهم - العميق - بأنه لا نجاة إلا باتباع الكتاب والسنة، وما أجمع عليه سلف الأمة، وما استجد بعد ذلك من أصول عند المتأخرين، محدث مبتدع في الإسلام مسبق بإجماع السلف على خلافه، والنزاع الحادث بعد إجماع السلف مقطوع بخطئه»^(٢).

وبهذا المنهج الذي يعتمد على الكتاب والسنة، وقف علماء المدرسة السلفية في وجه المتكلمين والفلاسفة، واستعاضوا بأدلة القرآن والحديث عن التأويلات الكلامية لدى شيوخ المعتزلة والأشاعرة»^(٣).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: إن العلوم الإلهية والدينية سمعيها وعقليها إنما تؤخذ من الرسول ﷺ ويجعل ما جاء به هو الأصول لدلالة الأدلة اليقينية البرهانية على أن ما قاله حق جملة وتفصيلاً.

وأيضاً فإن الأنبياء والرسل إنما بعثوا بتعريف هذا فهم أعلم الناس به، وأحقهم بقيامه، وأولاهم بالحق فيه»^(٤).

(١) الفرقان بين الحق والباطل ص: ٨٥، وراجع: عقيدة باب بن الشيخ سيدي، ص ٤، مخطوط عندي صورة منه.

(٢) شيخ الإسلام ابن تيمية: الفرقان بين الحق والباطل ص ١٦، ٤١ - ٤٢، وبداه بن البصري: الدر النضير في علم الكلام وحقيقة التوحيد ص ١، مخطوط عندي صورة منه.

(٣) مصطفى حلمي، قواعد المنهج السلفي، ص ٢٦٣.

(٤) راجع الفرقان بين الحق والباطل، المصدر السابق، ص ٩٢.

وقد أكمل الله عز وجل هذا الدين وأتمه في حياة الرسول ﷺ فلم ينتقل إلى الرفيق الأعلى إلا وقد بين كل ما يحتاج إليه الناس في أمر الدين وبلغه البلاغ المبين، يقول تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (١).

قال ابن عباس في تفسير هذه الآية أخبر الله نبيه والمؤمنين أنه أكمل لهم الإيمان فلا يحتاجون إلى زيادة أبداً وقد أتمه فلا ينقصه أبداً، وقد رضىه فلا يسخطه أبداً» (٢).

وكان من أبرز ما تميز به علماء المدرسة السلفية هو: أنهم طوعوا المفاهيم العقلية لنصوص الكتاب والسنة لإيمانهم الراسخ بأن الرسول ﷺ جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم، وأنه ما من مسألة من مسائل الدين التي بعث الله بها رسوله ﷺ إلا وقد جاء بيانها في الكتاب أو السنة وكان للسلف الصالح فيها كلام» (٣).

قال الخطابي - رحمه الله تعالى - في رسالته الغنية عن الكلام ما نصه: «لم يترك رسول الله ﷺ شيئاً من أمر الدين قواعده، وأصوله، وشرائعه، وفصوله، إلا بينه، وبلغه على كماله وتمامه» (٤).

وسنلقي الضوء فيما يأتي على الفوارق الأساسية التي يتميز بها منهج السلف عن المناهج الكلامية، وهي: التمسك بنصوص الكتاب والسنة والوقوف عندها، ورفض التأويل الكلامي، والعمل بكل ما صح عن النبي ﷺ في أصول الدين،

(١) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٢) رواه ابن جرير الطبري بسنده، راجع تفسيره: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٦/٦٩.

(٣) شيخ الإسلام ابن تيمية: الفرقان بين الحق والباطل، ص ١٧-١٨، والفتاوى الحموية الكبرى، ص ١١-١٢، والرسالة التدمرية، ص ٢٢.

(٤) الخطابي: الغنية عن الكلام، تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/١٤١.

وفروعه ، لا يفرقون في ذلك بين الأحاديث المتواترة ، وأحاديث الآحاد ، والأخذ بأقوال الصحابة - رضي الله عنهم - وتقديمها على أقوال من جاء بعدهم ، وفيما يلي بيان ذلك :

الفوارق الأساسية

التي تميز منهج السلف عن المناهج الكلامية

إن من المعلوم أن جميع المنتسبين للإسلام متفقون على الاستدلال بالقرآن الكريم في العقيدة وفي غيرها، غير أن المتكلمين يؤولون كثيراً من الآيات القرآنية، وخاصة ما فيه ذكر للصفات الإلهية.

يقول محمد بن أحمد الشنقيطي: «والنص من القرآن أو الحديث إن أدخل في الوهم معنى غير لائق بالله^(١) فاصرفه عن ظاهره بإجماع السلف^(٢) والخلف^(٣)».

(١) يستحيل أن يصف الله تعالى نفسه أو يصفه رسوله ﷺ بما ظاهره غير لائق بجلاله وكماله، إذ لا أحد أعلم بالله من الله، كما قال عز وجل: ﴿أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ البقرة: ١٤٠، ولا أحد أعلم بالله بعد الله من رسوله ﷺ الذي قال في حقه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ النجم: ٣-٤، ولا شك أن النبي ﷺ بين الدين لأمته أبلغ بيان وأتمه امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ النحل: ٤٤.

ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن السلف الصالح وأئمة المسلمين لا يرضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً وباطلاً، والله أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال» انظر الرسالة التدمرية، ص ٢٣.

(٢) هذه الدعوى التي هي إجماع السلف والخلف على وجوب صرف اللفظ المزعوم أنه غير لائق بالله تعالى عن ظاهره: مردودة، يقول ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ الأعراف: ٥٤، إنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهوية وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً وهو إمرارها كما جاءت من غير تكليف ولا تشبيه ولا تعطيل. والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبيين منفي عن الله تعالى فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه، وليس كمثله شيء، تفسير ابن كثير ٢/ ٢٢٠، ٣/ ١٤٢، طبعة دار المعرفة، بيروت ١٣٨٨هـ، والنووي على صحيح مسلم ١٢/ ٢١١، الطبعة المصرية [د. ت.] وبداهة ابن البصري: تنبيه الخلف الحاضر على أن تفويض السلف لا يتنافى الاجراء على الظواهر، ص ١، الطبعة الأولى، نواكشوط ١٤١٠هـ.

(٣) محمد بن أحمد الشنقيطي، شرح إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة لأحمد المقرئ، ص ٨٨.

وهذا الكلام السالف الذكر، يتبين لنا من خلاله المنهج الذي سار عليه المتكلمون وهو تقديم العقل على النقل في الاستدلال حيث أنهم يشترطون في الاستدلال بالنصوص الشرعية، من الكتاب والسنة، بألا يعارضها ما يسمونه بالقواطع العقلية.

وقد بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في قوله: إن الاستدلال بالسمع مشروط عند المتكلمين بألا يعارضه قاطع عقلي، فإذا عارضه العقلي وجب تقديمه عليه^(١).

أما أصحاب المدرسة السلفية فإنهم يجانبون تأويل النصوص الشرعية بما يخالف ظاهرها ولا يخبرون عن شيء من صفات الله عز وجل ولا غير صفاته إلا بعد أن يخبر الله تعالى بما يخبرون به فيكون خبرهم وقولهم تبعاً لخبره^(٢).

ولا يرون تعارضاً بين العقل الصريح، والنقل الصحيح^(٣)، ولذلك فإن من أبرز السمات التي تتجلى فيها الأصول الثابتة لعقيدة السلف هي: الإيمان بأسماء الله وصفاته من غير زيادة عليها ولا نقص منها، ولا تأويل لها، بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، بل أمروها كما جاءت في كتاب الله، أو على لسان رسوله ﷺ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ نفيًا وإثباتًا، فيثبت لله ما أثبتته لنفسه، وينفي عنه ما نفاه عن نفسه، وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبتته الله من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه

(١) الفرقان بين الحق والباطل: ص ٩١.

(٢) انظر المصدر السابق نفسه ص ٤٠، وابن عبد البر جامع بيان العلم وفضله ١١٧/٢.

(٣) شيخ الإسلام ابن تيمية، الحموية الكبرى ص ٣٥، ومن المعروف أن ابن تيمية، ألف كتاباً مفيداً مشهوراً سماه: درء تعارض العقل والنقل، أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول.

عن نفسه»^(١).

والدليل على أن هذا هو مذهب السلف الصالح - رضي الله عنهم - أنهم نقلوا إلينا القرآن، وأخبار الرسول ﷺ، نقل مصدق مؤمن بها، قابل لها غير مرتاب فيها، ولا شك في صدق قائلها، ولم يؤولوا ما يتعلق بالصفات منها، ولم يشبهوه بصفات المخلوقين، إذ لو فعلوا شيئاً من ذلك لنقل إلينا عنهم، كما نقل إلينا اختلافهم في بعض مسائل الفروع»^(٢). كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في مقدمة هذا الكتاب.

وأما الاستدلال بالأحاديث النبوية في مسائل العقيدة، فإن أهل السنة والجماعة يستدلون بكل ما صح عن النبي ﷺ لا يردون شيئاً منه، ولا يؤولونه، ولا يفرقون في ذلك بين الخبر المتواتر، والآحاد^(٣) ويستشهدون على ذلك بالأدلة التي تأمر بتصديق

(١) الرسالة التدمرية ص ٤، والحموية الكبرى ص ٣١-٣٢، وابن رجب الحنبلي: فضل علم السلف على علم الخلف ص ٣٣، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، الطبعة الأولى، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٠٤هـ، والشوكاني: التحف في مذاهب السلف، ص ٣٥-٣٦، وابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله: ١٣/٢.

(٢) الخطابي: الغنية عن الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/١٤٢، والمقريري: الخطط ٢/٣٥٦، ومحمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٩٨-٩٩.

(٣) المتواتر: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات سنده إلى متناه، والآحاد: هو الخبر الذي لم ينته إلى حد التواتر، ولم يقصر عن درجة الاحتجاج به، وإن روته جماعة، للتوسع في تعريف المتواتر والآحاد وما يفيد كل واحد منها، راجع كتاب ابن حجر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر مع شرحه ص ٨-١١، ٣٠-٣١، راجعه وقدم له الدكتور محمد عوض، وعلق عليه محمد غياث الصباغ، الطبعة الثانية، مكتبة الغزالي، دمشق: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، وأحمد محمد شاكر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير ص ٢٩-٣٠، تقديم محمد عبد الرزاق حمزة، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث ١٣٩٩هـ، والأمين الحاج: حجية أحاديث الآحاد في الأحكام والعقائد ص ٤٣-٤٤، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ١٤١٠هـ. والدكتور أحمد محمود عبد الوهاب: خبر الواحد وحجيته، ص ٥٩، وما بعدها، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت في قسم الدراسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مكة المكرمة، جامعة الملك عبد العزيز، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

الله تعالى، فيما أخبر به، وطاعته فيما أمر به، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾^(١)، وما في معناها من الآيات.

كما استدلووا بعمل الرسول ﷺ في أنه كان يرسل واحداً واحداً من أصحابه إلى الملوك والأمراء والقبائل، والجهات.

وقد بوب البخاري لذلك فقال: باب: كان يبعث النبي ﷺ الأمراء والرسل واحداً بعد واحد^(٢).

وقد أخرج البخاري أيضاً عن حذيفة أن النبي ﷺ قال لأهل نجران لأبعثن إليكم رجلاً أميناً حق أمين فاستشرف لها أصحاب النبي ﷺ فبعث أبا عبيدة^(٣).

وأخرج أيضاً عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»^(٤).

ولو لم يكن خبر الواحد ملزماً للحجة ومثبتاً للعقائد لما اقتصر ﷺ على واحد في ذلك.

وبهذا يثبت أن خبر الواحد إذا صح وتلقته الأمة بالقبول، يجب العمل به في العقائد، والأحكام، وهو منهج السلف، وقول جمهور العلماء، من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وأكثر أصحاب الأشعري^(٥).

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩.

(٢) صحيح البخاري ١٣٦/٨، دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت [د. ت].

(٣) المصدر السابق نفسه ١٣٤/٨.

(٤) المصدر السابق نفسه ١٠٨/٨.

(٥) شيخ الإسلام ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٤١/١٨، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم العاصمي =

يقول ابن عبد البر: إن جماعة أهل الأثر والفقه، كلهم يدين الله عز وجل بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، وعلى ذلك جماعة أهل السنة^(١).

وقد صرح أبو المظفر السمعاني بأن خبر الواحد يوجب العلم^(٢) عند عامة أهل الحديث إذا صح، وتلقته الأمة بالقبول، حيث قال:

«إن خبر الواحد إذا صح وتلقته الأمة بالقبول يوجب العلم فيما سبيله العلم، هذا قول عامة أهل الحديث، والمتقين من القائمين على السنة، والمقولة التي تذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال شيء اخترعته القدرية، والمعتزلة، وكان قصدهم منه رد الأخبار، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول»^(٣).

وإذا كان منهج السلف هو الإيمان والتصديق بكل ما صح عن النبي ﷺ والعمل

= الحنبلي، وابنه محمد، طبع في القاهرة ١٤٠٤هـ، وراجع كتاب الدكتور عمر الأشقر، العقيدة في الله ص ٤٩ - ٥٠، الطبعة الخامسة، مكتبة الفلاح بالكويت، ١٩٨٤م.

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/٨، تحقيق: مصطفى بن أحمد، ومحمد عبد الكبير، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالملكة المغربية، ١٤٠٢هـ، وراجع لابن عبد البر: أيضاً جامع بيان العلم وفضله ٢/١١٧ - ١١٨، ولأبي المظفر السمعاني: الانتصار لأهل الحديث، تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/٢١٣ - ٢١٤، وكتاب الأمين الحاج: حجية أحاديث الآحاد المرجع السابق، ص ٤٩، وما بعدها.

(٢) قال أحمد محمد شاكر: اختلفوا في الحديث الصحيح هل يوجب العلم القطعي اليقيني وهي مسألة دقيقة: فذهب بعضهم إلى أنه لا يفيد العلم بل هو ظني الثبوت وهو الذي رجحه النووي في التقريب وذهب آخرون إلى أنه يفيد العلم اليقيني، وهو مذهب داود الظاهري، والحسين بن علي الكرابسي، والحاترث بن أسد المحاسبي، وحكى عن مالك، وهو اختيار ابن حزم، والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي سواء كان في أحد الصحيحين أو في غيرهما، الباعث الحثيث المرجع السابق ص ٢٩ - ٣٠، وراجع كتاب الأمين الحاج: حجية أحاديث الآحاد المرجع السابق، ص ٧٠ - ٧١.

(٣) أبو المظفر السمعاني: الانتصار لأهل الحديث، تلخيص السيوطي في صون المنطق: ١/٢١٢.

بمقتضاه في أصول الدين، وفروعه، لا يفرقون في ذلك بين الخبر المتواتر، وخبر الآحاد، فإن بعض المتكلمين، وعلى رأسهم المعتزلة، قد أسرفوا في تقدير سلطان العقل، وتقديمه على النص، حيث اعتمدوا في الاستدلال لاثبات العقائد على القضايا العقلية، فكل مسألة يعرضونها على العقل فما قبله أقروه، وما لم يقبله رفضوه»^(١).

وقد رد المعتزلة خبر الآحاد في مسائل الاعتقاد، لأنه لا يفيد العلم القطعي عندهم، واشترطوا في قبوله أن يكون موافقاً لحجج العقول، فإن لم يكن موافقاً لها فالواجب أن يرد بتأول»^(٢).

واحتجوا لذلك بأنه لا بد من اليقين في المسائل العقديّة، لأن الله عز وجل ذم المشركين على اتباعهم الظن^(٣) في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾^(٤) وما في معناها من الآيات التي ذم الله فيها المشركين على اتباعهم الظن، وفات عليهم أن الظن المذكور هو الذي ليس له مستند إلا حسن ظن هؤلاء المشركين بأبائهم الأقدمين وتعظيمهم^(٥).

فهذا هو الظن الذي عابه الله على المشركين، أما الظن الغالب الذي يفيد خبر الآحاد عند من يقول بإفادته للظن فلا يدخل في ذلك^(٦).

(١) محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ١٢٩، والدكتور محمد أحمد خفاجي: في العقيدة الإسلامية بين السلفية والمعتزلة ١/ ٥٢.

(٢) عبد الجبار بن أحمد: شرح الأصول الخمسة، ص ٧٧٠، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: الدكتور عبد الكريم عثمان، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ١٣٨٤ هـ، ١٩٦٥ م.

(٣) قال الفيروز آبادي في القاموس المحيط ص ١٥٦٦: الظن: التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد غير الجازم وقد يوضع موضع العلم.

(٤) سورة النجم، الآية: ٢٣.

(٥) راجع تفسير ابن كثير ٤/ ٢٤٥، وتفسير الشوكاني فتح القدير ٥/ ١٠٩، طبعة بيروت، [د. ت.].

(٦) الأمين الحاج: حجية أحاديث الآحاد، المرجع السابق ص ٦٩.

ولو كان الظن الذي عابه الله على المشركين هو الظن الغالب الذي يفيد خبر الآحاد لكان لا يجوز الأخذ به في الأحكام الشرعية أيضاً، لأن الله عز وجل أنكر على المشركين الأخذ بالظن إنكاراً مطلقاً، ولم يخصه بالعقيدة دون الأحكام^(١).

ثم إننا لا نسلم أن خبر الآحاد إذا صح وتلقته الأمة بالقبول لا يفيد إلا الظن، بل هو يفيد العلم عند كثير من العلماء، كما تقدم قبل قليل.

وأما الأخذ بأقوال الصحابة - رضي الله عنهم - أو تقديمها على أقوال من جاء بعدهم، فإن المرجع في ذلك يعود إلى ما خصهم الله به من صحبة رسول الله ﷺ ومعاصرتهم للوحي الإلهي، فهم خير القرون، وأفضل الأمة، وأكرم الخلق على الله بعد النبيين، خصهم بما خصهم به من الفضائل الكثيرة.

قال عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد ﷺ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم^(٢).

هذا مع ما يمتازون به من الفهم اللغوي لنصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، فهم أعرف الناس بما يليق بالله تعالى، وما ينزه عنه جل وعلا، ذلك أنهم الجيل المثالي في فهم الإسلام، وتطبيقه، وقد بلغوا الذروة في ذلك استيعاباً وتنفيذاً^(٣).

(١) عمر الأشقر: العقيدة في الله ٤٨ - ٤٩.

(٢) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ١٩/٢، وابن تيمية الرسالة التدمرية، ص ٦٥.

(٣) راجع في هذا الموضوع خطط المقرئ ٣٥٦/٢، وتاريخ المذاهب الإسلامية، المرجع السابق ٩٨، والدكتور مصطفى حلمي: قواعد المنهج السلفي، ص ٣٩.

الفصل الثالث

موقف السلف من الخوض في علم الكلام^(١)

لقد وقف السلف من علم الكلام موقفاً معارضاً فحرموا الاشتغال به، والخوض فيه، وكرهوا مناظرة أهله، وذمموه، وسار على هذا الدرب علماء المدرسة السلفية على امتداد التاريخ الإسلامي، وذلك لكون هذا العلم لم يرد الأمر به في كتاب ولا سنة، ولا وجد عن السلف البحث فيه^(٢). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه قد يؤدي بصاحبه إلى الانسلاخ من الدين^(٣).

ولذلك زجروا عنه، وعدوه من المحدثات والبدع^(٤)، وسنورد من أقوال أئمة السلف ما يلقي الضوء على موقفهم في هذا العلم.

فقد أخرج الهروي بسنده عن عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس أن نجدة بن عامر^(٥) قال لعبد الله بن عباس: كيف معرفتك بربك؟ فقال ابن عباس: إن من

(١) علم الكلام: هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف، وأهل السنة ابن خلدون: المقدمة ص ٤٥٨، الطبعة الخامسة، دار القلم، بيروت ١٩٨٤م، وعرفه بداه بن البصيري بقوله: «هو ما تنصب فيه الأدلة العقلية، وينقل فيه أقوال الفلاسفة» الدر النضير في علم الكلام وحقيقة التوحيد ص ٩.

(٢) السيوطي: صون المنطق ٦٤/١.

(٣) ابن عبد البر: جامع بياننا لعلم وفضله ١١٩/٢، وابن الجوزي: تلبس إبليس ٨٢ - ٨٥، تصحيح وتعليق إدارة الطباعة المنيرية، بمساعدة بعض علماء الأزهر، طبعة دار الفكر [د. ت.].

(٤) السيوطي، صون المنطق ٢١١/١.

(٥) نجدة بن عامر الحنفي زعيم فرقة من الخوارج، وكان السبب في زعامته أن جماعة من أباع نافع بن الأزرق نعموا عليه أشياء، فذهبوا إلى الإمامة، وأخبروا بذلك نجدة بن عامر، وبايعوه وأكفروا من =

ينصب دينه للقياس من لا يزال الدهر في التباس مائلا عن المنهاج طاعنا في الاعوجاج، أعرفه بما عرف به نفسه، ومن غير روية وأصفه بما وصف به نفسه»^(١).

وأخرج ابن عبد البر بسنده عن الحسن البصري: «لا تجالسوا أهل الأهواء»^(٢) «ولا تجادلوهم ولا تسمعوا منهم»^(٣).

وأخرج الهروي بسنده عن نوح الجامع قال: قلت لأبي حنيفة - رحمه الله - ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: مقالات الفلاسفة عليك بالآثر، وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة»^(٤).

وسئل أبو حنيفة مرة أخرى عن الكلام في الأعراض والأجسام فقال: «لعن الله عمرو بن عبيد فإنه هو الذي فتح على الناس الكلام في هذا»^(٥).

= قال بإمامة نافع بن الأزرق، وأقاموا على إمامة نجدة إلى أن اختلفوا عليه في أمور نقموها عليه فقتلوه عام ٦٩ هـ بعد أن استولى على اليمامة والبحرين، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الفرق بين الفرق: ص ٨٧-٩٠، والشهرستاني: الملل والنحل ١/ ١٢٢-١٢٣، ومحمد أبو زهرة تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٧٤-٧٦.

(١) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق: ٨٨/١.

(٢) رأس الأهواء: القدر، والإرجاء، ورأي الحرورية، والرافضة، أبو المظفر السمعاني: الانتصار لأهل الحديث، تلخيص السيوطي في صون المنطق: ١/ ٢٠٥، وأصل الهوى في اللغة العشق، وإرادة النفس، قال الفيرزو آبادي في القاموس المحيط ص ١٧٣٥: والهوى بالقصر العشق، يكون في الخير والشر، وإرادة النفس، وقال الشوكاني عند تفسيره للآية ٢٣ من سورة النجم: وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ يَبْهُوتَ إِلَّا الظَّنُّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ قال: المعنى: تميل إليه وتشتهي من غير التفات إلى ما هو الحق الذي يجب الاتباع له فتح القدير ٥/ ١١٩، وانظر المرجع السابق نفسه ٢/ ٢٦٥.

(٣) جامع بيان العلم وفضله: ١١٨/٢، والهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق: ٩١/١.

(٤) المصدر السابق نفسه ١/ ٩٩-١٠٠.

(٥) ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٩٢.

وقال محمد بن الحسن: «كان أبو حنيفة يحثنا على الفقه وينهاها عن الكلام»^(١).

وقال أبو يوسف: العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجل رأساً في الكلام قيل له زنديق»^(٢).

ومراده رحمه الله بالجهل به اعتقاد عدم صحته لأن ذلك علم نافع^(٣).

وقال أبو يوسف أيضاً: «من طلب العلم بالكلام تزندق»^(٤).

وقال مالك - رحمه الله - «الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه، وينهون عنه نحو الكلام في رأي جهم، والقدر، وكل ما أشبه ذلك ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل»^(٥).

وقد أورد ابن عبد البر - رحمه الله - هذا النص وعلق عليه بقوله: إن الذي قاله مالك هو الذي عليه جماعة الفقهاء، والعلماء، قديماً وحديثاً من أهل الحديث والفتوى»^(٦).

وأخرج الهروي بسنده عن مالك أنه قال: إياكم والبدع، قيل يا أبا عبد الله وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله، وصفاته، وكلامه، وعلمه، وقدرته، ولا يسكتون عما سكنت عنه الصحابة، والتابعون»^(٧).

(١) ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٠١.

(٢) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/ ١٠٠، وابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ص ٧٢.

(٣) المرجع السابق نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/ ٩٦، وابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ص ٧٢، وبداه بن البصري، الدر النضير ص ٦ - ٧.

(٥) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١١٦.

(٦) المصدر السابق نفسه، والصفحة نفسها، وبداه بن البصري: الدر النضير ص ٧.

(٧) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/ ٩٦.

وكان مالك - رحم الله - يقول : من طلب الدين بالكلام تزندق ، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس ، ومن طلب غريب الحديث كذب^(١) .

وقال مالك أيضاً : رأيت إن جاء من هو أجدل منه أبدع دينه كحل يوم لدين جديد؟^(٢) .

وأخرج الهروي بسنده عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : دخلت على مالك وعنده رجل يسأله عن القرآن فقال : لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد لعن الله عمرو بن عبيد فإنه ابتدع هذه البدع من الكلام ، ولو كان الكلام علماً لتكلم به الصحابة ، والتابعون كما تكلموا في الأحكام والشرائع ولكنه باطل يدل على باطل^(٣) وهذا النص عن الإمام مالك - رحمه الله - فيه تصريح بعلة من العلل التي ذم بها السلف علم الكلام ، وهي : كون الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين لهم لم يتكلموا به .

وقد ذكر ابن عبد البر عن الإمام مالك أنه قال : لا تجوز الإجازات في شيء من كتب الأهواء والبدع ثم قال : وأهل البدع عند مالك أهل الكلام ، فكل متكلم ، فهو من أهل الأهواء ، والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري^(٤) .

ونقل ابن الجوزي عن مالك أيضاً أنه قال : من قال القرآن مخلوق فيستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه^(٥) .

(١) عبد الغني الدقر : الإمام مالك بن أنس ص ٢٨٥ ، دار القلم ، الطبعة الثانية ، دمشق ، ١٤١٠ هـ ،
وبداه بن البصري : الدر النضير ص ٦ ، وراجع الهروي : ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون
المنطق ٩٦ / ١ .

(٢) ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله ١١٦ / ٢ ، والهروي : ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون
المنطق ٩٦ / ١ .

(٣) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ١١٧ / ٢ .

(٥) تلبس إبليس ص ٨٩ .

وقال الشافعي - رحمه الله - «حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم في العشائر، والقبائل، وينادى هذا جزء من ترك الكتاب والسنة، وأخذ في الكلام»^(١).

وهذا النص من الإمام الشافعي يدل على أن من الأسباب التي ذم بها أهل السنة علم الكلام هي: أنه يؤدي إلى ترك الكتاب والسنة، وكان الشافعي - رحمه الله - من أكثر علماء السلف كراهية لعلم الكلام، وذمًا له، ولأهله.

وقد روي عنه أنه قال: «إذا سمعت الرجل يقول: الاسم غير المسمى، والشيء غير الشيء، فاشهدوا عليه بالزندقة»^(٢).

وقال: «حكمي في أهل الكلام حكم عمر في صبيغ»^(٣).

وهذا الكلام من الشافعي - رحمه الله - يلد على أنه لا يرى فرقاً بين الخوض في متشابه القرآن والخوض في علم الكلام، فكل منهما بدعة مذمومة عند السلف قد تؤدي إلى المروق من الدين - والعياذ بالله تعالى -.

وقال أحمد بن حنبل - رحمه الله -: «لا تجالسوا أهل الكلام وإن ذبوا عن السنة»^(٤).

(١) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/١٠٦، وابن الجوزي تلبيس إبليس ص ٨٢-٨٣، وابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة لطحاوية ص ٧٢، وبداه بن البصري: الدر النضير ص ٥.

(٢) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/١٠٦، وابن الجوزي تلبيس إبليس، ص ٨٢.

(٣) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/١٠٦. وصبيغ رجل قدم إلى المدينة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وصار يسأل عن متشابه القرآن، فدعاه عمر وضربه بعراجين النخل حتى أدماه ثم تركه حتى بريء فعاد له بمثل ذلك. ونفاه إلى البصرة، وأرسل إلى واليها أبي موسى الأشعري يأمره بأن يحرم عطاءه ورزقه وأن لا يجالس وإذا مرض فلا يعاد، وإذا مات فلا يشهد، السيوطي صون المنطق ١/٥٠-٥١، ١١٣.

(٤) ابن الجوزي: مناقب الإمام أحمد بن حنبل، ص ٢٠٥، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن =

وقال - رحمه الله - لا يفلح صاحب كلام أبداً ولا ترى أحداً نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل^(١).

وقال أيضاً: لا يخلو من نظر في الكلام إلا تجهم^(٢)، ووصف علماء الكلام بأنهم زنادقة^(٣).

وموقف الإمام أحمد - رحمه الله - من علم الكلام وأهله وتمسكه بالكتاب والسنة، والتزامه بنهج السلف الصالح، أمر مشهور لا يحتاج إلى تطويل، وهذا ما يصوره لنا النص الآتي:

«فقد أخرج الهروي بسنده عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال: كتب أبي إلى عبيد الله بن يحيى بن خاقان يقول: لست بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيء من هذا إلا ما كان من كتاب الله أو في حديث عن رسول الله ﷺ فأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود»^(٤).

وقال أبو عمر بن عبد البر: أجمع أهل الفقه والآثار في جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيف، ولا يعدون عند الجميع في جميع طبقات العلماء وإنما العلماء أهل الأثر، والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالاتقان والميز والفهم^(٥).

= التركي، والدكتور علي محمد عمر، الطبعة الأولى مكتبة الخانجي بمصر ١٣٩٩هـ، وابن رجب الحنبلي: بيان فضل علم السلف على علم الخلف، ص ٤٣ - ٤٤.

(١) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ١١٦/٢، وراجع كتاب ابن الجوزي: تلبس إبليس ص ٨٣، وقال الفيروز آبادي في القاموس المحيط ص ١٢٩١: الدغل محرقة دخل في الأمر مفسد، والشجر الكثير الملتف، واشتباك النبت، وكثرته، والموضع يخاف فيه الاغتيال.

(٢) ابن رجب الحنبلي: فضل علم السلف على علم الخلف، ص ٤٣.

(٣) ابن الجوزي: تلبس إبليس، ص ٨٣.

(٤) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١٠٨/١.

(٥) جامع بيان العلم وفضله ١١٧/٢.

وذكر ابن الجوزي أن علم الكلام أدى ببعض أهله إلى الإلحاد حيث قال: ومن الناس من حسن له إبليس الخوض في علم الكلام، والنظر في أوضاع الفلاسفة ليخرج بزعمه من غمار العوام، وقد تنوعت أحوال المتكلمين وأفضى الكلام بأكثرهم إلى الشكوك، وبيعضهم إلى الإلحاد، ثم قال... أعوذ بالله من نظر، وعلوم أوجبت هذه المذاهب القبيحة»^(١).

ووصف ابن رجب الحنبلي علم الكلام والفلسفة بالشر حيث قال: فأما الدخول في كلام المتكلمين. أو الفلاسفة فشر محض، وقل من دخل في شيء من ذلك إلا وتلطخ ببعض أوضارهم»^(٢).

وهنا ربما تساءل البعض قائلاً: إذا كان الجدل مذموماً في مسائل الاعتقاد فلماذا لا يكون كذلك في مسائل فروع الدين؟

والجواب كالتالي:

مما لاشك فيه أن السلف تناظروا في الفقه وتجادلوا فيه، لأنه علم يحتاج فيه إلى رد الفروع على الأصول، لأن الحوادث في المعاملات متجددة وبالناس حاجة إلى معرفة الحكم فيها، وليس الاعتقاد كذلك»^(٣).

ومن هنا استحبوا المناظرة في المسائل الفقهية، وكرهوا الجدل في مسائل الاعتقاد»^(٤).

(١) تلبس إبليس: ص ٨٢، ٨٤ - ٨٥.

(٢) بيان فضل علم السلف على علم الخلف ص ٨٣، وقال الفيروز آبادي في القاموس المحيط ص ٦٣٣ - ٦٣٤ ك الوضر محركة: وسخ الدسم، أو غسالة السقاء، والقصة ونحوهما.

(٣) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ١١٣/٢، وأبو المظفر السمعاني: الانتصار لأهل الحديث تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/١١٠، وما بعدها، وبداه بن البصيري: الدر النضير، ص ٢٣.

(٤) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ١١٩/٢ - ١٢٠، وبداه بن البصيري: الدر النضير في علم الكلام وحقيقة اتوحيد، ص ٢٣.

وليس ذلك لمجرد ما في علم الكلام من اصطلاحات ولا كرهوا أيضاً الدالة على الحق والمحااجة لأهل الباطل، وإنما لما اشتمل عليه من أمور كاذبة، مخالفة للحق، ومن ذلك مخالفتها للكتاب والسنة، ولاشتمال مقدماته على الحق والباطل كثر المراء والجدال، وانتشر القيل والقال، وتولد عن ذلك من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال»^(١).

لقد أسرف المتكلمون في الاعتماد على الأدلة العقلية، حتى عارضوا بها نصوص الكتاب والسنة، فضلوا عن سواء السبيل.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: إن نفاة الصفة أو بعضها يعتمدون على ما يظنونهم أدلة عقلية يعارضون بها ما جاء به الرسول ﷺ وحقيقة قولهم: أن الرسول ﷺ لم يذكر في ذلك ما يرجع إليه لا من سمع ولا عقل، فلم يخبر بذلك خبراً يبين به الحق على زعمهم ولا ذكر أدلة عقلية تبين الصواب في ذلك على حد زعمهم فاحتاج الناس إلى التأويل أو التفويض»^(٢).

ويكفي في الاستدلال على فساد قول هؤلاء أنه ليس عندهم قاعدة ثابتة مطردة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل يجيز أو يوجب ما يدعي الآخر أن العقل يحيله^(٣).

وقد انعكس هذا الاضطراب في المنهج على المتكلمين ويظهر ذلك جلياً حين

(١) ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية، ص ٧٤.

(٢) الفرقان بين الحق والباطل، ص ١١، والحموية الكبرى، ص ٢٠-٢١، وراجع أقوال العلماء في معنى التفويض في خطط المقرئ ٣٦٠/٢، وللتوسط في هذا الموضوع انظر: ابن العربي: قانون التأويل ص ٦٦٦-٦٦٧، تحقيق محمد السليمان، الطبعة الأولى، دار القبة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن بيروت، ١٤٠٦ هـ، وشيخ الإسلام ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٤١/٥-٤٢.

(٣) شيخ الإسلام ابن تيمية: الحموية الكبرى، ص ٣٤.

ينظر المرء إلى فرق المتكلمين، فربما وجد الفرقة الواحدة منقسمة شيعاً وأحزاباً، وكل طائفة منها تكفر أو تضلل الطوائف الأخرى وتتبرأ منهم^(١).

وفي الحقيقة: أن الالتزام بمنهج السلف هو الذي يضمن السلامة للمسلمين في دينهم ودنياهم، ولذلك فقد عصم الله أهل السنة والجماعة من الاختلاف والتفرق الذي وقع فيه المتكلمون وغيرهم من الفرق المنحرفة، المنتسبة للإسلام، وكان السبب في ذلك أنهم أخذوا الدين من الكتاب والسنة، وطريق النقل فأورقهم الاتفاق، والائتلاف^(٢).

بخلاف المتكلمين فإنهم أخذوا الدين من المعقولات، والآراء فأورثهم ذلك الافتراق والاختلاف وضعف اليقين والمعرفة^(٣).

وقد ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية آراء الفرق الكلامية مناقشة مستفيضة وانتقدها ورد عليها، وأظهر تناقضها ثم قال:

«... وهذا يبين لك أن من خرج عن الكتاب والسنة فليس معه علم لا عقلي ولا سمعي لا سيما في هذا المطلوب الأعظم»^(٤).

ويقصد شيخ الإسلام بالمطلوب الأعظم ما يتعلق بالذات الإلهية وصفاتها العلية، ولو أن المتكلمين الذين أقحموا العقل في غير ميدانيه، وأسرفوا في تقدير سلطانه، رجعوا إلى الكتاب والسنة لوجدوا أن الرسول ﷺ بلغ البلاغ المبين، فمن المحال أن يترك تعليم الناس فيما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه في قلوبهم^(٥).

(١) راجع: صون المنطق: المصدر السابق ١/ ٢٢٠.

(٢) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها.

(٣) راجع ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية، ص ٧٤، والسيوطي: صون المنطق ١/ ٢٢٠.

(٤) الفرقان بين الحق والباطل، ص ١١٨، والرسالة التدمرية، ص ١٥.

(٥) شيخ الإسلام ابن تيمية: الحموية الكبرى، ص ١٢، والهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في

صون المنطق: ١/ ١٠٤، ويده بن البصري: الدر النضير ص ٥.

ولو تدبروا كتاب الله تعالى لوجدوا فيه الأدلة العقلية التي تدل على الحق بأوجز عبارة، وأبلغها، ولوجدوا أن الرسول ﷺ أعرف الناس بالأمور الإلهية، والمعارف الدينية، وأنه بين للناس أمر هذا الدين أكمل بيان، تارة بالأدلة العقلية، وتارة بالأدلة السمعية، ولا خلاف بين النظار من جميع الطوائف أن القرآن الكريم اشتمل على الأدلة العقلية في المطالب الدينية^(١).

وإذا كان الله عز وجل قد أكمل الدين وبلغه الرسول ﷺ البلاغ المبين، وهو الغاية في الفصاحة، والعلم، والقدرة على البلاغ، وإذا كان القرآن العظيم قد اشتمل على الأدلة العقلية في المطالب الدينية التي تدل على الحق بأبلغ عبارة، وأوجزها، فإن أدلة المتكلمين سريعة التهافت كثيرة التناقض، فما من كلام تسمعه لفرقة منهم، إلا وتجد لخصومهم عليه كلاماً يوازيه، أو يقاربه كل بكل مقابل، وبعض ببعض معارض^(٢).

وقبل نهاية هذا المبحث، ينبغي التنبيه على أمرين:

أولهما: أن السلف لم يذموا جنس الكلام، فإن كل آدمي يتكلم ولا ذموا الاستدلال، والنظر والجدل الذي أمر الله تعالى به، ولا ذموا كلاماً هو حق، وإنما ذموا الكلام الباطل المخالف للشرع والعقل^(٣).

الأمر الثاني: أن السلف لم يسكتوا عن الكلام عجزاً ولكنهم رأوا أنه لا يروي غليلاً، بل يرد الصحيح غليلاً، فأمسكوا عنه، ونهوا عن الخوض فيه^(٤).

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية: الفرقان بين الحق والباطل، ص ٩٠، وعقيدة باب بن الشيخ سيدي، المرجع السابق، ص ٤.

(٢) الخطابي: الغنية عن الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق: ١/ ١٤٥، وبداهة ابن البصري: الدر النضير، ص ٤٣.

(٣) شيخ الإسلام ابن تيمية: الفرقان بين الحق والباطل، ص ٩٦.

(٤) ابن الجوزي: تلييس إبليس، ص ٨٢، وراجع كتاب ابن عبد البر جامع بيان العلم وفضله: ١٨/ ٢.

وإذا كان هذا هو موقف السلف وعلماء السنة من علم الكلام، فإن عددًا من كبار علماء المتكلمين قد رجعوا إلى عقيدة السلف، وأقلعوا عن علم الكلام لما رأوا من قبح غوائله^(١).

وأقروا في نهاية المطاف بأن الصواب في الرجوع إلى مذهب السلف وترك الخوض في طرق المتكلمين ومناهجهم العقلية التي أدت بهم إلى الانحراف عن النهج القويم، كما ذكر علماء السنة ومنهم الشوكاني الذي وصفهم بقوله: «إنهم - أي المتكلمون - لم يقفوا حيث أوقفهم الله، ودخلوا في أبواب لم يأذن الله لهم بدخولها، فحاولوا علم شيء استأثر الله بعلمه»^(٢).

وبذلك فإنهم لم يقنعوا بالتسليم لنصوص الكتاب والسنة، ولم يقفوا عندها، بل ذهبوا في طلب التعليقات العقلية التي لم يدركوها مما ابتعد بهم عن النهج الإسلامي السليم^(٣).

ومن ثم فإن البناء العقلي لهذا العلم قد تلاشى، وسوف أسوق هنا أمثلة مما حدث من انقلاب فكري لبعض كبار المتعمقين في هذا العلم في مواقفهم الأخيرة بعد رحلة وتجارب طويلة، وعثرات كثيرة، حيث أعلنوا البراءة منه، ورجعوا إلى منهج السلف.

فهذا أبو الحسن الأشعري الذي نشأ في حجر أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة في عصره، وظل على مذهب المعتزلة أربعين عاماً، قضاها في الدراسة والبحث، حتى تصدر المعتزلة، رجع عن الاعتزال، وأعلن ذلك للناس على منبر جامع البصرة، وفي آخر مطافه قرر الرجوع إلى عقيدة السلف بعد طول فكر وإمعان نظر، ودون

(١) راجع كتاب ابن الجوزي: تلييس إبليس، ص ٨٤.

(٢) التحف في مذاهب السلف، ص ٣٩.

(٣) ابن الجوزي: تلييس إبليس، ص ٨٩.

عقيدته التي استقر عليها أمره أخيراً في كتابه: «الإبانة عن أصول الديانة»^(١).

وهذا أيضاً إمام الحرمين أبو المعالي الجويني الذي تعمق في هذا العلم يقول عن نفسه: لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه كل ذلك طلباً للحق، وهرباً من التقليد، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لفلان، وها أنا أموت على عقيدة أُمي»^(٢).

ومن أكثر المتكلمين تعمقاً في علم الكلام فخر الدين الرازي، وهو كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ومن أعظم الناس طعناً في الأدلة السمعية حتى ابتدع قولاً ما عرف به قائل مشهور غيره، وهو أنها «لا تفيد اليقين»^(٣)، ومع هذا فإنه صرح في مرض موته بما يدل على أنه رجع إلى عقيدة السلف حيث قال:

«لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي غليلاً ولا تروي عليلاً، ورأيت أفرق الطرق طريقة القرآن أقرأ في الإثبات، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾^(٤)، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٥)، وأقرأ في النفي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٦)، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»^(٧).

(١) راجع كتاب ابن عساكر: تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ٣٨ - ٨٣، ومصطفى حلمي: قواعد المنهج السلفي، ص ٣٠، ومحمد الهبرايي المرجع السابق، ص ٥٣ - ٦١، ومقدمة حماد الأنصاري لكتاب الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري، ص ٧ وما بعدها.

(٢) ابن الجوزي: تلبس إبليس، ص ٨٤ - ٨٥، وابن تيمية: الحموية الكبرى، ص ١٥، وصون المنطق المصدر السابق ١/ ٢٣٤ - ٢٣٧، وبداه بن البصري: الدر النضير ص ١٩ - ٢٠، ٢٨، ٣٠، وعقيدة باب بن الشيخ سيدي المرجع السابق ص ٦، وراجع كتاب الشوكاني: التحف في مذاهب السلف تجد فيه بحثاً قيماً في هذا الموضوع ص ٤٢ - ٤٣.

(٣) الفرقان بين الحق والباطل، ص ٩٢.

(٤) سورة فاطر، الآية: ١٠.

(٥) سورة طه، الآية: ٥.

(٦) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٧) ابن تيمية، الحموية الكبرى، ص ١٥، والنبوات ص ١٥٩، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، =

وقد رجع هؤلاء وغيرهم عن الخوض في علم الكلام وقرروا الوقوف عند نصوص الكتاب والسنة، بعد أن انتهوا إلى غاية التدقيق في النظر، وأذعنت عقولهم أنها لن تدرك الحقيقة الإلهية وصفاتها العلية.

وأخيراً، فإن مما تجدر ملاحظته أنه لا خير في مذهب قد رجع عنه رؤوسه وسجل المتعمقون فيه براءتهم منه في آخر حياتهم.

= ١٤٠٢هـ، وابن قيم الجوزية: اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية ص ١٢١ - ١٢٢، طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة [د. ت.]، وابن أبي العز الحنفي شرح العقيدة الطحاوية، ص ٢٢٧-٢٢٨.

الفصل الرابع

لمحة عامة عن عقيدة أهل السنة والجماعة

[السلفيون]

إن الطريق الوحيد إلى العقيدة عند أهل السنة والجماعة هو طريق السلف الصالح ومنهجهم المتمثل في الأخذ بما جاء في الكتاب والسنة، وإثبات ما أثبتته الله تعالى لنفسه، وما أثبتته له رسوله ﷺ، ونفي ما نفاه الله سبحانه أو نفاه عنه رسوله عليه الصلاة والسلام، والسير في هذا المسار، فهم يعتقدون بقلوبهم، ويشهدون بألسنتهم، أن الله تعالى لا إله غيره، وأن نبينا محمداً ﷺ عبده ورسوله، ويؤمنون بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره من الله عز وجل، لا يؤولون شيئاً من ذلك ولا يصرفونه عن ظاهره، ويشبتون الله عز وجل أسماء الحسنى، وصفاته العليا، على الوجه اللائق به تعالى، من غير تكييف ولا تشبيه ولا تأويل ولا تعطيل، ولا تحريف، على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، ويؤمنون بأن الله تعالى إله واحد، لا إله غيره، ولا شبيه له، ولا نظير ولا والد ولا ولد ولا صاحبة ولا شريك، ليس لأوليته ابتداء، وليس لآخريته انقضاء، لا يبلغ كنه صفته الواصفون، ولا يحيط بأمره المتفكرون، كما أخبر الله عز وجل بذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾^(١)، لا يشبهه سبحانه أحد من خلقه لا في ذاته ولا في صفاته، بل له الوجدانية المطلقة، فهو واحد في ذاته، وواحد في صفاته.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

ويعتقد أهل السنة والجماعة أن الله عز وجل مستو على عرشه بائن من جميع المخلوقات، وعلمه في كل مكان ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (١).

خلق الإنسان، ويعلم ما توسوس به نفسه، وهو ﴿أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ (٢)، ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (٣)، على العرش استوى، وعلى الملك احتوى، لم يزل بجميع صفاته وأسمائه تعالى أن تكون صفاته مخلوقة وأسماءه محدثة، كلم موسى بكلامه، وكلامه صفة من صفاته، لا خلق من خلقه، وتجلّى للجبل فصار دكاً من جلاله، والقرآن كلام الله، ليس بمخلوق ولا صفة لمخلوق، فينفد أو يبيد، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٤).

ويؤمنون أن الله قدر كل شيء ومقادير الأمور بيده، وتصدر عن قضائه وقدره علم كل شيء، قبل كونه، فجرى على قدره ولا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به، يقول عز وجل: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (٥).

يضل من يشاء، فيخذله بعدله ويهدي من يشاء فيوفقه بفضله، فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره، من شقي أو سعيد، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد، وهو رب العباد، الذي خلقهم وخلق أعمالهم، وهو المقدر لحركاتهم وآجالهم، وباعث الرسل إليهم لإقامة الحجة عليهم.

(١) الآية رقم ٣ من سورة سبأ.

(٢) الآية: رقم ١٦ من سورة ق.

(٣) الآية رقم ٥٩ من سورة الأنعام.

(٤) الآية رقم ٢٧ من سورة لقمان.

(٥) سورة الملك، الآية: ١٤.

وقد ختم سبحانه وتعالى الرسالة والنبوة بنبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، فلا نبوة بعده، ولا رسالة، وقد أنزل عليه القرآن الكريم، وبين به دينه القويم، وهدى به إلى الصراط المستقيم، ﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (١).

ويعتقد السلفيون ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ (٢)، ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ (٣)، وأن الله عز وجل يضاعف الحسنات للمؤمنين من عباده، يصفح لهم بالتوبة عن كبائر الذنوب، ويغفر لهم الصغائر باجتناّب الكبائر، ويجعل من لم يتب من الكبائر إلى مشيئته سبحانه، على غرار قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (٤).

فمن عاقبه منهم بناره أخرجه منها بإيمانه، فأدخله جنته، ويخرج من النار كذلك من يشفع فيهم رسول الله ﷺ من أهل المعاصي من الأمة المحمدية.

ويؤمن السلفيون بأن الله عز وجل خلق الجنة وأعدّها دار خلود لأوليائه وأكرمهم فيها بالنظر إلى وجهه الكريم، كما قال تعالى في محكم كتابه: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (٥).

وهذه الجنة هي التي أهبط منها نبيه وخليفته في أرضه آدم عليه الصلاة والسلام، وخلق النار فأعدّها دار خلود لمن كفر به وكذب رسله وأنبياءه.

ويقر السلفيون أن الله عز وجل يجيء يوم القيامة والملك صفّاً صفّاً لعرض الأمم

(١) الآية رقم ٥٣ من سورة الشورى.

(٢) الآية رقم ٧ من سورة الحج.

(٣) الآية رقم ١٩ من سورة الأعراف.

(٤) سورة النساء، الآية: ١١٦.

(٥) سورة القيامة، الآية: ٢٣.

وحسابها وعقابها وثوابها، وأن الموازين القسط توضع لوزن أعمال العباد ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٠٢) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿١﴾.

وأن العباد إذا بعثوا من قبورهم يؤتون صحائف أعمالهم ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ (٧) فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿٢﴾.

وأنه يدخل من أمة نبينا محمد ﷺ الجنة سبعون ألفاً بغير حساب ولا عقاب وهم الذين لا يتطيرون ولا يكتون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون، ومنهم عكاشة بن محصن - رضي الله عنه -.

ويعتقد أهل السنة أن الصراط يجوزه العباد بقدر أعمالهم، فنجون مسلمون متفاوتون في سرعة النجاة عليه، وآخرون أوبقتهم أعمالهم فسقطوا في جهنم، ويؤمنون بأن حوض النبي ﷺ حق ترده أمته لا يظماً من شرب منه، وي زاد عنه من بدل أو غير في دين الله عز وجل.

ومن أصول أهل السنة أن الإيمان قول واعتقاد وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأن الله لا يقبل من أحد عملاً إلا بشرطين:

الأول أن يكون خالصاً لله عز وجل.

والثاني: أن يكون مطابقاً لما جاء به الرسول ﷺ من عند الله تعالى.

وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي، والكبائر كما يفعله الخوارج، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ

(١) الأيتين ١٠٢-١٠٣ سورة المؤمنون.

(٢) سورة الانشقاق، الآيات: ٧-١٢.

شَيْءٌ فَاتَّبَعَ بِالْمَعْرُوفِ ^(١)، وقال عز وجل: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ^(٢)، فلا يسلبون عن الفاسق الإسلام بالكلية، ولا يخلدونه في النار كما تقول المعتزلة، وإنما يقولون هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم، فلا يكفر بالمعاصي عند أهل السنة، ولا يحكم على صاحبها بالخلود في النار، بل هو تحت مشيئة الله تعالى، فإن شاء عذبه بعدله فأدخله النار ثم أخرج منه، وإن شاء غفر له بفضلته، فلا يرون تكفير إلا من حكم الله عليهم بالكفر، أو حكم عليهم رسوله ﷺ به كذلك.

وأن الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله، وأرواح أهل السعادة باقية ناعمة إلى يومهم الذي يبعثون فيه، وأرواح أهل الشقاوة معذبة إلى يوم القيامة، وأن المؤمنين يسئلون في قبورهم ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ^(٣).

ويقرر أهل السنة أن على العباد حفظة يكتبون أعمالهم ولا يخفى شيء من ذلك عن علم ربهم جل من عليم، وأن ملك الموت يقبض الأرواح بإذن الله تعالى.

ويعتقد أهل السنة والجماعة أن خير القرون القرن الذين رأوا رسول الله ﷺ وآمنوا به، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم.

ومن أصولهم سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ٩.

(٣) الآية رقم ٢٧ من سورة إبراهيم.

بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾ .

وطاعة النبي ﷺ في قوله: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»، ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والاجماع من فضائلهم، ومراتبهم، ويفضلون من أنفق من قبل الفتح وهو صلح الحديبية، وقاتل على من أنفق من بعد وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار، ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»، وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة، كما أخبر به النبي ﷺ، بل لقد رضي الله عنهم ورضوا عنه، ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ كالعشرة، وثابت بن قيس بن شماس، وغيرهم من الصحابة، ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وغيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ويثلاثون بعثمان، ويربعون بعلي رضي الله عنهم، ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ حيث قال: «يوم غدير خم، أذكركم الله في أهل بيتي» ويتبرءون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل.

ويمسكون عما شجر بين الصحابة ويقولون إن الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب ومنها ما قد زيد فيه، ونقص، وغير عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذرون، فليتمس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب.

ويعتقد أهل السنة والجماعة أن الجهاد في سبيل الله حق، مع البر والفاجر، من أئمة المسلمين، كما أنه يصلي خلف البر والفاجر من هؤلاء الأئمة، وأن طاعة ولاية أمور المسلمين واجبة إلا في معصية الله تعالى. ويجب الاقتداء بالسلف الصالح واقتفاء آثارهم، والاستغفار لهم، وترك المراء والجدال في الدين، والابتعاد عن البدع والمحدثات، إذ كل خير في اتباع من سلف. وكل شر في اتباع من خلف.

ومن أصول أهل السنة التصديق بكرامات الأولياء وما يجري الله عز وجل على أيديهم من خوارق العادات، وقد تواترت نصوص الكتاب والسنة، ودلت الوقائع قديماً وحديثاً على وقوع كرامات الله لأوليائه المتبعين لهدي أنبيائهم، والكرامة أمر خارق للعادة يجريه الله تعالى على يد ولي من أوليائه، معونة له على أمر ديني، أو دنيوي، ويفرق بينها وبين المعجزة، بأن المعجزة تكون مقرونة بدعوى الرسالة، بخلاف الكرامة.

ولم تزل الكرامات موجودة لم تنقطع في هذه الأمة إلى يوم القيامة، والمشاهدة أكبر دليل على ذلك، وأنكر الفلاسفة كرامات الأولياء، كما أنكروا معجزات الأنبياء، وأنكر الكرامات أيضاً المعتزلة، وبعض الأشاعرة، بدعوى التباسها بالمعجزة، وهي دعوى باطلة، لأن الكرامة كما قلت - لا تقترب بدعوى الرسالة، ويجب التنبيه هنا إلى أن ما يقوم به الدجاجة والمشعوذون من أعمال ومخاريق شيطانية، كدخول النار، وضرب أنفسهم بالسلاح، والامساك بالثعابين والإخبار بالغيب، إلى غير ذلك، ليس من الكرامات في شيء؛ لأن الكرامة إنما تكون لأولياء الله بحق، وهؤلاء أولياء الشيطان، الذين تنكبوا طريق الحق، وحالفوا الضلالة، نسأل الله عز وجل أن يرزقنا وإياهم التوبة والإنابة إلى الله تعالى، والالتزام بهدي الكتاب والسنة، والافتداء بالسلف الصالح في فهم الإسلام وتطبيقه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الفصل الخامس

توحيد الله عز وجل

توحيد الله تعالى هو أول دعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله عز وجل، وهو أصل الدين وجوهره، وفيه تتفق جميع الرسالات السماوية، وفي هذا المعنى يقول الله عز وجل: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (١).

قال الحافظ ابن كثير في تفسير هذه الآية: الدين الذي جاءت به الرسل كلهم هو عبادة الله وحده لا شريك له، كما قال عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ (٢)، وفي الحديث: «نحن معشر الأنبياء أولاد علات، ديننا واحد» أي القدر المشترك بينهم هو عبادة الله وحده لا شريك له، وأن اختلفت شرائعهم ومناهجهم، كقوله جل جلاله: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (٣).

فالتوحيد هو أصل كل سعادة، ومفتاح كل خير، والعلم بالله تعالى أصل كل علم، والعمل له أصل كل عمل، وليس للخلق صلاح إلا في معرفة ربهم وعبادته، وبذلك تتم لهم السعادة الأبدية في الدنيا والآخرة، فالتوحيد أساس الإسلام، وهو

(١) سورة السورئى، الآية: ١٣.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٢٥.

(٣) تفسير ابن كثير ٤/ ١١١، مكتبة العلوم والحكم، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م. والآية من سورة المائدة، رقم: ٤٨.

أول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، كما قال النبي ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»^(١).

فهو أول واجب وآخر واجب، فمنه البداية، وإليه النهاية، فالعبد لا يكون مسلماً إلا بالتوحيد ولا يدخل الجنة إلا بالتوحيد، ولا يخرج من النار إلا بالتوحيد، وقد أطبقت جميع الرسل بدعواتهم على التوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾^(٢) بل الغاية التي خلق الله العباد من أجلها هي التوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٣).

فالرسل دعوا إلى التوحيد والكتب المنزلة عليهم أمرت بالتوحيد وأوجبته، بل هو أصل الدعوة ومقصودها وغايتها، وقد أخبر الله عز وجل في كتابه العزيز أنه أحبط الأعمال الصالحة بزوال التوحيد، كما قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾^(٤).

وقد بعث الله تعالى نبيه محمداً ﷺ داعياً إلى الإيمان، راسماً طريق الهدى، ومحذراً من طريق الزيغ والضلال، فقد جاءنا بالقرآن الكريم، حاملاً الهداية لمن تمسك به، وإن مما جاء به القرآن الكريم ذلك المنهج القويم في توحيد الله عز وجل، وقد هدى فيه للتي هي أقوم الطرق وأعدلها، وهي توحيدة عز وجل في ربوبيته، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء، وتوحيده في ألوهيته ونعني به استحقاقه جل شأنه أن يعبد وحده لا شريك له، وتوحيده سبحانه في أسمائه وصفاته.

(١) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: حديث حسن أو صحيح، رواه الحاكم وغيره، وقد خرجته في إرواء الغليل، راجع تخريجه لأحاديث شرح العقيدة الطحاوية، ص ٧٥.

(٢) سورة النحل، الآية: ٣٦.

(٣) سورة الذاريات، الآية: ٥٦.

(٤) سورة إبراهيم، الآية: ١٨.

ولقد أحسن الشنقيطي - كعادته - في بيانه لأقسام التوحيد حيث قال : «وقد دل استقراء القرآن العظيم على أن توحيد الله ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول: توحيده في ربوبيته ، وهذا النوع من التوحيد جبلت عليه فطر العقلاء ، قال تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ ^(٢) ، وإنكار فرعون لهذا النوع من التوحيد في قوله : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٣) ، تجاهل من عارف أنه عبد مربوب ، بدليل قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ ^(٥) ، وهذا النوع من التوحيد لا ينفع إلا بإخلاص العبادة لله ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ ^(٦) ، والآيات الدالة على ذلك كثيرة جداً .

ويكثر في القرآن العظيم الاستدلال على الكفار باعترافهم بربوبيته جل وعلا على وجوب توحيده في عبادته ، ولذلك يخاطبهم في توحيد الربوبية باستفهام التقرير . . . فإذا أقروا بربوبيته احتج بها عليهم على أنه هو المستحق لأن يعبد وحده ، وببخهم منكراً عليهم شركهم به غيره ، مع اعترافهم بأنه هو الرب وحده ، لأن من اعترف بأنه هو الرب وحده لزمه الاعتراف بأنه هو المستحق لأن يعبد وحده .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ

(١) سورة الزخرف ، الآية : ٨٧ .

(٢) سورة يونس ، الآية : ٣١ .

(٣) سورة الشعراء ، الآية : ٢٣ .

(٤) سورة الإسراء ، الآية : ١٠٢ .

(٥) سورة النمل ، الآية : ١٤ .

(٦) سورة يوسف ، الآية : ١٠٦ .

وَالْأَبْصَارَ ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾، فلما أقروا بربوبيته وبخهم منكراً عليهم شركهم به غيره، بقوله: ﴿فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾^(١).

الثاني: توحيده جل وعلا في عبادته، وضابط هذا النوع من التوحيد هو تحقيق معنى «لا إله إلا الله» وهي مترتبة من نفي وإثبات، فمعنى النفي منها: خلع جميع أنواع المعبودات غير الله كائنة ما كانت في جميع أنواع العبادات كائنة ما كانت، ومعنى الإثبات منها: إفراد الله جل وعلا وحده بجميع أنواع العبادات بإخلاص على الوجه الذي شرعه على السنة رسله عليهم الصلاة والسلام، وأكثر آيات القرآن في هذا النوع من التوحيد، وهو الذي فيه المعارك بين الرسل وأممهم ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾^(٢).

ومن الآيات الدالة على هذا النوع من التوحيد قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾^(٥)، وقوله: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾^(٦)، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٧).

فقد أمر في هذه الآية الكريمة أن يقول: إنما أوحى إليه محصور في هذا النوع من التوحيد، لشمول كلمة «لا إله إلا الله» لجميع ما جاء في الكتب، لأنها تقتضي طاعة

(١) سورة يونس، الآية: ٣١.

(٢) سورة ص، الآية: ٥.

(٣) سورة محمد، الآية: ١٩.

(٤) سورة النحل، الآية: ٣٦.

(٥) سورة الأنبياء، الآية: ٢٥.

(٦) سورة الزخرف، الآية: ٤٥.

(٧) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٨.

الله بعبادته وحده، فيشمل ذلك جميع العقائد والأوامر والنواهي، وما يتبع ذلك من ثواب وعقاب، والآيات في هذا النوع من التوحيد كثيرة.

النوع الثالث: توحيده جل وعلا في أسمائه وصفاته، وهذا النوع من التوحيد يبنى على أصلين:

الأول: تنزيه الله جل وعلا عن مشابهة المخلوقين في صفاتهم، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

والثاني: الايمان بما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ على الوجه اللائق بكماله وجلاله، كما قال بعد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، مع قطع الطمع عن إدراك كيفية الاتصاف، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ (١).

وهذا القسم الأخير هو أصعب أنواع التوحيد وأدقها مسلكاً، لما فيه من الشبه بين النفي والإثبات، ولذلك زلت فيه أقدام كثير من العلماء ولا سيما بعد فتح أبواب الترجمة للمنطق والفلسفة وإدخالهما في أسماء الله تعالى وصفاته، لإجراء القوانين المنطقية عليها، وقد نتج عن ذلك - وللأسف - القول بالتأويل في أسماء الله وصفاته، وأصبحت السمة العامة عند طوائف المتكلمين هي تقديم العقل على النقل، فجعلوا الكتاب والسنة تابعين للعقل، فما وافقه منهما أخذوا به، وما خالفه ردوه أو

(١) سورة طه، الآية: ١٠١، راجع هذا الموضوع في مؤلفات الشنقيطي: محمد الأمين بن محمد المختار، التالية اضواء البيان ٣/ ٤١٠ - ٤١٢، عالم الكتب، بيروت [د. ت.] رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، ص ٧٣ - ٨٦، دار الشروق جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ، آداب البحث والمناظرة، القسم الثاني، ص ١٢٧ - ١٢٨، دار ابن تيمية للطباعة والنشر، القاهرة، [د. ت.] منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، ص ٣، وما بعدها، طبعة الجامعة الإسلامية، ١٤٠٠ هـ.

أولوه^(١).

لقد أسرف المتكلمون في تقدير سلطان العقل، والاعجاب بمناهجهم الكلامية، حتى اشتهرت عنهم العبارة المعروفة وهي قولهم «طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم»^(٢).

وهذه العبارة بينة السقوط وافتراء مخالف للواقع وأصحابها محجوجون بما عرف عن السلف من المهارة في العلوم الإسلامية، والبعد عن التكلف، وكمال البصائر. قال ابن العز الحنفي: تالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي كانت همة القوم مراعاة أصولها وضبط قواعدها، وشد معاقدها، وهمهم مشمرة إلى المطالب العالية في كل شيء، فالتأخرون في شأن والقوم في شأن آخر، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا^(٣).

وفي الحقيقة فإن قضية التأويل من أخطر المسائل التي نشب فيها الخلاف بين السلفيين والمتكلمين، وكان الميزان عند السلفيين في قضايا الدين عمومًا، وفي الجانب العقدي خصوصًا، هو الكتاب والسنة، فجعلوهما مقياسًا لكل ما يقبل أو يرفض من آراء، فما اتفق مع القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة، أقره ونبهوا عليه، وما لم يتفق معهما شددوا القول في إنكاره، ودحضوه بالدليل، مهما كانت

(١) راجع شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، ص ٥٢٠، وكتاب المهابة بن سيدي محمد الشنقيطي، مذهب السلف في التفويض في آيات الصفات وأحاديثها، ص ١٤، تقديم الطالب أحمد بن سيدي حمود، مكتوب على الحاسب الآلي في جدة، ١٤١٠هـ، وتاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبو زهرة، ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) راجع شيخ الإسلام ابن تيمية، الفتوى الحموية الكبرى، ص ٣، وابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، ص ٧٣، والشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار: آداب البحث والمناظرة، القسم الثاني، ص ١٢٦، ومحمد المهابة بن سيدي محمد: مذهب السلف، المرجع السابق، ص ٥٩.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، ص ٧٣.

مكانة قائله^(١).

أما المتكلمون، فالميزان عندهم في المعتقدات هو العقل، ويتفاوتون في الاعتماد عليه^(٢).

وخلاصة مذهب السلف في باب الصفات، أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ مع تنزيهه عز وجل وذاته العلية عن أن تشبه الذوات، وتتصف بصفات المخلوقين، فهو سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء، لا في ذاته المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في أفعاله.

وكما نعلم يقيناً أن الله تعالى ذاتاً حقيقية، تليق به فكذلك له صفات حقيقية تليق به، وكلما أوجب نقصاً أو حدوثاً فإن الله منزّه عنه حقيقة، فإنه تعالى مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه، واستلزام الحدوث سابقة العدم، ولافتقار المحدث إلى محدث، ولوجوب وجوده بنفسه سبحانه وتعالى.

فمذهب السلف وسط بين مذهبي التعطيل والتمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات مخلوقاته، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ فيعطّلوا صفاته العليا، ويحرفوا الكلم عن مواضعه، ويلحدوا في أسماء الله وصفاته.

أما المعطلة فلم يفهموا من أسماء الله تعالى وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق،

(١) قال ابن أبي العز الحنفي: طريق أهل السنة أن لا يعدلوا عن النص الصحيح ولا يعارضوه بمقول ولا قول فلان، شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق، ص ٣٩٩.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: أهل البدع تجعل العقلية أعظم من الشرعيات، راجع بحثاً قيماً في هذا الموضوع في التفسير الكبير ٣٢/٢، وما بعدها، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

ثم شرعوا في نفي هذا المفهوم، فمثلوا أولاً وعطلوا ثانياً، وليس في العقل الصريح ولا في شيء من النقل الصحيح ما يوجب خلاف طريقة السلف الصالح، لكن المتكلمين جاءوا بشبهات باطلة وفاسدة، ويكفي في الدليل على فسادها أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة، فيما يحيله العقل بل منهم من يزعم أن العقل جوز وأوجب ما يدعي الآخر أن العقل أحاله، كما مرت الإشارة إليه.

وسوف نأتي بنماذج من أقوال أئمة السنة تبين موقفهم من صفات الله عز وجل التي جاءت بها الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية المطهرة.

نماذج من أقوال أئمة السنة في الصفات:

لقد أثرت الإتيان ببعض ما ظفرت به من أقوال أهل العلم المتفق على إمامتهم وعلو منزلتهم في العلم والدين، فالله تبارك وتعالى علم إخلاصهم له ولرسوله صلوات الله عليه، فأضفى على كلامهم إشراقاً وبهاءً، وزينة بالقبول والنفع، فدعوا إلى الرشاد ودلوا على النهج، وفتحوا باب اليمن والبركة.

قول نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري (ت ٢٢٩هـ):

قال رحمه الله: من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه ولا تمثيل^(١).

قول شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل طيب الله ثراه (ت ٢٤١هـ):

قال رحمه الله: لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ لا يتجاوز القرآن والحديث^(٢).

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٢٢٠، وشرح العقيدة الراسية، ص ٢٣.

(٢) شيخ الإسلام ابن تيمية، مجموع الفتاوى ٥/ ٢٦.

قول أبي عبد الله محمد بن أبي زمنين (ت ٣٣٩هـ):

قال رحمه الله في كتابه «أصول السنة» باب في الإيمان بصفات الله وأسمائه، وأعلم أن أهل العلم بالله وبما جاءت به أنبيأؤه ورسله يرون الجهل بما لم يخبر به تبارك وتعالى عن نفسه علماً، والعجز عن ما لم يدع إليه إيماناً، وأنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه، وعلى لسان نبيه، وقد قال وهو أصدق القائلين: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾^(١)، وقال: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٢)، وقال: ﴿وَلَتَصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾^(٣)، وقال: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾^(٤)، وقال: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^(٥)، وقال: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾^(٦)، وقال: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٧)، وقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(٨)، وقال: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾^(٩)، ومثل هذا في القرآن كثير. . فهو تبارك وتعالى نور السموات والأرض كما أخبر عن نفسه، وله وجه ونفس وغير ذلك، كما وصف به نفسه، ويسمع، ويرى، ويتكلم، الأول ولا شيء قبله، والآخر الباقي إلى غير نهاية، لا شيء بعده، والظاهر العالي فوق كل شيء، وهو بكل شيء عليم، قيوم، حي، لا تأخذه سنة ولا نوم^(١٠).

(١) سورة القصص، الآية: ٨٨.

(٢) سورة الطور، الآية: ٤٧.

(٣) سورة طه، الآية: ٣٩.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦٦.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

(٦) سورة طه، الآية: ٤٥.

(٧) سورة النور، الآية: ٣٥.

(٨) سورة البقرة، الآية: ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٩) سورة الحديد، الآية: ٣.

(١٠) اقتباس من الآية ٢٣٨، من سورة البقرة.

قلت : وبعد هذه المقدمة يسوق أبو عبد الله محمد بن أبي زمنين رحمه الله الأحاديث الدالة على إثبات الصفات ثم يختتمها بقوله : «فهذه صفات ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها نبيه ﷺ، وليس في شيء منها تحديد ولا تشبيه ولا تقدير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، لم تره العيون فتحده كيف هو كينونيته [كذا] لكن رآته القلوب في حقائق الإيمان به^(١).

قول الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ):

قال رحمه الله في رسالته [الصفات] . . . وأما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح، فمذهب السلف رضي الله عنهم إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ونحتذي في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا: يد وسمع وبصر، فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا إن معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح وأدوات للفعل ولا تشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي أدوات وجوارح للفعل ونقول: إنما وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٣).

(١) ابن أبي زمنين، رياض الجنة، بتخريج أصول السنة ص ٦٠ - ٧٤ تحقيق عبد الله بن محمد البخاري، الطبعة الأولى، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، ١٤١٥ هـ.

(٢) سورة الشورى، الآية: ٩.

(٣) رسالة الصفات، لوحة ٤٣ - ٤٤، صورة من مخطوط المكتبة الظاهرية، والآية من سورة الإخلاص،

قول الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ):

قال رحمه الله في كتابه [التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد] أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج، فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتوا نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة والحمد لله^(١).

قول الإمام أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني [ت ٤٧٨هـ]:

قال رحمه الله في [العقيدة النظامية]: قد اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق فحواها واجراؤها على موجب ما تبرزه أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في أي الكتاب، وفيما صح من سنن النبي ﷺ، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردنا، وتفويض معانيها إلى الرب سبحانه.

والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقداً: اتباع سلف الأمة، فالأولى الاتباع وترك الابتداع، والدليل السمعاني القاطع في ذلك أن اجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة، وقد درج أصحاب النبي ﷺ على ترك التعرض لمعانيها، ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الآي والظواهر سائغاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن

التأويل ، وكان ذلك قاطعاً بأنه الوجه المتبع بحق ، فعلى ذي الدين أن يعتقد تنزيه الرب عن صفات المحدثين ولا يخوض في تأويل المشكلات ويكل معناها إلى الرب تعالى وما استحسّن من إمام دار الهجرة مالك بن أنس أنه سئل عن قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ فقال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، فلتجر آية الاستواء والمجيء ، وقوله : ﴿لَمَّا خَلَّطُ بِيَدَيَّ﴾^(١) ، ﴿وَيَقْنَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾^(٣) ، وما صح من أخبار الرسول ﷺ كخبر النزول وغيره ، على ما ذكرنا فهذا بيان ما يجب لله تعالى^(٤) .

ومن تأمل كلام أبي المعالي عبد الملك الجويني الآنف الذكر وفهمه ، تبين له بما لا يدع مجالاً للشك أنه رحمه الله رجع إلى عقيدة السلف ونبذ طرق المتكلمين وراء ظهره ، ومما يؤكد ذلك أن الإمام الذهبي اعتبره من المثبتين للصفات بعامة ، ولصفة العلو بخاصة^(٥) .

قول الإمام العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ) :

لقد ناقش رحمه الله طوائف المتكلمين والفلاسفة وغيرهم من المبتدعة وأفحم كل من تسول له نفسه أن يتهم سلف هذه الأمة بالميل إلى التشبيه لكونهم وصفوا الله تعالى بما وصفه به نفسه ، أو وصفه به رسوله ﷺ^(٦) ، يقول رحمه الله :

(١) سورة ص ، الآية : ٧٤ .

(٢) سورة الرحمن ، الآية : ٢٧ .

(٣) سورة القمر ، الآية : ١٤ .

(٤) الجويني ، العقيدة النظامية ، ص ٢٣ - ٢٥ ، نقلاً عن محمد السليماني في مقدمة قانون التأويل لابن العربي ، ص ٣٥٨ .

(٥) راجع كتابه ، العلو للعلوي الغفار ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٦) انظر الرسالة الأكملية فيما يجب لله من صفات الكمال ، ص ٣٠ - ٣٣ ، تقديم أحمد حمدي إمام =

«وقد تبين أن ما جاء به الرسول ﷺ هو الحق الذي يدل عليه المعقول، وأن أولي الناس بالحق أتبعهم له واعظمهم له موافقة، وهم سلف الأمة وأئمتها الذين اثبتوا ما دل عليه الكتاب والسنة من الصفات ونزهوه عن مماثلة المخلوقات»^(١).

وابطل مذاهب المعطلة بقوله: «وأما ما تزيده المعطلة على ذلك من نفي صفاته التي وصف بها نفسه التي يجعلون نفيها تنزيهاً وإثباتها تشبيهاً ومن نفي علوه على عرشه وسائر صفاته التي وصف بها نفسه يجعلون نفيها تنزيهاً ويجعلون إثبات ذلك إثباتاً لانقسامه وتفرقه الذي يسمونه تجسيماً وتركيباً فهذا باطل»^(٢).

وذكر رحمه الله عن ابن عباس قوله: «ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء ثم قال: «وإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا وليست مماثلة لها، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينته موجود الآخرة لموجود الدنيا، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق وهذا بين واضح»^(٣).

ويقول في تفسيره لسورة الإخلاص: والمقصود هنا أن صفات التنزيه يجمعها هذان المعنيان المذكوران في هذه السورة:

أحدهما: نفي النقائص عنه، وذلك من لوازم إثبات صفات الكمال، فمن ثبت

=مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤٠٣هـ، ومجموع الفتاوى ٦/٨٨، وما بعدها، وبيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، المجلد الثاني، ص ٥٨ - ٦١، تصحيح وتكميل وتعليق محمد عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة الحكومة مكة المكرمة، ١٣٩٢هـ.

(١) مجموع الفتاوى ٦/٨٨.

(٢) بيان تأسيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، المجلد الثاني، ص ٦٠.

(٣) الرسالة التدمرية، ص ١٦.

له الكمال التام انتفى عنه النقصان المضاد له ، والكمال من مدلول اسمه الصمد .

والثاني: أنه ليس كمثله شيء في صفات الكمال الثابتة ، وهذا من مدلول اسمه الأحد ، فهذان الاسمان العظيمان : [الأحد ، والصمد] يتضمنان تنزيهه عن كل نقص وعيب وتنزيهه في صفات الكمال ، أن لا يكون له مماثل في شيء منها^(١) .

قول الإمام الحافظ أبي الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ):

قال رحمه الله بعد أن ذكر أنه يسلك طريقة السلف في مسألة الاستواء خاصة وفي الصفات عامة ، قال : فمن أثبت لله ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله ، ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى^(٢) .

والواقع أن كلام أئمة السنة يفهم منه أن السلف كانوا يعتقدون أن الله تعالى لما كان لا يشبه المخلوقات ، لا في ذاته ولا في صفاته بأي وجه من وجوه المشابهة ، ولما وجب أن يتصف سبحانه بصفات الكمال ، وأن ينزهه عن كل صفات العيب والنقص ، فإنه يجب إثبات كل الصفات الواردة في الكتاب والسنة لله عز وجل ، بدون تشبيه ، ولا تأويل ، إثباتاً بلا تمثيل ، وتنزيهاً بلا تعطيل ، وقالوا : بإمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت ورفضوا التأويل الكلامي .

ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوسف الله تعالى بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، يثبتون لله ما أثبتته من الصفات ، وينفون عنه مشابهة المخلوقات ، ويثبتون له صفات الكمال ، وينفون عنه ضروب الأمثال ، وينزهونه عن النقص والتعطيل ، وعن التشبيه والتمثيل ، إثباتاً بلا تعطيل ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رد على المشبهة ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

(١) التفسير الكبير ٧/ ٢١٢ .

(٢) تفسير ابن كثير ٢/ ٢٢٠ .

رد على المعطلة، ومن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق فهو المشبه المبطل المذموم^(١).

هذه نماذج من أقوال أئمة السنة في صفات الله عز وجل، التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي تلقي الضوء على منهج السلف الصالح في صفات الجلال والكمال، ألا وهو منهج الإثبات المقرون بمنهج التنزيه الذي اشتمل عليه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

أما آراء الفرق الأخرى فسنجمل الحديث عنها فيما يلي:

لمحة عن آراء الفرق المخالفة للسلف في باب الصفات:

* رأي المشبهة:

والمشبهة^(٢)، يسمون بأسماء مختلفة، ومنها: الهشامية، والكرامية، والحشوية، وكلهم مجمعون على تشبيه الخالق عز وجل بالمخلوق، فجوزوا عليه الجسمية فقالوا: إنه جثة على صورة إنسان وأنه من دم ولحم، وله أعضاء من يد ورجل ورأس وساق، وجوزوا عليه الانتقال والمصافحة، وأن المسلمين المخلصين يعانون في الدنيا والآخرة، ويروى عن داود الجواربي المشبه أنه كان يقول: اعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عما بدا لكم، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وهذه الخزعبلات فيها من التنفير وسوء المقالة، وقلة الأدب، ما يمنع الباحث من

(١) انظر منهاج السنة ١/ ٣٢٢، ٢/ ٣٢-٣٣، والرسالة التدمرية، ص ٤، ١٦، ٣٨، ومجموع الفتاوى ٢/ ٤، ٥، ٦، ٨٨.

(٢) وهم الهاشمية أتباع هشام بن الحكم الرافضي، والمغيرة أتباع المغيرة بن سعيد العجلي الهالك سنة ١١٩ هـ، والكرامية أتباع محمد بن كرام، وغيرهم من الفرق الضالة التي شبهت ذات الله تعالى بذات خلقه، انظر الأشعري: مقالات الإسلاميين ١/ ٢٨١-٢٨٣، والشهرستاني، الملل والنحل ١/ ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩، ١٧٦-١٧٧، والبغدادى الفرق بين الفرق، ص ٢٣٩.

الاسترسال معهم سواء بعرض آرائهم أو الرد عليهم، فمذهبهم ساقط لا يقول به عاقل.

* رأي الفلاسفة:

أجمع فلاسفة الإسلام - والإسلام منهم براء - مثل ابن سينا، والفارابي وغيرهما، على نفي الصفات الإلهية نفيًا تامًا، لأن إثباتها في نظرهم يوجب التعدد ويدخل الكثرة في الذات الإلهية^(١)، وهكذا جعلوا الاله فكرة مجردة لا مضمون لها، ولذلك فإن إجماعهم هذا باطل وخطأ واضح، والله أعلم.

* رأي المعتزلة:

يذهب المعتزلة إلى نفي الصفات الإلهية بعامه، وإلى نفي الصفات الخبرية بخاصة، وتأويل الآيات والأخبار التي وردت في هذا الموضوع، لأن إثباتها في نظرهم يؤدي إلى تعدد القدماء فالصفات عندهم ليست شيئًا غير الذات، وبنوا على ذلك أن القرآن مخلوق لله تعالى لمنع تعدد القدماء^(٢).

قال الشهرستاني في بيانه لمذهبهم في الصفات «ونفوا الصفات القديمة أصلاً فقالوا هو عالم بذاته قادر بذاته حي بذاته لا بعلم وقدرة وحياة هي صفات قديمة ومعاني قائمة به لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف لشاركته في الإلهية»^(٣) ونهجوا هذا المسلك في باب الصفات سموه توحيداً ومن أمثلة

(١) الغزالي مقاصد الفلاسفة، ص ٢٢٣، كما في مقدمة قانون التأويل لابن العربي، ص ٣٥١، وانظر الرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ٦، ٧، ١٣، ١٤، تجرداً وافيًا على الفلاسفة وغيرهم من المخالفين لنهج السلف في هذا الباب.

(٢) محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ١٢٧.

(٣) الملل والنحل ١/ ٤٤، وانظر ما ذكره عنهم الأشعري في مقالات الإسلاميين ١/ ٢٣٥، وشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٦/ ٦٩، ومحمد أبو زهرة في تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٢٦ - ١٢٧.

تأويلاتهم الفاسدة قولهم «استوى على عرشه استولى»^(١) إلى غير ذلك من التأويلات الباطلة.

فنقول للمعتزلة: لا فرق بين إثبات الأسماء وإثبات الصفات، فإنكم إن قلتم: إن إثبات الحياة والقدرة والغضب والتزول يقتضي التشبيه أو التجسيم لأننا لم نجد متصفاً بالصفات إلا ما هو جسم، قلنا: وكذلك في الأسماء إذ لا نجد ما هو مسمي بحي وعليم وقدير إلا ما هو جسم، فانفوا أسماء الله، فإن قالوا: هذه الأسماء تليق بكماله وجلاله، قلنا: وكذلك الصفات^(٢).

ثم نقول لهم: إنكم تؤولون الصفات بقصد التنزيه ونفي التشبيه، ولكن السؤال المطروح هو: عن أي شيء تنزهونه؟ هل تنزهونه عن النقائص أو عن الكمالات؟ فستقولون ننزهه عن النقائص، فهل تعتبرون وصفه بما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ من النقائص، في رأينا أن مذهب المعتزلة في الصفات مذهب متهاافت لا حجة معه.

* رأي الأشاعرة:

من المعروف أن الأشاعرة يشبّتون بعض الصفات لله تعالى كالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة^(٣)، ويجعلونها صفات حقيقية،

(١) الأشعري مقالات الإسلاميين ١/ ٢٨٥.

(٢) للتوسع في الرد على المعتزلة في هذا الموضوع، راجع الرسالة التدمرية، المرجع السابق، ص ١٣ - ١٥.

(٣) أما عند الماتريدية فالصفات ثمانية؛ لأنهم يزيدون صفة التكوين فهي عندهم قديمة بذاته تعالى، ونسب الشيخ علي القاري ذلك لعلماء الحنفية بقوله «فاعلم أن التكوين أثبتة علماؤنا الحنفية صفة لله تعالى زائدة على القدرة والإرادة وقالوا بقدمه وفسروه بإخراج المعدم من العدم إلى الوجود والمراد مبدأ الإخراج لا نفسه لأن نفس الإخراج وصف إضافي حادث وقديم» وعند غيرهم صفة التكوين من صفات الفعل الحادثة المتجددة بتجدد الأفعال، ومن المعروف لدى كل باحث في علم أصول الدين =

ثم ينازعون في الصفات الخبرية فيأولونها أو يفوضون معناها إلى الله سبحانه وتعالى^(١).

قلت : وبالنسبة للمتأخرين من متكلمي الأشاعرة تقيّدوا بعقيدة السلف ومنهجهم الذي انتهى إليه تفكير إمامهم بعد رحلة وتجارب طويلة، وعشرات كثيرة، والتزموا بمنهاج علماء السنة الذين يشبّتون جميع صفات الجلال والكمال لله عز وجل، على الوجه اللائق به تعالى، والواقع أن عدداً من علماء المدرسة السلفية تصدّوا للرد على الأشاعرة وغيرهم ممن يفرق بين الصفات الإلهية فيثبت بعضها ويؤول البعض الآخر.

ومن أبرز من تصدّى للرد عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ومن جملة ردوده عليهم قوله في الرسالة التدمرية : إن القول في بعض الصفات كالقول في بعض، فإن كان المخاطب ممن يقول بأن الله تعالى حي بحياة عليم بعلم قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة وينازع في محبته ورضاه وغضبه، فيجعل ذلك مجازاً أو يفسره إما بالإرادة وإمام ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات، فيقال له : لا فرق بين ما نقيته وما أثبتته، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت : إن إرادته مثل إرادة المخلوق،

= أن الخلاف بين الأشعرية والماتريدية قليل، وقد ذكر الإمام عليّ القاري أن الخلاف بينهما لفظي حيث قال «وما وقع من الخلاف بين الأشعرية والماتريدية في مسائل فهي ترجع إلى الفروع في الحقيقة فإنها ظنيات فلم تكن من الاعتقادات المبنية على اليقنيات بل قال بعض المحققين إن الخلاف بينهما في الكل لفظي»، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ١/ ٢٥٠، مكتبة امدادية ملتان باكستان [د. ت.]، وانظر ضوء المعالي على منظومة بدء الأمالي ص ٤٢، ٥١، تحقيق عبد اللطيف صالح فرفور، الطبعة الثانية مكتبة المعارف على عيسى [د. ت.].

(١) تقدمت الإشارة إلى أن الإمام أبا الحسن الأشعري الذي ينتسب إليه الأشاعرة، رجع إلى عقيدة السلف التي دونها في كتابه الإبانة عن أصول الديانة ومقالات الإسلاميين، وتاب من معتقداته التي أخذها من علم الكلام.

فكذلك محبته ورضاه وغضبه ، وهذا هو التمثيل ، وإن قلت له إرادة تليق به كما أن للمخلوق إرادة تليق به ، قيل لك ، كذلك له محبة تليق به ، وللمخلوق محبة تليق به . . . (١) .

والحقيقة أن المسلم عليه أن يصف الله عز وجل بكل ما وصف به نفسه في كتابه العزيز ، أو وصفه به رسوله ﷺ في الذي صح عنه من سنته ، على الوجه اللائق بكماله وجلاله .

قلت : فإن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول ﷺ من الصفات لا ينفي شيئاً فراراً عما هو محذور إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فر منه .

ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية : أن من أثبت شيئاً من الصفات ونفى شيئاً بالعقل الزم فيما نفاه نظير ما يلزمه فيما أثبتته ، ولو طوّل بالفرق بين المحذور في هذا وهذا لم يجد بينهما فرقاً ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات قانون مستقيم فإذا قيل لهم لم تأولتم هذا وأقررتم هذا ، والسؤال فيهما واحد؟ لم يكن لهم جواب صحيح ، فهذا تناقضهم في النفي ، وكذا تناقضهم في الإثبات ، فإن من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يشبها ، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه إلى معنى آخر لزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه (٢) . وأختم هذا الفصل بعبارات جميلة للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ، أقتطفها من بعض مؤلفاته .

قال رحمه الله في أول محاضراته القيمة : [منهج دراسات آيات الأسماء والصفات] : اعلّموا أن كثرة الخوض والتعمق في البحث في آيات الصفات ، وكثرة الأسئلة في ذلك الموضوع من البدع التي يكرها السلف ، واعلموا أن مبحث آيات

(١) راجع الرسالة التدمرية ١١ - ١٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ص ١٥ - ١٦ .

الصفات دل القرآن العظيم أنه يتركز على ثلاثة أسس ، من جاء بها كلها فقد وافق الصواب ، وكان على الاعتقاد الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والسلف الصالح ، ومن أخل بواحد من تلك الأسس الثلاثة فقد ضل .

وكل هذه الأسس يدل عليها قرآن عظيم ، وهي :

١ - تنزيه الله عن مشابهة الخلق .

٢ - والإيمان بالصفات الثابتة بالكتاب والسنة وعدم التعرض لنفيها وعدم التهجم على الله بنفي ما أثبتته لنفسه .

٣ - وقطع الطمع عن إدراك الكيفية^(١) .

وفي كتابه آداب البحث والمناظرة ، الذي بين فيه عقيدة السلف ، بياناً شافياً ورد على الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة ، عرض لهذه الأسس الثلاثة أيضاً ، حيث قال : اعلم أن المعتقد الصحيح المنجي عند الله في آيات الصفات هو ما كان عليه السلف الصالح - رضي الله عنهم - وهو مقتضى نصوص القرآن العظيم . . . وينبغي على ثلاثة أسس كلها صرح الله بها في كتابه عن نفسه ، وصرح بها رسوله ﷺ في الأحاديث الصحيحة ، وهذه الأسس : أولها : تنزيه خالق السموات والأرض جل وعلا عن مشابهة خلقه في شيء من ذواتهم أو صفاتهم أو أفعالهم .

ثانيها : تصديق الله فيما أثبت به على نفسه ، وتصديق رسوله ﷺ فيما أثبت على ربه ، والإيمان بتلك الصفات الثابتة في القرآن العظيم ، والسنة الصحيحة ، إيماناً مبنياً على أساس ذلك التنزيه . ثالثها : هو أن تعلم أن العقول البشرية عاجزة عن إدراك كيفية اتصاف الله جل وعلا بتلك الصفات^(٢) .

(١) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ، ص ٣-٢٥ ، طبعة الجامعة الإسلامية ١٤٠٠ هـ .

(٢) آداب البحث والمناظرة ، القسم الثاني ص ١٢٧-١٢٨ ، طبعة دار ابن تيمية ، للطباعة والنشر ، القاهرة

الفصل السادس

أمثلة من مسائل الصفات التي احتدم فيها النزاع

بين السلفيين والمتكلمين

المثال الأول: مسألة الاستواء^(١):

أهل السنة والجماعة يؤمنون بما أخبر الله عز وجل به عن نفسه في الاستواء في سبع آيات من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٢)، من أنه سبحانه مستو على عرشه، بائن من خلقه بالكيفية التي يعلمها هو جل شأنه.

والمنقول عن السلف وائمة السنة في هذا الباب كثير طيب مبارك فيه وسنذكر بعض عباراتهم في هذا المعنى على سبيل المثال لا الحصر.

فقد ثبت عن الإمام مالك - رحمه الله - أنه رد على من سأله عن الاستواء في قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟ بقوله: سألت عن غير مجهول، وتكلمت في غير معقول، إنك امرؤ سوء أخرجوه، فأخذوا بضبيعة فأخرجوه^(٣).

ونقل يوسف بن موسى القطان شيخ أبي بكر الخلال عن شيخ الإسلام حامل

(١) راجع أقوال أئمة السلف في مسألة الاستواء عند ظهور الجهم بن صفوان السمرقندي ومقاته في كتاب الذهبي: العلو للعلي الغفاري، ص ١٠١، وما بعدها، الطبعة الثانية، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٨هـ.

(٢) سورة طه، الآية: ٤.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد ٧/ ١٥١، تحقيق: عبد الله بن الصديق، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ١٣٩٩هـ، والقاضي عياض ترتيب المدارك ٢/ ٣٩.

لواء السنة والصابر في المحنة الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - أنه قيل له :
يا أبا عبد الله : الله فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه ، وقدرته وعلمه بكل
مكان ؟ قال : نعم ، هو على عرشه ولا يخلو شيء من علمه ^(١) .

قال الذهبي - رحمه الله - : مقالة السلف وأئمة السنة بل والصحابة والله ورسوله
والمؤمنون أن الله عز وجل في السماء ، وأن الله على العرش ، وأن الله فوق سماواته ،
وأنه ينزل إلى السماء الدنيا ، وحجتهم على ذلك النصوص والآثار .

ومقالة الجهمية أن الله تبارك وتعالى في جميع الأمكنة ، تعالى الله عن قولهم بل
هو معنا أينما كنا بعلمه .

ومقال متأخري المتكلمين : أن الله تعالى ليس في السماء ، ولا على العرش ، ولا
على السموات ، ولا في الأرض ، ولا داخل العالم ، ولا خارج العالم ، ولا هو بائن
عن خلقه ، ولا متصل بهم ، وقالوا جميع هذه الأشياء صفات الأجسام ، والله تعالى
منزه عن الجسم .

قال لهم أهل السنة والآخر : نحن لا نخوض في ذلك ، ونقول ما ذكرناه اتباعاً
للنصوص ، وإن زعتم . . . ولا نقول بقولكم ، فإن هذا السلوب نعوت المعدوم ،
تعالى الله جل جلاله عن العدم ، بل هو موجود ، متميز عن خلقه ، موصوف بما
وصف به نفسه من أنه فوق العرش بلا كيف ^(٢) .

وقد تصدى الكثيرون من علماء المدرسة السلفية على مر العصور للرد على
الجهمية والمتكلمين عامة .

ومن أبرز من تصدى للرد عليهم في العصر الحديث الشيخ محمد الأمين بن
محمد المختار الشنقيطي - رحمه الله - ومن جملة ردوده عليهم في هذه المسألة قوله :

(١) الذهبي ، العلو للعلي الغفاري ، ص ١٣٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ص ١٠٧ .

«فصل في إيضاح طرق مناظرة المتكلمين، والأدلة التي جاءوا بها ونفوا بها بعض صفات الله الثابتة في الكتاب والسنة الصحيحة، ويكفيها في هذا البحث تطبيقه على مثال واحد وهو: استواء الله جل وعلا على عرشه، فالمتكلمون النافون لبعض الصفات ينفون استواءه جل وعلا على عرشه، فيقولون: لم يستو على العرش، وهذه الدعوى المخالفة لصريح القرآن في سبع مواضع منه ينتجونها من قياس منطقي، فيقولون: لو كان مستوياً على العرش لكان مشابهاً للمخلوقات، لأن الاستواء على المخلوق من صفات المخلوق، لكنه غير مشابه للمخلوقات، ينتج عندهم هو ليس مستوياً على العرش، وهذه النتيجة من أعظم الافتراء على الله، وأشنع الكذب لأنها تكذب سبع آيات من القرآن العظيم، وإيضاح إبطال هذا الدليل من أوجه:

الأول: منع كبراه، وهي الشرطية، فقولكم: لو كان مستوياً على العرش لكان مشابهاً للمخلوق شرطية متصلة كاذبة لأن الربط بين مقدمها وتاليها غير صحيح، ومدار صدق الشرطية على صدق الربط، فإذا كان الربط بين المقدم والتالي غير صحيح كما هنا، كانت الشرطية غير صحيحة، ولذلك أنتجت نقيض آيات القرآن، والتالي في هذه الشرطية أخص من المقدم، والحكم بالأخص على الأعم لا يصدق إلا جزئياً سلباً كان أو إيجابياً، سواء كان الحكم معلقاً كما في الشرطيات، أو غير معلق كما في الحملات، بل هو تعالى مستو على عرشه، كما قال، مع التنزيه التام عن مشابهة المخلوق في استوائه كسائر صفاته^(١).

المثال الثاني: مسألة النزول:

اتفق سلف هذه الأمة وأئمة أهل السنة والجماعة على مر العصور على أن الله عز

(١) آداب البحث والمناظرة، القسم الثاني، ص ١٢٢ - ١٢٣، بتصرف، ومنهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص ١٤، ١٥، ٢٣.

وجل ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر كما ثبت في حديث أبي هريرة المتفق عليه ، ولفظه «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول : من يدعوني فأستجب له ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له»^(١).

قال ابن عبد البر - رحمه الله - : قد روينا عن مالك بن أنس ، والأوزاعي ، وسفيان بن سعيد ، وسفيان بن عيينة ، ومعمربن راشد في الأحاديث في الصفات ، أنهم كلهم قالوا أمروها كما جاءت مثل حديث النزول ، وغيره من أحاديث الصفات^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : وقد استفاضت السنة بذلك عن النبي ﷺ ، واتفق سلف الأمة وأئمتها وأهل العلم بالسنة والحديث على تصديق ذلك وتلقيه بالقبول ، ومن قال ما قاله الرسول ﷺ فقلوه حق وصدق وإن كان لا يعرف حقيقة ما اشتمل عليه من المعاني ، فإن أصدق الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، والنبي ﷺ قال هذا الكلام وأمثاله علانية وبلغه للأمة ، تبليغاً عاماً لم يخص به أحداً دون أحد ، ولا كتبه عن أحد . وكانت الصحابة والتابعون تذكره وتأثره وتبلغه وترويه في المجالس الخاصة والعامة ، واشتملت عليه كتب الإسلام التي تقرأ في المجالس الخاصة والعامة ، كصحيح البخاري ومسلم ، وموطأ مالك ، ومسنَد الإمام أحمد ، وسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وأمثال ذلك من كتب المسلمين .

لكن من فهم من حديث النزول وأمثاله ما يجب تنزيه الله عنه كتمثيله بصفات المخلوقين ، ووصفه بالنقص المنافي لكماله ، الذي يستحقه فقد أخطأ في ذلك ، وإن أظهر ذلك منع منه ، وإن زعم أن الحديث يدل على ذلك ويقتضيه فقد أخطأ أيضاً في

(١) صحيح البخاري مع الفتح ٢٩/٣ ، وصحيح مسلم مع شرح النووي له ٣٦/٦ .

(٢) راجع جامع بيان العلم وفضله ١١٨/٢ ، وانظر التمهيد لابن عبد البر أيضاً ١٤٣/٧ - ١٤٤ .

ذلك، فإن وصفه سبحانه وتعالى في هذا الحديث بالنزول هو كوصفه بسائر الصفات.

ومذهب سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفونه بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ في النفي والإثبات^(١).

وإذا صح الحديث عن النبي ﷺ فيجب الوقوف عنده، والاقترداء بالسلف الصالح في فهمه، ولا مجال لمن تنكبوا طريق الحق، وجانبوا الهدى والإنصاف، خاصة وأن أحاديث النزول بلغت درجة التواتر.

يقول الإمام الذهبي في كتابه: العلو للعلي الغفار: إن أحاديث النزول متواترة تفيد القطع^(٢).

فالنزول صفة ثابتة لله تعالى، على ما يليق بجلاله وكماله وعظمته، فهو لا يماثل نزول مخلوقاته، كما أن استواءه لا يماثل استواء مخلوقاته.

وهذا النهج هو الذي درج عليه أهل السنة وذبوا عنه على مدى التاريخ الإسلامي، وخلاصة مذهبهم في ذلك أنهم يؤمنون بالنزول صفة حقيقية لله تعالى، على الكيفية التي يشاء، فيثبتون النزول كما يثبتون جميع الصفات التي وردت في القرآن الكريم، وصحت في السنة النبوية المطهرة، ويقفون عند ذلك، فلا يكييفون، ولا يمثلون، ولا ينفون، ولا يعطلون، ويقولون إن النبي ﷺ أخبرنا بنزول الله عز وجل ولكنه لم يخبرنا كيف ينزل، وقد علمنا أنه فعال لما يريد، وأنه على كل شيء قدير.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في شرحه لحديث النزول: إن وصفه تعالى في هذا

(١) مجموع الفتاوى ٥/ ٣٢٢-٣٢٥.

(٢) نقلاً عن الشيخ محمد خليل هراس في شرح العقيدة الواسطية، ص ١٠٣.

الحديث بالنزول هو كوصفه بسائر الصفات، كوصفه بالاستواء إلى السماء وهي دخان، ووصفه بأنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش، ووصفه باللاتيان والمحيء. وأمثال ذلك من الأفعال التي وصف الله تعالى بها نفسه.

ومذهب السلف والأئمة إثباتها ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات، فالله تعالى موصوف بصفات الكمال التي لا نقص فيها، منزّه عن صفات النقص مطلقاً، ومنزه عن أن يماثله غيره في صفات كماله^(١).

المثال الثالث: مسألة كلام الله تعالى:

مسألة الكلام من المسائل الغامضة التي احتدم فيها النزاع بين أهل السنة، وفرق المتكلمين قديماً وحديثاً^(٢).

وخلاصة مذهب أهل السنة فيها أن الله عز وجل لم يزل متكلماً إذا شاء وأن الكلام صفة له قائمة بذاته يتكلم بها بمشيئته وقدرته، فهو تعالى - لم يزل ولا يزال متكلماً إذا شاء -.

وما تكلم الله به فهو قائم به ليس مخلوقاً منفصلاً عنه.

وقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة تتضمن إثبات صفة الكلام لله عز وجل منها قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٣)، وقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾^(٤).

قال الطحاوي - رحمه الله - إن القرآن كلام الله، منه بدأ بلا كيفية قولاً وأنزله

(١) راجع مجموع الفتاوى ٥/ ٣٢٣ - ٣٢٤، ٣٢٩.

(٢) قال ابن أبي العز الحنفي: وقد افترق الناس في الكلام على تسعة أقوال: راجع شرح العقيدة الطحاوية، ص ١٧٩.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٦٤.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٦.

على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى على الحقيقة لس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر، حيث قال: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾^(١) فلما وعد الله بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾^(٢)، علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر ولا يشبه قول البشر^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: الذي اتفق عليه السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وقال غير واحد منهم منه بدأ وإليه يعود، قال أحمد بن حنبل وغيره منه بدأ أي هو المتكلم به، ولم يبدأ من غيره، كما قالت الجهمية^(٤).

قال ابن أبي العز الحنفي في شرحه لكلام الطحاوي الآنف الذكر: إنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلم بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة^(٥).

وقال الإمام الذهبي - رحمه الله - مسألة الكلام غامضة ويكفي المسلم أن يؤمن بالقرآن العظيم جل منزله أنه كلام الله غير مخلوق، وأنه عين ما تكلم به منشيئه ومبديه عز وجل...^(٦).

هذه أمثلة من الصفات التي يؤولها المتكلمون ويسمونها بالصفات الخبرية أو السمعية، ويقصدون بهذه التسمية ما كان الدليل على ثبوته لله عز وجل هو الخبر من

(١) سورة المدثر، الآية: ٢٦.

(٢) سورة المدثر، الآية: ٢٥.

(٣) العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز الحنفي ص ١٧٩.

(٤) التفسير الكبير ١٨٦/٧.

(٥) شرح العقيدة الطحاوية، ص ١٨٠.

(٦) العلو للعلي الغفاري، ص ١٩٤.

الكتاب أو السنة، وتنقسم هذه الصفات إلى قسمين :

* القسم الأول:

الصفات الفعلية الاختيارية، وهي الأمور المتعلقة بمشيئته تعالى وإرادته، يفعلها متى شاء، وكيف شاء، وذلك مثل النزول، والاستواء، والقبض، والإتيان، والمجيء، والمحبة، والرضا، والغضب، والضحك، والفرح، والمقت، وغيرها.

منها ما وصف الله سبحانه بها نفسه في كتابه العزيز، ومنها ما وصفه بها رسوله ﷺ في السنة الشريفة المطهرة.

* القسم الثاني:

وهو الصفات الذاتية اللازمة للذات، كالوجه، واليدين، والرجل، والساق، والأصبع، واليمين وغير ذلك.

وقد كان للناس في هذه الصفات وأمثالها ثلاثة أقوال^(١):

(١) قال ابن أبي العز الحنفي: «إن الناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا تبين ما أثبت بها فهو ثابت، وما نفي بها فهو منفي، لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في إصطلاحهم فيها إجمال وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي، ولهذا كان النفاة ينفون بها حقاً وباطلاً، ويذكرون عن مثبتيها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل لها معنى باطلاً، مخالفاً لقول السلف، ولما دل عليه الكتاب والميزان، ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه، ولا وصفه به رسوله، نفيًا ولا إثباتًا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون. فالواجب أن ينظر في هذا الباب. أعني باب الصفات، فما أثبتته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبتته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني، أما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحاً قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بالألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة، إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد، والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم =

إن ذهاب المتكلمين إلى تأويل الصفات الإلهية يدل على أنهم وقعوا في التشبيه أولاً، حيث لم يفهموا من آيات الصفات إلا ما يليق بال مخلوق المحدث، ولم يفهموا منها صفة تليق بذاته المقدسة، ثم عطلوا - ثانياً - بنفيهم ما وصف الله به نفسه لظنهم أن ذلك من صفات المحدثين، ثم تأولوا آيات الصفات على مذهبهم في النفي، ثم وقعوا بعد ذلك فيما فروا منه، حيث وصفوه بالسلب والنفي، فشبهوه بالمعدومات التي لا وجود لها خارج الأذهان، وظنوا أن ذلك أكمل وأبلغ في التنزيه من وصفه بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ.

وبذلك جانبوا الصواب، وهو الوقوف عند النص، والاقتداء بالسلف الصالح في فهم نصوص الكتاب والسنة، فإن الله سبحانه وتعالى مستحق للكمال المطلق، كما أخبرت بذلك رسل الله صلوات الله عليهم أجمعين، فكل ما اتصف به المخلوق من كمال فالله سبحانه وتعالى أولى به، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه، والكمال الذي استفاده المخلوق إنما استفاده من خالقه، لذلك فالله سبحانه وتعالى أولى أن يوصف به.

يقول محمد خليل هراس في شرح العقيدة الواسطية: ومعلوم أنه لا مساواة بين الله عز وجل وبين شيء من خلقه، وإنما يستعمل في حقه تعالى قياس الأولى ومضمونه أن كل كمال ثبت للمخلوق وأمكن أن يتصف به الخالق، فالخالق أولى به من المخلوق، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أحق بالتنزه عنه^(١).

= المقصود معه إن لم يخاطب بها، ونحو ذلك»، راجع عن هذا الموضوع، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، ص ٢٣٨ - ٢٣٩، والرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص ٤ وما بعدها.

(١) شرح العقيدة الواسطية ص ٢٥، وانظر شرح العقيدة الطحاوية، ص ١٤٨.

الفصل السابع

الإيمان^(١)

قال الجرجاني: الإيمان في اللغة التصديق بالقلب، وفي الشرع: هو الاعتقاد بالقلب، والإقرار باللسان، وقيل: من شهد وعمل ولم يعتقد فهو منافق، ومن شهد ولم يعمل واعتقد فهو فاسق، ومن أخل بالشهادة فهو كافر، والإيمان على خمسة أوجه: إيمان مطبوع، وإيمان مقبول، وإيمان معصوم، وإيمان موقوف، وإيمان مردود.

فالإيمان المطبوع هو إيمان الملائكة، والإيمان المعصوم هو إيمان الأنبياء، والإيمان المقبول هو إيمان المؤمنين، والإيمان الموقوف هو إيمان المبتدعين، والإيمان المردود هو إيمان المنافقين^(٢).

(١) الإيمان والإسلام الشرعيان متلازمان في الوجود فلا يوجد أحدهما بدون الآخر، بل كلما وجد إيمان صحيح معتد به وجد معه إسلام، وكذلك العكس، ولهذا قد يستغنى بذكر أحدهما عن الآخر، لأن أحدهما إذا أفرد بالذكر دخل فيه الآخر، وأما إذا ذكر معاً مقترنين أريد بالإيمان التصديق والاعتقاد، وأريد بالإسلام الانقياد الظاهري من الإقرار باللسان وعمل الجوارح، ولكن هذا بالنسبة إلى مطلق الإيمان، أما الإيمان المطلق فهو أخص مطلقاً من الإسلام، وقد يوجد الإسلام بدون، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ فأخبر بإسلامهم مع نفي الإيمان عنهم. وفي حديث جبريل ذكر المراتب الثلاث: الإسلام، والإيمان، والإحسان، فدل على أن كلا منها أخص مما قبله.

راجع الفرق بين الإسلام والإيمان في كتاب الأيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص ٤، وما بعدها، تحقيق هاشم محمد الشاذلي، دار الحديث بجوار إدارة الأزهر، القاهرة، [د. ت.]، وشرح العقيدة الواسطية، المرجع السابق، ص ١٥٦ - ١٥٧.

(٢) التعريفات ص ٦٠، تحقيق إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

وقد اختلف الناس في مسألة الإيمان اختلافاً كثيراً ومذهب السلف في مفهوم الإيمان واضح والله الحمد، وهو الذي تؤيده الأدلة النقلية والعقلية وهو أن الإيمان قول واعتقاد وعمل، يزيد وينقص، وقد بين علماء السنة رحمهم الله مذهب السلف في هذه المسألة، ونذكر هنا من كلامهم ما فيه الكفاية إن شاء الله تعالى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية^(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي: ذهب مالك، والشافعي، وأحمد، والأوزاعي، وإسحاق بن راهوية، وسائر أهل الحديث، وأهل المدينة، - رحمهم الله - وأهل الظاهر وجماعة من المتكلمين إلى أن الإيمان تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان^(٢).

وقد ركز الشنقيطي - رحمه الله - في مواضع من كتابه [أضواء البيان] على بيان مذهب السلف في مسألة الإيمان، فقد قال عند قوله تعالى: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾^(٣)، ما نصه: ومعلوم أن الحق الذي لا شك فيه الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة، أن الإيمان شامل للقول والعمل، مع الاعتقاد وذلك ثابت في أحاديث صحيحة كثيرة^(٤).

وعند قوله تعالى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾^(٥).

(١) العقيدة الواسطية مع شرحها للشيخ محمد خليل هراس ص ١٥٢.

(٢) سورة الشورى، الآية: ٥٢.

(٣) سورة الشورى، الآية: ٥٢.

(٤) أضواء البيان ٧/ ٢٠١.

(٥) سورة الكهف، الآية: ١٣.

ذكر الآيات الدالة على زيادة الإيمان ، ثم قال : وهذه الآيات المذكورة نصوص صريحة في أن الإيمان يزيد مفهوم منها أنه ينقص أيضاً ، كما استدل بها البخاري - رحمه الله - على ذلك وهي تدل عليه دلالة صريحة لاشك فيها ، فلا وجه معها للاختلاف في زيادة الإيمان ونقصه ، كما تروى ، والعلم عند الله تعالى^(١) .

وقد ذهب الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت ، والإمام الطحاوي ، وغيرهما إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان ، والتصديق بالقلب .

يقول الطحاوي في بيان ذلك : والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان^(٢) .

قال ابن أبي العز في شرحه لما ذكره الطحاوي في مسألة الإيمان : وذهب كثير من أصحابنا إلى ما أورده الطحاوي رحمه الله ، أنه الأقرار باللسان والتصديق بالجنان ، ومنهم من يقول إن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي ، وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي - رحمه الله - ويروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه^(٣) .

وكان يقال لأبي حنيفة وأصحابه مرجئة أهل السنة ، وذكر كثير من أصحاب المقالات أن الإمام أبا حنيفة يعد من جملة المرجئة ، وعلق الشهرستاني على ذلك بقوله : ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول الإيمان هو التصديق بالقلب وهو لا يزيد ولا ينقص ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان ، والرجل مع تخريجه في العمل كيف يفتي بترك العمل ، وله سبب آخر ، وهو أنه كان يخالف القدرية والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأول ، والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئاً ، وكذلك

(١) أضواء البيان ٢٩/٤ .

(٢) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز الحنفي ، ص ٣٧٣ .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ، ص ٣٧٣ .

الوعيدية من الخوارج، فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريق المعترلة والخوارج، والله أعلم^(١).

وقد دافع ابن أبي العز عن رأي إمامه أبي حنيفة في مسمى الإيمان، واعتبر خلافه مع الأئمة الآخرين من أهل السنة في هذه المسألة خلافاً صورياً، حيث قال: والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة اختلاف صوري، فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب أو جزء من الإيمان مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد... والقائلون بتكفير تارك الصلاة ضموا إلى هذا الأصل أدلة أخرى، وإلا فقد نفى النبي ﷺ الإيمان عن الزاني، والسارق، وشارب الخمر، والمتنهب، ولم يوجب ذلك زوال إسم الإيمان عنهم بالكلية إتفاقاً^(٢).

ومع أن ابن أبي العز دافع عن أبي حنيفة - رحمهما الله - في رأيه بعدم دخول العمل في مسمى الإيمان، إلا أنه في مبحث زيادة الإيمان ونقصه ركز على ذكر النصوص الدالة على زيادة الإيمان ونقصه، ولم يلتفت إلى ما يخالف تلك النصوص، حيث قال: والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنة والآثار السلفية كثيرة جداً، منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَلَّيْتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(٣)، ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾^(٤)، ﴿وَيَزِدَادُ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾^(٥)، ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾^(٦)، ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ

(١) الملل والنحل، ١/ ١٤١.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٧٤.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٢.

(٤) سورة مريم، الآية: ٧٧.

(٥) سورة المدثر، الآية: ٣١.

(٦) سورة الفتح، الآية: ٤.

فَاخْشَوْهُمْ فَرَادَهُمْ إِيْمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴿١﴾ .

وكيف يقال في هذه الآية والتي قبلها إن الزيادة باعتبار زيادة المؤمن به ، فهل في قول الناس ﴿قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ زيادة مشروع؟ وهل في إنزال السكينة على قلوب المؤمنين زيادة مشروع ، وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين ، مرجعهم من الحديبية ليزدادوا طمأنينة و يقيناً؟ ويؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيْمَانِ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيْمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (١٢٤) وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ (٣) .

وأما ما رواه الفقيه أبو الليث السمرقندي ، وأبو القاسم الساباذي قالا : حدثنا فارس بن مردويه ، قال : حدثنا محمد بن الفضل بن العابد قال : حدثنا يحيى بن عيسى قال : حدثنا أبو مطيع ، عن حماد بن سلمة ، عن أبي المهزم ، عن أبي هريرة قال : جاء وفقد ثقيف إلى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله : الإيمان يزيد وينقص؟ فقال : «لا ، الإيمان مكمل في القلب ، زيادته كفر ، ونقصانه شرك» (٤) .

فقد سئل شيخنا الشيخ عماد الدين بن كثير رحمه الله عن هذا الحديث فأجاب : بأن الاسناد من أبي الليث إلى أبي مطيع مجهولون لا يعرفون في شيء من كتب التواريخ المشهورة ، وأما أبو مطيع فهو : الحكم بن عبد الله بن مسلمة البلخي ، ضعفه

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٧٣ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١٦٧ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ١٢٥ .

(٤) قال الألباني في تخريجه لأحاديث شرح العقيدة الطحاوية ، ص ٣٨٥ ، موضوع آفته أبو المهزم ، فقد اتهمه سبعة كما ذكره الشارح وغيره .

أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعمرو بن علي الفلاس، والبخاري، وأبوداود، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، وأبو حاتم محمد بن حبان البستي، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم.

وأما أبو المهزم الراوي عن أبي هريرة، فقد تصحف على الكتاب، واسمه يزيد بن سفيان، فقد ضعفه أيضاً غير واحد، وتركه شعبة بن الحجاج، وقال النسائي: متروك، وقد اتهمه شعبة بالوضع، حيث قال: لو أعطوه فلسين لحدثهم سبعين حديثاً.

وقد وصف النبي ﷺ النساء بنقصان العقل والدين، وقال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»^(١)، والمراد: نفي الكمال ونظائره كثيرة، وحديث شعب الإيمان^(٢)، وحديث الشفاعة، وأنه يخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان، فكيف يقال بعد هذا إن إيمان أهل السموات والأرض سواء؟.

ولما التفاضل بينهم بمعان آخر غير الإيمان؟ وكلام الصحابة رضي الله عنهم في هذا المعنى كثير أيضاً.

ومنه قول أبي الدرداء رضي الله عنه: من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد هو أم يتقص، وكان عمر رضي الله عنه يقول لأصحابه: هلموا نزدد إيماناً، فيذكرون الله عز وجل، وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول في دعائه: اللهم زدنا إيماناً و يقيناً وفقهاً.

(١) متفق عليه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، راجع اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ١٠/١، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.

(٢) نص الحديث المتفق عليه: «من حديث أبي هريرة رضي الله عنه هو: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياة شعبة من الإيمان». انظر المرجع السابق نفسه ٨/١.

وكان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول لرجل : اجلس بنا نؤمن ساعة . ومثله عن عبد الله بن رواحة رضي الله عنه .

وصح عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه قال : ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان : إنصاف من نفسه ، وإنفاق من إقتار ، وبذل السلام للعالم^(١) ، ذكره البخاري رحمه الله في صحيحه ، وفي هذا المقدار كفاية وبالله التوفيق^(٢) .

والذي تؤيده الأدلة من الكتاب والسنة أن الإيمان قول واعتقاد وعمل . . . وأن هذه الثلاثة داخلة في مسمى الإيمان المطلق .

فالإيمان المطلق يدخل فيه جميع الدين ظاهره وباطنه ، أصوله وفروعه فلا يستحق اسم الإيمان المطلق إلا من جمع ذلك كله ، ولم ينقص منه شيئاً . . . ولما كانت الأعمال والأقوال داخلة في مسمى الإيمان ، كان الإيمان قابلاً للزيادة والنقصان ، فهو يزيد بالطاعات ، وينقص بالمعاصي ، كما تدل لذلك نصوص القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة ، وكما هو ظاهر مشاهد من تفاوت المؤمنين في عقائدهم وأعمال قلوبهم ، وأعمال جوارحهم .

ومن الأدلة على زيادة الإيمان ونقصه أن الله قسم المؤمنين ثلاث طبقات فقال سبحانه : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنِ اللَّهِ ﴾^(٣) فالسابقون بالخيرات هم الذين أدوا الواجبات

(١) قال الألباني : رواه ابن أبي شيبه في الإيمان ، رقم ١٣١ ، بتحقيقي ، بإسناد صحيح عنه موقوفاً ، وأورده البخاري في الإيمان معلقاً مجزوماً موقوفاً ، ورواه بعضهم مرفوعاً ، وهو خطأ كما قال أبو زرعة وغيره ، ذكره الحافظ في الفتح ٩٠ / ١ ، طبعة مصطفى الحلبي ، وقال : إلا أن مثله لا يقال بالرأي ، فهو في حكم المرفوع ، وهو مخرج في تعليقي على الكلم الطيب ، رقم التعليق ١٤٢ ، طبع المكتب الإسلامي .

(٢) راجع شرح العقيدة الطحاوية ، ص ٣٨٤ ، وما بعدها .

(٣) سورة فاطر ، الآية : ٣٢ .

والمستحبات وتركوا المحرمات والمكروهات وهؤلاء هم المقربون، والمقتصدون هم الذين اقتصروا على أداء الواجبات وترك المحرمات، والظالمون لأنفسهم هم الذين اجتروا على بعض المحرمات وقصروا ببعض الواجبات مع بقاء أصل الإيمان معهم.

ومن وجوه زيادته ونقصه كذلك، أن المؤمنين متفاوتون في علوم الإيمان فمنهم من وصل إليه من تفاصيله وعقائده خير كثير فازداد به إيمانه وتم يقينه، ومنهم من هو دون ذلك حتى يبلغ الحال ببعضهم أن لا يكون معه إلا إيمان إجمالي لم يتيسر له من التفاصيل شيء، وهو مع ذلك مؤمن. وكذلك هم متفاوتون في كثير من أعمال القلوب، والجوارح، وكثرة الطاعات وقتلها.

وأما من قال إن الإيمان مجرد التصديق بالقلب وأنه غير قابل للزيادة أو النقصان، كما ذهب إليه أبو منصور الماتريدي، وروى عن أبي حنيفة، فهو محجوج بأدلة كثيرة ذكرنا ما فيه الكفاية منها، ومع أن الإيمان المطلق مركب من الأقوال والأعمال والاعتقادات، فهي ليست كلها بدرجة واحدة، بل العقائد أصل في الإيمان، فمن أنكر شيئاً مما يجب اعتقاده في الله أو ملائكته أو كتبه أو رسله أو اليوم الآخر أو مما هو معلوم من الدين بالضرورة، كوجوب الصلاة، والزكاة، وحرمة الزنا والقتل، وغير ذلك، فهو كافر قد خرج من الإيمان بهذا الإنكار.

وأما الفاسق، الذي يرتكب بعض الكبائر مع اعتقاده حرمتها فأهل السنة والجماعة لا يسلبون عنه اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار كما تقول المعتزلة، والخوارج، بل هو عندهم مؤمن ناقص الإيمان، قد نقص من إيمانه بقدر معصيته، أو هو مؤمن فاسق، فلا يعطونه اسم الإيمان المطلق، ولا يسلبونه مطلق الإيمان، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك.

آراء الفرق الضالة في مفهوم الإيمان:

ذهب الكرامية إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط ، فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملوا الإيمان ، ولكنهم يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به ، وقولهم ظاهر الفساد .

وذهب الجهم بن صفوان ، وأبو الحسن الصالحى ، أحد رؤساء القدرية ، إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب ، وهذا القول أظهر فساداً مما قبله .

فإن لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين ، فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام ، ولم يؤمنوا بهما ، ولهذا قال موسى لفرعون ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾^(١) ، وقال تعالى : ﴿وَجَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٢) .

وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبناءهم ، ولم يكونوا مؤمنين به ، بل كافرين به ، معادين له ، وكذلك أبو طالب عنده يكون مؤمناً ، فإنه قال :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً

لولا الملامة أو حذار مسبة لوجدتني سمحاً بذاك مبيناً

بل إبليس يكون عند الجهم مؤمناً كامل الإيمان ، فإنه لم يجهل ربه ، بل هو عارف به ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُعْتَنُونَ﴾^(٣) ، ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾^(٤) ، ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٥) .

(١) سورة الإسراء ، الآية : ١٠٢ .

(٢) سورة النمل ، الآية : ١٤ .

(٣) سورة الحجر ، الآية : ٣٦ .

(٤) سورة الحجر ، الآية : ٣٩ .

(٥) سورة ص ، الآية : ٨٢ .

والكفر عند الجهم هو الجهل بالرب تعالى، ولا أحد أجهل منه بربه، فإنه جعله الوجود المطلق، وسلب عنه جميع صفاته، ولا جهل أكبر من هذا، فيكون كافرًا بشهادته على نفسه^(١).

وذهب يونس بن عون النميري إلى أن الإيمان هو المعرفة بالله والخضوع له وترك الاستكبار عليه والمحبة بالقلب، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن وما سوى ذلك من الطاعات فليس من الإيمان ولا يضر تركها حقيقة الإيمان، ولا يعذب على ذلك إذا كان الإيمان خالصًا واليقين صادقًا، فالمؤمن إنما يدخل الجنة بإخلاصه ومحبه لا بعمله وطاعته^(٢).

وهذا المذهب الفاسد يرد عليه بما رد به على الذي قبله وبما تقدمت الإشارة إليه من دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وبين هذه المذاهب مذهب آخر بتفاصيل وقيود، أعرضت عنها للاختصار ولقلة فائدها، وظهور فسادها، ذكر هذه المذاهب الشهرستاني^(٣) أثناء كلامه على أصناف المرجئة^(٤). وإنما ذكرت منها ما ذكرت لأجل القاء الضوء عليها وبيان بطلانها وتحذير الناس من هذا الفكر الفاسد.

(١) راجع شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق، ص ٣٧٣-٣٧٤.

(٢) انظر الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٤٠.

(٣) المصدر السابق نفسه ١/ ١٣٩-١٤٠.

(٤) قال الجرجاني: المرجئة: قوم يقولون لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، التعريفات ص ٢٦٨.

الفصل الثامن

رؤية الله تعالى

رؤية المؤمنين لله عز وجل في الآخرة ثابتة بالكتاب والسنة، وقد جاء التصريح بذلك في قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾^(١).

قال الطبري: «حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: ثنا آدم قال: ثنا المبارك عن الحسن في قوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ قال: حسنة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ قال: تنظر إلى الخالق، وحق لها أن تنظر وهي تنظر إلى الخالق»^(٢).

قال الشوكاني: إلى ربها ناظرة: هذا من النظر، أي إلى خالقها ومالك أمرها ناظرة: أي تنظر إليه هكذا قال جمهور أهل العلم، والمراد ما تواترت به الأحاديث الصحيحة من أن العباد ينظرون ربهم يوم القيامة كما ينظرون إلى القمر ليلة البدر...^(٣).

قال الحافظ عماد الدين ابن كثير: وهذا بحمد الله مجمع عليه بين الصحابة والتابعين، وسلف هذه الأمة، كما هو متفق عليه بين أئمة الإسلام، وهذه الأنام^(٤).

هذا هو قول المفسرين من أهل السنة، ومن الآيات الدالة عليه قوله تعالى: ﴿لَهُمْ

(١) سورة القيامة، الآيتين: ٢٢ - ٢٣.

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٩/١٩٢.

(٣) فتح القدير ٣٣٨/٥.

(٤) تفسير ابن كثير ٤٥٠/٤.

مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿١﴾ .

وقد ذكر المفسرون أن المزيد المذكور في الآية هو النظر إلى وجه الله الكريم، ووردت بذلك الأحاديث .

قال شيخ المفسرين ابن جرير الطبري : حدثنا علي بن الحسين بن أبجر قال ، ثنا عمر بن يونس اليماني قال ، ثنا جهضم بن عبد الله بن أبي الطفيل قال ، ثنا أبو طيبة ، عن معاوية العبسي ، عن عثمان بن عمير ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : «أتاني جبريل عليه السلام وفي كفه مرآة بيضاء فيها نكتة سوداء فقلت : يا جبريل ، ما هذه؟ قال : هذه الجمعة ، قلت : فما هذه النكتة السوداء فيها؟ قال : هي الساعة تقوم يوم الجمعة ، وهو سيد الأيام عندنا ، ونحن ندعوه في الآخرة يوم المزيد ، قلت : ولم تدعونه يوم المزيد؟ قال : إن ربك تبارك وتعالى اتخذ في الجنة وادياً أفيح من مسك أبيض ، فإذا كان يوم الجمعة نزل من عليين على كرسيه ، ثم حف الكرسي بمنابر من نور ، ثم جاء النبيون حتى يجلسوا عليه ، ثم يجيء أهل الجنة حتى يجلسوا على الكتب ، فيتجلّى لهم ربهم عز وجل حتى ينظروا إلى وجهه وهو يقول : أنا الذي صدقتكم عدتي ، وأتممت عليكم نعمتي ، فهذا محل كرامتي ، فسلوني فيسألونه الرضا فيقول : رضاي أحلكم داري وأنا لكم كرامتي ، فسلوني ، فيسألونه حتى تنتهي رغبتهم ، فيفتح لهم عند ذلك ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، إلى مقدار منصرف الناس من الجمعة ، حتى يصعد على كرسيه ، فيصعد معه الصديقون والشهداء ، وترجع أهل الجنة إلى غرفهم درة بيضاء ، لا نظم فيها ولا فصم ، أو ياقوتة حمراء ، أو زبرجدة خضراء ، منها غرفها وأبوابها ، فليسوا إلى شيء أحوج منهم إلى يوم الجمعة ، ليزدادوا منه كرامة ، ويزدادوا نظرة إلى وجهه ، ولذلك دعي يوم المزيد» (٢) .

(١) سورة ق ، الآية : ٣٥ .

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٧٣ / ٢٦ - ١٧٥ ، وانظر تفسير ابن كثير ٢٢٩ / ٤ .

وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾^(١)، فالحسن إلى الجنة، والزيادة هي النظر إلى وجه الله الكريم^(٢).

وقد فسرها النبي ﷺ بذلك، والصحابة من بعده، فقد روى مسلم في صحيحه من حديث صهيب قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: «تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا، ألم تدخلنا الجنة، وتنجنا من النار، قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل، وزاد حماد بن سلمة: ثم تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾»^(٣).

هذه نصوص من الكتاب والسنة لا مجال للشك معها في أن المؤمنين يرون الله عز وجل بأبصارهم في الجنة، وقد تمسك بها علماء المدرسة السلفية على مر العصور، وقد بين أبو جعفر الطحاوي مذهب أهل السنة في هذه المسألة حيث قال:

والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة، ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾^(٢٧) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ، وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد لا ندخل في ذلك متأولين بأرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله ﷺ ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه^(٤).

ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن المشبتين لرؤية الله عز وجل في الآخرة هم الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، كمالك، والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي حنيفة، وأبي

(١) سورة يونس، الآية: ٢٦.

(٢) انظر تفسير ابن كثير ٤١٤/٢.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/٣.

(٤) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز الحنفي ص ٢٠٣-٢٠٤.

يوسف، وأمثال هؤلاء وسائر أهل السنة والحديث والطوائف المنتسبين إلى السنة والجماعة، كالكلابية، والكرامية، والأشعرية، والسالمية، وغيرهم، فهؤلاء كلهم متفقون على إثبات الرؤية لله تعالى^(١).

وفي الواقع، أن الأشاعرة أثبتوا الرؤية ولكنهم حاروا في تفسير معنى الرؤية، وفسروها بعدة تفسيرات.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: واختلف من أثبت الرؤية في معناها: فقال قوم يحصل للرائي العلم بالله تعالى برؤية العين كما في غيره من المراتب، وهو على وفق قوله - أي قول الرسول - في حديث الباب «كما ترون القمر»^(٢) إلا أنه منزه عن الجهة والكيفية، وذلك أمر زائد على العلم.

وقال بعضهم: إن المراد بالرؤية العلم.

وعبر عنها بعضهم بأنها حصول حالة في الإنسان نسبتها إلى ذاته المخصوصة نسبة الأبصار إلى المراتب.

وقال بعضهم: رؤية المؤمن لله نوع كشف وعلم إلا أنه أتم وأوضح من العلم: وهذا أقرب إلى الصواب من الأول - أي تفسيرها بالعلم - وتعقب الأول بأنه حينئذ لا اختصاص لبعض دون بعض، لأن العلم لا يتفاوت، وبأن الرؤية بمعنى العلم تتعدى لمفعولين، تقول: رأيت زيداً فقيهاً أي علمته، فإن قلت: رأيت زيداً منطلقاً لم يفهم منه إلا رؤية البصر، ويزيده تحقيقاً قوله في الخبر: إنكم سترون ربكم عياناً، لأن اقتران الرؤية بالعيان لا يحتمل أن يكون بمعنى العلم^(٣).

(١) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة وبهامشه بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول ١/ ٢٨٨، الناشر مكتبة الرياض الحديثة الرياض [د. ت].

(٢) يشير إلى قول النبي ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته».

(٣) فتح الباري ١٣/ ٤٢٦.

وبتأمل تلك الأقوال التي حكاها ابن حجر باستثناء تفسير الرؤية بالعلم، نفهم أنه يرى أنها تمثل مفهوماً واحداً بتعبيرات مختلفة، ولذا اكتفى بترجيح الرأي الأخير باعتباره متضمناً للأولين، وأشار إلى هذا التضمن بوصف القول الذي فسر الرؤية بالعلم بأنه الأول مع أنه الثالث في الأقوال التي ذكرها.

فرؤية الله على ما رجحه الحافظ ابن حجر هي كما تقدم، نوع كشف وعلم إلا أنه أعم وأوضح من العلم، وربما عبر بعضهم عن ذلك بأن المراد من الرؤية انكشاف نسبته إلى ذاته المخصوصة، كنسبة الانكشاف المسمى بالابصار إلى سائر المبصرات، والانكشاف على وفق المكشوف في الاختصاص بجهة وحيز، وفي عدمه.

كما يوضح ذلك عضد الدين الإيجي بالمثل إذ يقول: إذا نظرنا إلى الشمس فرأيناها، ثم غمضنا العين، فعند التعميض نعلم الشمس علماً جلياً، وهذه الحالة مغايرة للحالة الأولى، التي هي الرؤية بالضرورة^(١).

ويزيدنا الغزالي توضيحاً إذ يقرر أن الرؤية نوع إدراك هو كمال ومزيد كشف بالإضافة إلى التخيل، فإننا نرى الصديق مثلاً ثم نغمض العين فتكون صورة الصديق حاضرة في دماغنا على سبيل التخيل والتصور، ولكننا لو فتحنا البصر أدركنا تفرقة، ولا ترجع تلك التفرقة إلى إدراك صورة أخرى مخالفة لما كانت في الخيال، بل الصورة المبصرة مطابقة للمتخيلة، وليس بينهما افتراق، إلا أن هذه الحالة الثانية كالاستكمال لحالة التخيل، وكالكشف لها، فتحدث فيها صورة الصديق حدوداً أوضح وأتم وأكمل من الصورة الجارية في الخيال.

فإذن التخيل نوع إدراك أعلى رتبة، ووراء رتبة أخرى هي أتم منه في الوضوح والكشف، بل هي كالتكميل له، فنسمي هذا الاستكمال بالإضافة إلى الخيال رؤية وإبصاراً.

وكذا من الأشياء ما نعلمه ولا نتخيله، وهو ذات الله سبحانه وتعالى وصفاته وكل ما لا صورة له أي لا لون له ولا قدر.

فلننظر هل يحيل العقل أن يكون لهذا الإدراك مزيد استكمال نسبته إليه نسبة الابصار إلى التخيل؟ فإن كان ذلك ممكناً سمينا ذلك الكشف والاستكمال بالاضافة إلى العلم رؤية كما سميناه بالاضافة إلى التخيل رؤية^(١).

ويذكر عضد الدين الإيجي عبد الرحمن بن أحمد أنه «يصح أن يقال رأيته وما أدركته ببصري أي لم يحط به»^(٢).

والذي لا شك فيه أن رؤية الله عز وجل تتعلق بذاته العلية، التي لا يحيط بها وصف الواصفين، ولا إدراك المدركين، ومن ثم أرى أن مجال العقل البشري في تقرير إثبات رؤية الله سبحانه وتعالى، محدود ذلك أننا بالبحث في تفسير نصوص الكتاب والسنة الواردة في هذه المسألة، وفهمها فهماً بعيداً عن الأهواء المذهبية، ناظرين إلى تلك النصوص مجتمعة متكاملة، نظرة موضوعية، خالية من شائبة التعصب، بحيث لا يقف الباحث عند النص الذي يرى أنه يؤيد مذهبه، فيستدل به، ويلجأ إلى تأويل النصوص المتعددة التي تعارضه، كما فعل ذلك المعتزلة^(٣)، وعلى ضوء هذه الحقيقة أقول:

إن المعتمد في إثبات رؤية الله تعالى هو الدليل النقلي من الكتاب أو السنة، لأن الذين اعتمدوا على العقل من المنكرين للرؤية لجأوا إلى تأويل النصوص الواردة في إثباتها تأويلاً يبدو فيه التعنت والتكلف بصورة واضحة^(٤)، وكذلك الذين أوردوا

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٣٧-٣٨، طبعة صبيح.

(٢) المواقف في علم الكلام ص ٣٠٩، عالم الكتب بيروت [د. ت].

(٣) سيأتي الكلام عن رأي المعتزلة قريباً.

(٤) للتوسع في ذلك راجع مبحث الرؤية في كتب المعتزلة، وأبرزها شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، وكذلك الجزء الرابع من المغني له أيضاً.

الدليل العقلي للأشعري على صحة الرؤية وإمكانها، الله موجود، وكل موجود يصح أن يرى، قد قرنوا هذا الدليل بالشبه والاعتراضات من المنكرين للرؤية^(١).

وقد أوهت هذه الشبه بنيانه وأضعفت قواعده، مما جعل الأشاعرة أنفسهم يعلنون عدم اطمئنانهم إليه، وتمسكهم بالدليل النقلي.

يقول الشهرستاني بعد إيراده للدليل الأشعري العقلي على جواز الرؤية والاعتراضات الواردة عليه من المنكرين: واعلم أن هذه المسألة سمعية، أما وجوب الرؤية فلا شك في كونها سمعية، وأما جواز الرؤية فالمسلك العقلي ما ذكرناه، وقد وردت عليه تلك الاشكالات، ولم تسكن النفس في جوابها كل السكون، ولا تحركت الأفكار العقلية إلى التقصي عنها كل الحركة.

فالأولى بنا أن نجعل الجواز أيضاً مسألة سمعية، وأقوى الأدلة السمعية فيها قصة موسى عليه السلام، وذلك مما يعتمد كل الاعتماد عليه^(٢).

رأي نفاة الرؤية والرد عليه:

تقدمت الإشارة إلى أن المعتزلة لجأوا إلى تأويل النصوص الواردة في الروية بطريقة يبدوا فيها التعنت والتكلف بصورة واضحة، وقد تأولوا هذه النصوص بناء على نفيتهم الجهة عن الله عز وجل، لأن المرئي يجب أن يكون في جهة من الرائي، وما دامت الجهة مستحيلة وهي شرط في الرؤية، فالرؤية كذلك مستحيلة، ووافق المعتزلة في إنكار رؤية الله تعالى، طوائف من المتكلمين الضلال، كالجهمية، والخوارج، وبعض المرجئة، وجمهور المتأخرين من الشيعة الإمامية^(٣).

(١) راجع على سبيل المثال نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٣٥٧ - ٣٦٨، الطبعة بدون ذكر مكان ولا تاريخ.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٣٦٩.

(٣) راجع شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، ص ٢٠٤، والعقيدة في ضوء القرآن الكريم للدكتور صلاح عبد العليم إبراهيم ١/ ٢٠٥.

وقد احتج نفاة الرؤية بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(١)، وقوله عز وجل لموسى عليه السلام: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾^(٢)، ولا حجة لهم في ذلك، لأن نفي الإدراك لا يستلزم نفي الرؤية، فالمراد أن الأبصار تراه ولكن لا تحيط به علماً، لأن الإدراك هو الرؤية على جهة الاحاطة، فهو رؤية خاصة ونفي الخاص لا يستلزم نفي مطلق الرؤية، وكذلك استدلالهم بقوله تعالى لموسى عليه السلام ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ لا يصلح دليلاً على نفي الرؤية، بل الآية تدل على الرؤية من وجوه كثيرة منها:

١ - وقوع السؤال من موسى عليه السلام وهو رسول الله وكليمه وهو أعلم بما يستحيل في حق الله من هؤلاء المتكلمين الضلال، فلو كانت الرؤية ممتنعة لما طلبها.

٢ - أن الله عز وجل علق الرؤية على استقرار الجبل حال التجلي وهو ممكن والمعلق على الممكن ممكن.

٣ - أن الله تجلّى للجبل بالفعل، وهو جماد فلا يمتنع أن يتجلّى لأهل محبته وأصفياه.

وأما قولهم إن (لن) تفيد النفي المؤبد، وأنها تدل على عدم وقوع الرؤية أصلاً، فهو كذب على اللغة، فقد قال عز وجل حكاية عن الكفار ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ثم قال: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٣)، فأخبر عن عدم تمني الموت بلن، ثم أخبر عن تمنّهم له وهم في النار.

لقد أسرف المعتزلة ومن سلك طريقهم من المتكلمين في الاعتماد على العقل وتقدير سلطانه، وتقديمه على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ولو

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٣.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٤٣.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٧٧.

أنهم تدبروا النصوص ووقفوا عندها، لتبين لهم أن معنى قوله تعالى ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ لن تستطيع رؤيتي في الدنيا لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته سبحانه، ولو كانت الرؤية ممتعة لذاتها لقال: إني لا أرى أو لا يجوز رؤيتي، أو لست بمبرئي، ونحو ذلك.

والفرق بين الجوابين ظاهر، ألا ترى أنه لو كان في يد إنسان حجر والله المثل الأعلى - فقال له إنسان: ناولني هذا لآكله، فإنه يقول له: هذا لا يؤكل ولا يقول له: لا تأكل ولو كان في يده بدل الحجر تفاحة، لقال لا تأكلها أي هذا مما يؤكل، ولكن لا تأكله، فلما قال تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ ولم يقل لا أرى ونحوه، علمنا أنه تعالى في ذاته جازر الرؤية، ولكن موسى عليه السلام لا تحتل قواه رؤيته في هذه الدار لضعف البشر فيها عن رؤيته تعالى، بدليل أن الجبل مع قوته وصلابته لم يثبت للتجلي في هذه الدار فكيف بالبشر الذي خلق من ضعف؟^(١).

وقد تصدى الكثير من العلماء للرد على المتكلمين عامة، وعلى المعتزلة خاصة، ومن أبرز من تصدى للرد عليهم شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ابن تيمية - رحمه الله - ومن ردوده على نفاة الرؤية قوله:

وأما احتجاج النفاة بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ فالآية حجة عليهم لا لهم، لأن الإدراك إما أن يراد به مطلق الرؤية أو الرؤية المقيدة بالاحاطة، والأول باطل، لأنه ليس كل من رأى شيئاً يقال إنه أدركه، كما لا يقال أحاط به، كما سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقال: أأنت ترى السماء؟ قال: بلى، قال: أكلها ترى؟ قال: لا، ومن رأى جوانب الجيش أو الجبل أو البستان أو المدينة لا يقال إنه أدركها، وإنما يقال أدركها إذا أحاط بها رؤية.

ونحن في هذا المقام ليس علينا بيان ذلك، وإنما ذكرنا هذا بياناً لتفنيد المنع بل

(١) راجع تفسير الرازي ١٤ / ٢٣١ - ٢٣٢، وشرح العقيدة الطحاوية ص ٢٠٧، والشفاء للقاضي عياض ١ / ١٩٨ - ١٩٩، وشرح العقيدة الواسطية للهراس، ص ٩٤ - ٩٧.

المستدل بالآية على نفي الرؤية، عليه أن يبين أن الإدراك في لغة العرب طرف للرؤية، وإن كل من رأى شيئاً يقال في لغتهم أنه أدركه وهذا لا سبيل إليه.

كيف وبين لفظ الرؤية ولفظ الادراك عموم وخصوص، فقد تقع رؤية بلا ادراك، وقد يقع إدراك بلا رؤية، أو اشتراك لفظي، وأن الادراك يستعمل في إدراك العلم وإدراك القدرة، فقد يدرك الشيء بالقدرة وإن لم يشاهد كالأعمى الذي طلب رجلاً هارباً فأدركه ولم يره، وقد قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ (٦١) قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿١﴾.

فنفي موسى الادراك مع اثبات الترائي، فعلم أنه قد يكون رؤية بلا إدراك، والإدراك هنا هو إدراك القدرة، أي ملحقون محاط بنا، وإذا انتفى هذا الادراك فقد تنتفى إحاطة البصر أيضاً.

ثم يبين شيخ الإسلام وجه الاستدلال بالآية على جواز الرؤية بعد إبطاله استدلال النفاة بها، فيقول مواصلاً كلامه: وما يبين ذلك أن الله تعالى ذكر هذه الآية يمدح بها نفسه سبحانه وتعالى، ومعلوم أن كون الشيء لا يرى ليس صفة مدح، لأن النفي المحض لا يكون مدحاً إن لم يتضمن أمراً ثبوتياً، لأن المعلوم أيضاً لا يرى، والمعلوم لا يمدح، فعلم أن مجرد نفي الرؤية لا مدح فيه، وإن كان المنفي هو الإدراك، فهو سبحانه لا يحاط به رؤية كما لا يحاط به علماً، ولا يلزم من نفي إحاطة العلم والرؤية نفي الرؤية، بل يكون ذلك دليلاً على أنه يرى ولا يحاط به، فإن تخصيص الإحاطة يقتضي أن مطلق الرؤية ليس بمنفي.

ثم بين رحمه الله مصدر تفسيره هذا إذ يختم كلامه قائلاً: وهذا الجواب قول أكثر العلماء من السلف وغيرهم، وقد روى معناه عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره.

فلا تحتاج الآية إلى تخصيص ولا خروج عن ظاهر الآية، فلا نحتاج أن نقول لا نراه في الدنيا أو نقول: لا تدركه الأبصار، بل المبصرون أو لا يدركه كلها بل بعضها ونحو ذلك من الأقوال التي فيها تكلف^(١).

وما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الاستدلال بالآية على الرؤية.

أشار إليه عدد من المفسرين وصرح به الخازن بقوله «واحتج أهل السنة بهذه الآية على جواز رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة وتقريره أنه تعالى تمدح بقوله لا تدركه الأبصار، فلو لم يكن جائر الرؤية لما حصل هذا التمدح، لأن المعدوم لا يصح التمدح به فثبت أن قوله لا تدركه الأبصار يفيد المدح وهذا يدل على أنه تعالى جائر الرؤي، وتحقيق هذا أن الشيء إذا كان في نفسه بحيث تمتنع رؤيته فحيث لا يلزم من عدم رؤيته مدح وتعظيم، أما إذا كان في نفسه جائر الرؤية ثم إنه قدر على حجب الأبصار عنه كانت القدرة دالة على المدح والعظمة، فثبت أن هذه الآية دالة على أنه تعالى جائر الرؤية»^(٢).

وقد رد الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي الجكني برود قوية على نفاة الرؤية، ومن ذلك ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِيْ اَنْظُرْ اِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِيْ﴾ حيث قال: واستدل المعتزلة النافون لرؤية الله بالأبصار يوم القيامة بهذه الآية على مذهبهم الباطل، وقد جاءت آيات تدل على أن نفي الرؤية إنما هو في الدنيا، وأما في

(١) منهاج السنة ٢٨٨/١ - ٢٨٩، والرسالة التدمرية، ص ٢٠، وانظر الشفا للقاضي عياض ١٩٨/١ - ١٩٩، وقد استحسّن هذا الوجه من الاستدلال بالآية على الرؤية فخر الدين الرازي، وابن أبي العز الحنفي، راجع تفسير الرازي ١٣/١٣١، الطبعة الثانية دار الكتب العلمية طهران، وشرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٢) تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل وبهامشه تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٢/٤٠ - ٤١، دار الفكر [د. ت.]، وانظر تفسير ابن كثير ٢/١٦١، دار المعرفة بيروت، [د. ت.]، وفتح القدير للشوكاني ٢/١٤٨، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ.

الآخرة فإن المؤمنين يرونه جل وعلا بأبصارهم كما صرح به تعالى في قوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم، وتحقيق المقام في المسألة: أن رؤية الله جل وعلا بالأبصار جائزة عقلاً في الدنيا والآخرة، ومن أعظم الأدلة على جوازها عقلاً في دار الدنيا قول موسى ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ لأن موسى لا يخفى عليه الجائز، والمستحيل في حق الله تعالى، وأما شرعاً فهي جائزة وواقعة في الآخرة، كما دلت عليه الآيات وتواترت به الأحاديث الصحاح، وأما في الدنيا فممنوعة شرعاً، كما دلت عليه آية الأعراف هذه^(١).

هذا وإن من تأمل نصوص الكتاب والسنة الواردة في إثبات رؤية الله عز وجل، علم أن منها ما يدل على جواز رؤيته تعالى، ومنها ما يدل على وقوعها للمؤمنين في الآخرة، وأما رؤية نبينا محمد عليه الصلاة والسلام لربه في الدنيا، فكما ذكر القاضي عياض في كتابه (الشفاء) أن القول بأن الرسول رأى ربه بعينه ليس فيه قاطع ولا نص، والمعول فيه على آيتي النجم^(٢) والتنازع فيهما ماثور والاحتمال ممكن^(٣)،

(١) راجع كتابي الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: أضواء البيان ٢/ ٣٣٢، ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، ص ١٢٠ - ١٢٢، مطبعة المدني، القاهرة، [د. ت.]، وانظر كتاب الشفا للقاضي عياض، تجدد بحثاً قيماً في الموضوع ١/ ٢٠٠ - ٢٠١.

(٢) قال الطبري عند تفسيره لقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ رَأَوْا نَزْلَةً أُخْرَى﴾ النجم: ١١، لقد رآه مرة أخرى، واختلف أهل التأويل في الذي رأى محمد ﷺ نزلة أخرى، نحو اختلافهم في قوله: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ وذكر عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: لمسروق رضي الله عنها، من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم الغربة على الله، قال: وكنت متكئاً فجلست فقلت يا أم المؤمنين، انظريني ولا تعجليني، أرأيت قول الله ﴿وَلَقَدْ رَأَوْا نَزْلَةً أُخْرَى﴾ ﴿وَلَقَدْ رَأَوْا بِالْأَفْقِ الْمِين﴾ قالت: إنما هو جبريل رآه مرة على خلقه وصورته التي خلقه الله عليها. ورآه مرة أخرى حين هبط من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماء والأرض، قالت: أنا أول من سأل النبي ﷺ عن هذه الآية: قال: هو جبريل عليه السلام، راجع جامع البيان عن تأويل أي القرآن: ٢٧/ ٥٠.

(٣) نقلاً عن الدكتور صلاح عبد العليم إبراهيم، المرجع السابق ١/ ٢١٧.

ولا أثر قاطع متواتر عن النبي ﷺ بذلك^(١).

وقد روى مسلم في صحيحه من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال : سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك؟ فقال : نور أني أراه^(٢)، أي فكيف أراه والنور حجاب بيني وبينه، ينعني من رؤيته، ولذا أنكرت عائشة رضي الله عنها رؤية الرسول ﷺ لربه بعينه، حيث قالت لمسروق حين سألها : هل رأى محمد ربه؟ فقالت : لقد قف شعري مما قلت : ثم قالت : من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية^(٣).

وقد نقل النووي عن القاضي عياض قوله : اختلف السلف هل رأى نبينا ﷺ ربه ليلة الإسراء، فأنكرته عائشة رضي الله عنها كما وقع هنا في صحيح مسلم، وجاء مثله عن أبي هريرة وجماعة وهو المشهور عن ابن مسعود، وإليه ذهب جماعة من المحدثين والمتكلمين.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه رآه بعينه ومثله عن أبي ذر، وكعب رضي الله عنهما، والحسن رحمه الله، وكان يحلف على ذلك، وحكى مثله عن ابن مسعود، وأبي هريرة، وأحمد بن حنبل، وحكى أصحاب المقالات عن أبي الحسن الأشعري، وجماعة من أصحابه أنه رآه، ووقف بعض مشايخنا في هذا، وقال : ليس عليه دليل واضح، ولكنه جائز، ورؤية الله تعالى في الدنيا جائزة، وسؤال موسى إياها دليل على جوازها، أذ لا يجهل نبي ما يجوز ويمتنع على ربه^(٤).

(١) الشفا للقاضي عياض : ٢٠١/١.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/٣.

(٣) المصدر السابق نفسه ٨/٣ - ١٠.

(٤) شرح النووي على مسلم ٤/٣، وانظر الشفا للقاضي عياض ١٩٥/١ - ١٩٨.

الفصل التاسع

القدر

القدر - محركة ويضم - كالمقدار والطاقة ، كالقدر فيهما أقدار ، والقدرية جاهدوا القدر ، وقدر الله ذلك عليه يقدره ويقدره قدراً وقدراً وقدره عليه ، وله استقدر الله خيراً ، سألته أن يقدر له به ، وقدر الرزق : قسمه ، والقدر الغنى واليسار^(١) .

قال الرازي في مختار الصحاح : القدر ما يقدره الله من القضاء وقدر الشيء مبلغه ، وهو بسكون الدال وفتحها ، وهو في الأصل مصدر قال تعالى : ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾^(٢) أي عظموه حق تعظيمه ، ويقال : مالي عليه مقدرة ، بكسر الدال وفتحها ، أي قدرة ، ومنه قولهم : المقدرة تذهب الحفيظة ، ورجل ذو مقدرة بالضم أي ذو يسار ، وأما من القضاء والقدر فالمقدرة بالفتح لا غير^(٣) .

وقال الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات في غريب القرآن : القدر هو التقدير ، والقضاء هو الفصل والقطع ، وقد ذكر بعض العلماء أن القدر بمنزل المعد للكيل ، والقضاء بمنزلة الكيل ، وهذا كما قال أبو عبيدة لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، لما أراد الفرار من الطاعون بالشام ، أتفر من القضاء ؟ قال : أفر من قضاء الله إلى قدر الله ، تنبيهاً على أن القدر ما لم يكن قضاء فمرجو أن يدفعه الله ، فإذا قضى

(١) الفروز آبادي : القاموس المحيط ١١٤ / ٢ ، مطبعة فن الطباعة رزوين شلهوت ، ١١٣٥ هـ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٩١ .

(٣) المختار الصحاح ص ٥٢٣ .

فلا مدفع له^(١).

وأما تعريف القدر في الاصطلاح، فقال فيه الشريف الجرجاني: القدر تعلق الارادة الذاتية بالأشياء في أوقاتها الخاصة، فتعلق كل حال من أحوال الأعيان بزمان معين، وسبب معين، عبارة عن القدر. وخروج الممكنات من العدم إلى الوجود واحداً بعد واحد، مطابقاً للقضاء.

والقضاء في الأزل، والقدر فيما لا يزال، والفرق بين القدر والقضاء هو أن القضاء وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ مجتمعة، والقدر وجودها متفرقة في الأعيان بعد حصول شرائطها^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: القدر مصدر تقول: قدرت الشيء بتخفيف الدال وفتحها: أقدره بالكسر والفتح قدراً وقدراً إذا أحطت بمقداره، والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته^(٣).

إن مسألة القدر من المسائل الرئيسية التي بدأت بها المباحث الكلامية في الإسلام، وكانت مسألة أفعال العباد مشار جدل بين مختلف الفرق الإسلامية، ومذهب أهل السنة في عقيدة القدر هو أنما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن الله خالق كل شيء، ومحيط بكل شيء علماً، وأن ذلك لا يتعارض مع مسؤولية العبد وتكليفه جزائره ثواباً أو عقاباً، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.

إن الإيمان بالقدر خيره وشره أحد أركان الإيمان الستة، فقد أخرج الإمام مسلم

(١) المفردات في غريب القرآن ص ٤٠٧.

(٢) علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات ص ٢٢٠ - ٢٢١، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

(٣) فتح الباري ١/ ١١٨.

في صحيحه عن النبي ﷺ قوله : «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»^(١).

غير أنه إلى جانب ذلك ينبغي أن لا تغفل حقيقة مهمة دعا إليها رسول الله ﷺ وتمسك بها السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن اقتدى بهم على مر العصور، ألا وهي: أن القدر سر الله فلا نكشفه، كما قال الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(٢).

يقول الإمام أبو جعفر الطحاوي - رحمه الله -: وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فاحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً، ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مراهمه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾^(٣) فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين^(٤).

وتقدم الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه: أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ جلسوا عند باب من أبوابه فذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها، فقال ﷺ: إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضاً بل يصدق بعضه بعضاً فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم فردوه إلى عالمه^(٥).

ولهذا كان الصحابة رضوان الله عليهم يؤمنون بقدرة الله تعالى، وأنه خالق كل شيء، ويؤمنون بالقدر خيره وشره من الله، ولكن لا يخوضون فيه، إذا ذكر القدر

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٥٦.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٢٣.

(٤) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز الحنفي، ص ٢٧٦.

(٥) تقدم الحديث بتمامه في أول الفصل الثاني من هذا الكتاب.

أمسكوا كما علمهم رسول الله ﷺ.

وقال الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - في مسألة القدر : هذه مسألة قد استعصت على الناس ، فأنى يطيقونها ، هذه مسألة مقفلة قد ضل مفتاحها . فإن وجد مفتاحها علم ما فيها ، ولم يفتح إلا بمخبر من الله تعالى يأتي بما عنده ويأتي ببينة وبرهان .

وقال لقوم من القدرين جاءوا يجادلونه في القدر : أما علمتم أن الناظر في القدر كالناظر في شعاع الشمس كلما ازداد نظراً ازداد حيرة ؟ .

وفي نفس المعنى قال جعفر الصادق : إن الله تعالى أراد بنا شيئاً وأراد منا شيئاً فما أراد بنا طواه عنا ، وما أراد منا أظهره لنا ، فما بالناس نشتغل بما أراد بنا عما أراد منا ؟ .

وقد سأل بعض الناس الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن القضاء والقدر وصلته بالجزاء ، فأجابه علي بما يزيل الشبهة من غير خوض ، ثم ختم كلامه بقوله : إن الله أمر تخييراً ، ونهى تحذيراً ، وكلف تيسيراً ، ولم يعص مغلوباً ، ولم يرسل الرسل إلى خلقه عبثاً ، ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلاً ، ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار ^(١) .

يقول الشيخ محمد أبو زهرة معلقاً على هذا النص الذي نقله لنا : وإن الذي يستخلص من كلام الإمام علي بن أبي طالب الذي نقلناه آنفاً أن علينا أن نطيع الله تعالى فيما أمرنا به ، وأن نجتنب ما نهانا عنه ، وحسبنا في ذلك أننا نعلم ونحس ونشعر بأننا مختارون فيما نفعل ، وأننا في استطاعتنا أن نفعل وألا نفعل ، وأنه يكفي ذلك لنشعر بما يجب علينا ، وما لا يصح لنا ، إن الاشتغال عن ذلك بتعرف أمر مغلق قد ضاع مفتاحه لا يجدي فتيلاً ^(٢) .

(١) اقتباس من الآية رقم ٢٧ من سورة ص .

(٢) العقيدة الإسلامية ، للشيخ محمد أبو زهرة ، ص ٥١ - ٥٥ ، نشر مجمع البحوث الإسلامية ١٩٦٩ م ، وانظر : شرح العقيدة الطحاوية ، المرجع السابق ص ١٥٣ - ١٥٥ ، ونشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ٢٤٠ / ١ للدكتور علي سامي النشار ، نشر دار المعارف .

عموم القدر:

إن الإيمان بعموم القدر هو مذهب أهل السنة الثابت بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وهذا العموم يتضمنه قوله ﷺ «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»، ومعنى ذلك أن كل ما يقع من خير وشر^(١)، كفر أو إيمان، طاعة كان أو معصية، إنما هو مراد الله تعالى داخل في قضائه وقدره، ولا يتنافى هذا، أعني إرادة الله للكفر والمعاصي قدراً وكوناً مع كونه سبحانه لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل ينهى عنها لأن مفهوم الإرادة هو التخصيص والترجيح، وهذا يخالف معنى الأمر والمحبة والرضا، ويوضح لنا شارح العقيدة الطحاوية هذه القضية فيقول: وأما أهل السنة فيقولون: إن الله وإن كان يريد المعاصي قدراً، فهو لا يحبها ولا يرضاها، ولا يأمر بها، بل يبغضها ويسخطها وينها عنها، وهذا قول السلف قاطبة، فيقولون: ما شاء الله كان، ومالم يشأ لم يكن.

والمحققون من أهل السنة يقولون: الإرادة في كتاب الله نوعان:

١ - إرادة قدرية كونية:

وهي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾^(٣)، وقوله تعالى عن نوح عليه السلام ﴿وَلَا

(١) إذا قدر الله على الإنسان شراً فلإنما هو شر بالنسبة إلى الإنسان نفسه، بسبب ذنوبه وجهله، وأما بالنسبة إلى الله عز وجل فإن ذلك خير محض لأنه جار على مقتضى حكمته وعدله، وهذا هو الذي تؤيده الأدلة، وهو قول أهل السنة، فكل ما يتلى به العبد من الذنوب فهي عقوبة له على ذنوب قبلها، فالذنب يكسب الذنب، انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص ٤٩٧، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٨ / ٦٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٣.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢٥.

يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴿١﴾ .

٢ - إرادة دينية أمرية شرعية:

وهي المتضمنة لمحبة الله تعالى ورضاه، كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (٤).
 وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٢٦) وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا (٢٧) يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا (٣)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (٤).

فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح، هذا يفعل مالا يريد به الله، أي لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به.

وأما الإرادة الكونية: فهي الإرادة المذكورة في قول المسلمين: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن».

والفرق ثابت بين إرادة المريد أن يفعل، وبين إرادته من غيره أن يفعل، فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلاً فهذه الإرادة معلقة بفعله وإذا أراد من غيره أن يفعل فعلاً فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول للناس، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى، فالله تعالى إذا أمر العباد بأمر فقد يريد إعانة المأمور على ما أمر به، وقد لا يريد ذلك، وإن كان مريداً منه فعله (٥).

فجملة القول إذن أن هناك فرقاً بين ما يراد بنا وما يراد منا، فالأول منوط بإرادة الله وحده لا دخل لنا فيه، والثاني لنا بإزائه قدرة واختيار ومن ثم كانت المؤاخظة والجزاء ثواباً وعقاباً.

(١) سورة هود، الآية: ٣٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٣) سورة النساء، الآيات: ٢٦-٢٨.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

(٥) شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق، ١١٦-١١٧.

أفعال الإنسان تسند إليه حقيقة:

مذهب أهل السنة والجماعة أن أفعال العباد الاختيارية تسند إليهم حقيقة والله خالفهم وخالق أفعالهم وهذا هو الذي تدل له الآيات القرآنية الكريمة .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : والعباد فاعلون حقيقة ، والله خلق أفعالهم ، فالعبد هو المؤمن والكافر ، والبر والفاجر ، والمصلي ، والصائم ، وللعباد قدرة على أعمالهم ، ولهم إرادة ، والله خالقهم وإرادتهم ، كما قال تعالى : ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (١) .

قال العلامة محمد خليل هراس في شرحه للعقيدة الواسطية ما نصه : وخلاصة مذهب أهل السنة والجماعة في القدر وأفعال العباد ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة من أن الله سبحانه وتعالى هو الخالق لكل شيء ، من الأعيان والأوصاف ، والأفعال ، وغيرها ، وأن مشيئته تعالى عامة شاملة لجميع الكائنات ، فلا يقع منها شيء إلا بتلك المشيئة ، وأن خلقه سبحانه الأشياء بمشيئته إنما يكون وفقاً لما علمه منها بعلمه القديم ، ولما كتبه وقدره في اللوح المحفوظ ، وإن للعباد قدرة وإرادة تقع بها أفعالهم ، وأنهم الفاعلون حقيقة لهذه الأفعال ، بمحض اختيارهم ، وأنهم لهذا يستحقون عليها الجزاء ، إما بالمدح والمثوبة وإما بالذم والعقوبة ، وأن نسبة هذه الأفعال إلى العباد فعلاً لا ينافي نسبتها إلى الله إيجاداً وخلقاً ؛ لأنه هو الخالق لجميع الأسباب التي وقعت بها (٢) .

إن هناك فرقاً واضحاً بين أفعال الإنسان الاختيارية كالمشي والمجيء والأكل والشرب ، وبين الأفعال الاضطرارية كالرعدة والربض الدم ، فهذه لا دخل للعبد فيها ، أما الأولى فالعبد هو الذي يحدث الفعل باختياره ، ولا منافاة بين كون

(١) سورة التكوين ، الآيتين : ٢٨ - ٢٩ .

(٢) شرح العقيدة الواسطية ص ١٥١ .

العبد محدثاً لفعله وكون هذا الاحداث وجب وجوده بمشيئة الله عز وجل ، كما قال تعالى : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۖ ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۖ ﴾ (١) .

فقوله : ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۖ ﴾ إثبات للقدر بقوله : ﴿ فَأَلْهَمَهَا ۖ ﴾ وإثبات لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إليه ليعلم أنها هي الفاجرة والمتقية .

وقوله بعد ذلك : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۖ ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ۖ ﴾ (٢) إثبات أيضاً لفعل العبد ونظائر ذلك كثير (٣) .

إن الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث البوية الشريفة كلها تدل على عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في هذا الكون ، من الأعيان ، والأفعال ، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة ، وأنهم يستحقون عليها المدح والذم ، وهذا هو الواقع في نفس الأمر ، فإن العبد إذا عمل خيراً أو شراً كان هو الفاعل لذلك الخير أو ذلك الشر ، وقد وقع فعله ذلك باختياره ، وهو يحس ضرورة أنه غير مجبور على الفعل أو الترك ، وقد جاء التصريح في القرآن الكريم بنسبة الأفعال الحسنة والسيئة إلى العباد ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۖ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۖ ﴿٦﴾ فَسَنِيَرُهُ لِيُسْرَى ۖ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۖ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۖ ﴿٩﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۖ ﴾ (٤) .

فالإعطاء ، والتقوى ، والتصديق بالحسنى ، والبخل ، والاستغناء ، والتكذيب بالحسنى ، كل ذلك أثر من عمل العبد ، وإن كان كله من خلق الله عز وجل .

يقول الشيخ عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي - رحمه الله - إن العبد إذا صلى وصام وفعل الخير أو عمل شيئاً من المعاصي كان هو الفاعل لذلك العمل الصالح ،

(١) سورة الشمس ، الآيتين : ٧ - ٨ .

(٢) سورة الشمس ، الآيتين : ٩ - ١٠ .

(٣) انظر شرح العقيدة الطحاوية ، المرجع السابق ص ٤٣٦ - ٤٣٧ .

(٤) سورة الليل ، الآيات : ٥ - ١٠ .

وذلك العمل السيء، وفعله المذكور بلا ريب قد وقع باختياره، وهو يحس ضرورة أنه غير مجبور على الفعل أو الترك، وأنه لو شاء لم يفعل، وكان هذا هو الواقع، فهو الذي نص الله عليه في كتابه العزيز، ونص عليه رسوله ﷺ حيث أضاف الأعمال صالحها وسيئها إلى العباد، وأخبر أنهم الفاعلون لها، وأنهم ممدوحون عليها، إن كانت صالحة ومثابون، وملومون عليها إن كانت سيئة، ومعاقبون^(١). وقد أشار المفكر الإسلامي العظيم الشيخ محمد قطب - حفظه الله - إلى هذا المعنى بقوله: إن حتمية السنن الربانية لا تفرض سلوكاً قهرياً معيناً على الإنسان، ولا تقع بمعزل عن إرادته، وإنما تفرض نتائج حتمية على السلوك الذي يتخذه الإنسان باختياره^(٢). يتضح مما سبق كله أن أفعال الإنسان الاختيارية تسند إليه حقيقة لا مجازاً، وأنها واقعة منه باختياره، وأنه إذا شاء فعل وإذا شاء ترك، وأن ذلك ثابت عقلاً وحساً وشرعاً ومشاهدة، والله أعلم.

(١) شرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد خليل هراس، ص ١٤٩.

(٢) راجع المذاهب الفكرية المعاصرة، ص ٤٧٠، دار الشروق.

المخالفون للسلف في عقيدة القدر

ما تقدم هو مذهب السلف في الإيمان بالقدر خيره وشره من الله سبحانه وتعالى، وقد خالفهم في هذا الاعتقاد بعض الفرق الإسلامية، ذلك أن فرق المتكلمين في مسألة القضاء والقدر كان يتوزعها اتجاهان قبل بروز مذهب الأشعري^(١)، اتجاه الجبرية من جهة، واتجاه القدرين والمعتزلة من جهة أخرى.

وفيما يلي عرض لآراء هذه الطوائف والرد عليها:

* رأي الجبرية:

يرى الجبرية أن الإنسان مجبور على كل ما يفعله، لا إرادة له فيه ولا اختيار، بل هو كالريشة في مهب الرياح، تحركها ولا تحرك نفسها، وإنما تنسب الأفعال إليه مجازاً مثل قول القائل: تحركت الشجرة وليس للشجرة اختيار فيما ينسب إليها، بل تتحرك بإرادة الله عز وجل وخلق له لذلك فيها، فالإنسان عندهم مجبور في كل ما يجري عليه، والتكليف جبر، والجزاء الأخروي جبر^(٢).

واستدلوا لما ذهبوا إليه بقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾^(٣)، فنفى الله عن نبيه الرمي وأثبت له نفسه سبحانه وتعالى، فدل ذلك على أنه لا صنع للعبد.

(١) «يرى الأشعري أن الإنسان لا يستطيع إحداث شيء ولكنه يقدر على الكسب، وهو ما يعرف بنظرية الكسب عند الأشاعرة التي عبر عنها أحمد المقري بقوله:

نعم له كسب يكلف شرعاً ولا تأثير منه يؤلف

ويرى الأشاعرة أن الفعل ينسب لله خلقاً واختراعاً، وللعبد كسباً واقتراحاً فلا استحالة في دخوله تحت قدرتين لاختلاف جهة التعلق أعني الخلق والكسب»، إضاءة الدجنة في اعتقاد زهل السنة لأحمد المقري بشرح محمد أحمد الشنقيطي، ص ٣١، وأم البراهين لمحمد بن يوسف السنوسي مع حاشية الدسوقي، ص ٩٢، وتاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة، ص ١٦٦-١٩٨.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق، ص ٤٣٣.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ١٧.

وقالوا: ليس الجزء مرتباً على العمل، مستدلين على ذلك بقوله ﷺ «لن يدخل الجنة أحد بعمله، قالوا ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته» (١).

وأدلة الجبرية مردودة بالنقل والعقل.

فقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ دليل عليهم؛ لأن الله عز وجل أثبت لرسوله ﷺ رمياً بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ فعلم أن المثبت غير المنفي، فالمعنى، وما أصبت إذ حذف ولكن الله أصاب.

وأما ترتب الجزء على العمل فقد ضلت فيه الجبرية؛ لأن المنفي في الحديث هو العوض، فالباء التي في قوله ﷺ: «لن يدخل أحد الجنة بعمله» باء العوض (٢).

وقد رد علماء السنة على الجبرية بالعقل والنقل قديماً وحديثاً، ومن ردوا عليهم برود قوية وجريئة الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي - رحمه الله -، ومن ذلك ما ذكره في كلامه على قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ (٣). حيث قال: بعد أن بين أن الإرادة الكونية لا تستلزم الرضى، وحاصل هذا أن الله تبارك وتعالى قدر مقادير الخلق، قبل أن يخلق الخلق، وعلم أن قوماً صائرون إلى الشقاء، وقوماً صائرون إلى السعادة، فريق في لجنة وفريق في السعير، وأقام الحجة على الجميع ببعث الرسل وتأيدهم بالمعجزات، التي لا تترك في الحق لبساً، فقامت عليهم حجة الله في أرضه بذلك، ثم إنه تعالى وفق من شاء توفيقه ولم يوفق من سبق لهم في علمه الشقاء الأزلي، وخلق لكل واحد منهم قدرة وإرادة يقدر بها على تحصيل الخير والشر، وصرف قدرتهم

(٢) متفق عليه، انظر صحيح البخاري مع الفتح ٢٤٩/١١، وصحيح مسلم ٢١٩٦/٤.

(٣) راجع شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق ص ٤٣٥.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٢٠.

وإرادتهم بقدرته، وإرادته، إلى ما سبق لهم في علمه من أعمال الخير المستوجبة للسعادة، وأعمال الشر المستوجبة للشقاء، فأتوا كل ما أتوا، وفعلوا كل ما فعلوا طائعين، مختارين، غير مجبورين، ولا مقهورين ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(١)، وادعاء أن العبد مجبور لا إرادة له ضروري السقوط عند عامة العقلاء، ومن أعظم الضروريات الدالة عليه أن كل عاقل يعلم أن بين الحركة الاختيارية والحركة الاضطرارية كحركة المرتعش فرقاً ضرورياً لا ينكره عاقل^(٢).

الاحتجاج بالقدر:

إن بعض الناس - وخاصة الزنادقة والعوام - إذا أمروا بمعروف أو نهوا عن منكر، أو اقترفوا معصية لجأوا إلى الاعتذار بالقدر لدفع اللوم والمؤاخذه، والتنصل من المسؤولية مستنديين إلى أن ذلك وقع بمشيئة الله عز وجل وإرادته.

والاحتجاج بالقدر بهذا المعنى باطل في العقل والشرع، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - لا بد أن يؤمن العبد بقضاء الله وقدره، وأن يوقن بشرع الله وأمره، فمن نظر إلى الحقيقة القدرية وأعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد، كان مشابهاً للمشركين، ومن نظر إلى الأمر والنهي وكذب بالقضاء والقدر، كان مشابهاً للمجوسيين، ومن آمن بهذا وبهذا فإذا أحسن حمد الله تعالى، وإذا أساء استغفر الله تعالى، وعلم أن ذلك بقضاء الله وقدره فهو من المؤمنين، فإن آدم عليه السلام لما أذنّب تاب فاجتباه ربه وهداه، وإبليس أصر واحتج، فلعنه الله وأقصاه، فمن تاب كان آدمياً ومن أصر واحتج بالقدر كان إبليسياً، فالسعداء يتبعون آباءهم، والأشقياء يتبعون عدوهم إبليس^(٣).

(١) سورة التكويد، الآية: ٢٩.

(٢) أضواء البيان ٧/ ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٣) مجموع الفتاوى ٨/ ٦٤.

وقد تحدث شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة القضاء والقدر عن هذا الموضوع باستفاضة قائلاً:

ومن لم يقر بأمر الله ونهيه ووعدته ووعيده بل ترك ذلك محتجاً بالقدر، فهو أكفر ممن آمن ببعض وكفر ببعض.

ثم يستدل على بطلان الاحتجاج بالقدر بعدة أوجه، حاصلها ما يلي:

١- لو كان القدر حجة للعبد في فعل المحرمات وترك الواجبات لزمه أن لا ينكر على من يظلمه ويشتمه ويأخذ ماله ويفسد حريمه ويضرب عنقه ويهلك الحرث والنسل وهذا غير مقبول عقلاً.

٢- لو كان القدر حجة للعبد للزم أن يكون إبليس وفرعون وقوم نوح وقوم هود، وكل من أهلكه الله بذنوبه معذورين، وهذا من الكفر الذي اتفق عليه أرباب الملل.

٣- لو جاز الاحتجاج بالقدر للزم عدم التفرقة بين المؤمن والكافر والمطيع والعاصي، واللازم باطل بدليل قوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾^(٢).

٤- لو كان الاعتذار بالقدر مقبولاً لبطلت الحكمة في العقوبات والحدود وتعطلت الأوامر والنواهي، فلم يعذب الله أحداً لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولم يقطع سارق، ولا قتل قاتل، ولا أقيم حد على ذي جريمة، ولا جاهد في سبيل الله،

(١) سورة ص، الآية: ٢٨.

(٢) سورة الجاثية، الآية: ٢١.

ولا أمر بمعروف، ولا نهى عن منكر^(١).

والى جانب هذه الوجود، فقد صرح القرآن الكريم بدم الكفار والعصاة لاحتجاجهم بالقدر على الكفر والشرك، وذلك في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾^(٢).

فأحسن ما جاء في تفسير هذه الآية ونحوها أن الله عز وجل ذم المشركين وأنكر عليهم قولهم؛ لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته، وقالوا: لو كره ذلك وسخطه لما شاءه، فجعلوا مشيئته دليل رضاه، فرد الله عليهم ذلك، أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئته تعالى لشركهم دليل على أمره به... أو أنكر عليهم معارضة شرعه وأمره الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره دافعين بها لشرعه، كفعل الزنادقة والجهال إذا أمروا أو نهوا احتجوا بالقدر، ويشهد لهذا قوله تعالى في الآية: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٣) فعلم أن مرادهم التكذيب^(٤).

رأي القدرين والمعتزلة:

يأتي رأي القدرين والمعتزلة على النقيض من ذهب الجبرية، حيث يرى المعتزلة أن في مذهب الجبرية إخلالا بالعدل الإلهي، فليس من العدل في نظر المعتزلة أن

(١) رسالة القضاء والقدر ٢/ ٩٠ - ٩٢، ضمن مجموعة الرسائل الكبرى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، [د، ت].

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٤٨.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق، ص ١٥٤.

يخلق الله المعصية في العبد ثم يعاقبه عليها، ولا أن يخلق الطاعة فيه ثم يشبه عليها، وإنما العدل أن يجزيه على فعله ثواباً وعقاباً لا على فعل غيره فيه، ومن هنا قالوا بأن الله خلق في العبد القدرة، وأنه بهذه القدرة يخلق أفعاله الاختيارية خيراً كانت أو شراً، ويختارها بمشيئته، فلا تتعلق بها مشيئة الله عز وجل، وقدرته، لا خلقاً ولا اختياراً.

يقول القاضي عبد الجبار: إن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم وأنهم المحدثون لها^(١).

وقد أنكر غلاة المعتزلة أن الله كان عالماً في الأزل وقالوا إن الله تعالى لا يعلم أفعال العباد حتى يفعلوا - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً -^(٢).

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرية إنكار كون الباري عالماً بشيء من أعمال العباد، قبل وقوعها منهم، وإنما يعلمها بعد كونها.

قال القرطبي وغيره: قد انقرض هذا المذهب ولا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين، والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدرة لهم، وواقعة منهم على جهة الاستقلال وهو مع كونه مذهباً باطلاً فهو أخف من المذهب الأول^(٣).

ويرى القدرية والمعتزلة في قولهم بخلق العبد لأفعاله الاختيارية وجزائه عليها تطبيقاً للعدل الإلهي، ونفيًا للظلم عن الله عز وجل، وقد قال جمهور المعتزلة وهم القدرية إن الرب لا يقدر على عين مقدور العبد، واختلفوا هل يقدر على مثل

(١) شرح الأصول الخمسة، ص ٢٢٣.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق، ص ٢٤٢.

(٣) فتح الباري ١/ ١١٩.

مقدوره؟ فأثبتته البصريون كأبي علي وأبي هاشم، ونفاه البغدايون الكعبي وأتباعه^(١).

ومما استدل به القدرية على مذهبهم الفاسد قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^(٢)، ثم قالوا: والجزاء مرتب على العمل ترتيب العوض، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٣)، وقال: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٤).

وهذا الاستدلال مردود عليهم، فقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ فمعنى الآية أحسن المصورين المقدرين، والخلق يذكر ويراد به التقدير، يدل لذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٥)، أي كل شيء مخلوق، فدخلت أفعال العباد في عموم كل^(٦).

وأما الباء التي في قوله: ﴿جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وغيرها من الآيات، فهي باء السبب، أي بسبب عملكم، والله عز وجل خالق الأسباب والمسببات فرجع الكل إلى محض فضل الله تعالى ورحمته^(٧).

قال ابن حجر، قال القرطبي: وأما المتأخرون منهم - أي القدرية - فأنكروا تعلق الإرادة بأفعال العباد، فراراً من تعلق القديم بالمحدث، وهم مخصومون بما قاله

(١) شرح العقيدة الواسطية، المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ١٤.

(٣) سورة السجدة، الآية: ١٧، والاحقاف، الآية: ١٤، والواقعة، الآية: ٢٤.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٤٢.

(٥) سورة الرعد، الآية: ١٨.

(٦) شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق، ص ٤٣٥.

(٧) المرجع السابق نفسه، ص ٤٣٦.

الشافعي: إن سلم القدري العلم خصم. يعني يقال له: أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم، فإن منع وافق أهل السنة، وإن أجاز لزمه تسمية الجهل، تعالى الله عن ذلك^(١).

وفي الحقيقة أن قول المعتزلة بإدخال كلام الله عز وجل وهو صفة من صفاته، في عموم قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٢) وإخراج أفعال العباد من هذا العموم، أم غريب جداً؛ لأن هذا العموم لا يدخل فيه إلا ما هو مخلوق، وصفات الله عز وجل غير مخلوقة، فيستحيل دخولها فيه، ويدخل فيه سائر المخلوقات.

ويكفي في فساد مذهب القدرية أنهم جعلوا العباد خالقين مع الله عز وجل فإن من زعم خالقاً غير الله تعالى فقد أشرك، فكيف بمن زعم أن كل أحد يخلق فعله؟ ولهذا كانت القدرية مجوس هذه الأمة.

روى أبو داود عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «القدرية مجوسي»^(٣)، هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم»^(٤).

وروى أبو داود أيضاً عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون لا قدر من مات منهم فلا

(١) فتح الباري ١/ ١١٩.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٦٢.

(٣) قال الخطابي: إنما جعلهم مجوساً لمضاهاة مذهبهم الموحس في قولهم بالأصلين: وهما النور والظلمة، يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة، فصاروا ثانوية، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله عز وجل والشر إلى غيره، والله سبحانه خالق الخير والشر، لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته وخلقه، الشر شراً في الحكمة كخلقه الخير خيراً والأمران معاً مضافان إليه خلقاً وإيجاداً، وإلى الفاعلين لهما من عباده فعلاً واكتساباً، راجع معالم السنن مع سنن أبي داود ٥/ ٦٦.

(٤) سنن أبي داود ومعها معالم السنن للخطابي ٥/ ٦٦ - ٦٧.

تشهدوا جنازته، ومن مرض منهم فلا تعودوهم وهم شيعة الدجال وحق على الله أن يلحقهم بالدجال»^(١).

وروى أبو داود أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا تجادلوا أهل القدر ولا تفاتحوهم»^(٢).

وروى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية»^(٣).

تم الكتاب بحمد الله تعالى، ، ،

(١) المصدر السابق نفسه ٦٧/٥.

(٢) المصدر السابق نفسه ٨٤/٥.

(٣) أخرجه الإمام الترمذي في جامعه، ٣/٣٠٨، وقال: وفي الباب عن عمر وابن عمر ورافع بن خديج، هذا حديث حسن غريب.

مصادر ومراجع البحث:

* ابن أبي العز: صدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الدمشقي،
ت ٧٩٢هـ.

١- شرح العقيدة الطحاوية، حققها جماعة من العلماء، وخرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الرابعة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩١هـ، وطبعة دار الفكر العربي.

* ابن الأثير: المبارك بن محمد الشيباني، ت ٦٠٦هـ.

٢- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وظاهر أحمد الزاوي، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.

* ابن بطوطة: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي، ت ٧٧٩هـ.

٣- رحلة ابن بطوطة، دار الفكر، بيروت، [د. ت].

* ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت ٧٢٨هـ.

٤- الفتاوى الحموية الكبرى، تقديم عبد الرزاق حمزة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية ١٤٠٣هـ.

٥- الفرقان بين الحق والباطل، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الأولى، مكتبة دار البيان، دمشق، بيروت ١٤٠٥هـ.

٦- الرسالة التدمرية، الطبعة الثالثة، نشر قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، ١٤٠٠هـ.

٧- النبوات، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ.

٩- العقيدة الواسطية مع شرحها، للشيخ محمد خليل هراس، الطبعة الرابعة، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام.

- ١٠ - كتاب الإيمان، تحقيق هاشم محمد الشاذلي، دار الحديث بجوار إدارة الأزهر القاهرة، [د. ت].
- ١١ - الرسالة الاكملية فيما يجب لله من صفات الكمال، تقديم أحمد حمدي إمام، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤٠٣ خ.
- ١٢ - بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية أو نقض تأسيس الجهمية، تصحيح وتكميل وتعليق محمد عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة ١٣٩٢ هـ.
- ١٣ - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية وبهامشه بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، الناشر مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، [د. ت].
- ١٤ - التفسير الكبير، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- ١٥ - رسالة القضاء والقدر ضمن مجموعة الرسائل الكبرى، دار التراث العربي، بيروت [د. ت].
- * ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن بن الجوزي، ت ٥٩٧ هـ.
- ١٦ - تلبيس إبليس، تصحيح وتعليق إدارة الطباعة المنيرية بمساعدة بعض علماء الأزهر، طبعة دار الفكر، [د. ت].
- ١٧ - مناقب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي والدكتور علي محمد عمر، الطبعة الأولى، مكتبة الحانجي بمصر، ١٣٩٩ هـ.
- * ابن حجر: أحمد بن محمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢ هـ.
- ١٨ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، الطبعة السلفية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع [د. ت]، ودار إحياء التراث العربي ببيروت.
- ١٩ - نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر مع شرحه، راجعه وقدم له الدكتور عوض وعلق عليه محمد غياث الصباغ، الطبعة الثانية، مكتبة الغزالي، دمشق، ١٤١٠ هـ.

- * ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد، ت ٤٥٦هـ.
- ٢٠- الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصر والدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الجليل، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- * ابن خلدون: عبد الرحمن بن خلدون المغربي، ت ٨٠٨هـ.
- ٢١- المقدمة، الطبعة الخامسة، دار القلم بيروت، ١٩٨٤م.
- * ابن رجب: عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد، ت ٧٩٥هـ.
- ٢٢- فضل علم السلف على الخلف، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، الطبعة الأولى، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٠٤هـ.
- * ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، ت ٤٦٣هـ.
- ٢٣- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية.
- ٢٤- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، طبعة دار الفكر بيروت، [د. ت].
- * ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الأندلسي، ت ٥٤٣هـ.
- ٢٥- قانون التأويل، تحقيق محمد السليمان، الطبعة الأولى، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- * ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن وهبة الله بن عساكر، ت ٥٧١هـ.
- ٢٦- تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، تقديم وتعليق، محمد زاهد الكوثري، الناشر، دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٩٩هـ.
- * ابن قيم الجوزية: شمس الدين محمد الزرعي، ت ٧٥١هـ.
- ٢٧- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة [د. ت].

- * ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن كثير، ت ٧٧٤هـ.
- ٢٨- تفسير القرآن العظيم، طبعة دار المعرفة بيروت، وطبعة مكتبة العلوم والحكم، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ.
- * ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، ت ٢٧٥هـ.
- ٢٩- سنن ابن ماجه، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- * ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، ت ٧١١هـ.
- ٣٠- لسان العرب، نسخة مصورة عن طبعة بولاق معها تصويبات وفهارس متنوعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة [د. ت].
- * أبو داود: سليمان بن الأشعث، ت ٢٧٥هـ.
- ٣١- سنن أبي داود ومعه كتاب معالم السنن للخطابي وهو شرح عليه، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، دار الحديث، طباعة ونشر وتوزيع حمص سورية، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ.
- * أبو القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، ت ٤١٨هـ.
- ٣٢- أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم، تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٢هـ.
- * أبو المظفر السمعاني: منصور بن أحمد بن عبد الجبار المعروف بالسمعاني، ت ٤٨٩هـ.
- ٣٣- الانتصار لأهل الحديث، تلخيص السيوطي في صون المنطق، تحقيق الدكتور علي سامي النشار، والسيدة سعاد عبد الرزاق، الطبعة الثانية، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ١٣٨٩هـ.

* أحمد بن حجر آل أبو طامي :

٣٤- العقائد السلفية بأدلتها العقلية والعقلية، الطبعة ١٣٩٠هـ.

* أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت ٢٤١هـ.

٣٥- المسند وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، فهرس محمد ناصر الدين لرواته من الصحابة، الطبعة الخامسة، المكتب الإسلامي بيروت، ١٤٠٥هـ، وطبعة دار المعارف بمصر، ١٣٧٠هـ تحقيق أحمد محمد شاكر.

* أحمد محمد شاكر :

٣٦- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، تقديم محمد عبد الرزاق حمزة، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

* أحمد محمود عبد الوهاب :

٣٧- خبر الواحد وحجته، رسالة ماجستير مكتوبة على الآلة الكاتبة، قدمت في قسم الدراسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مكة المكرمة.

* أحمد بن محمد الصاوي الخلوتي، ت ١٢٤١هـ.

٣٨- حاشية على تفسير الجلالين، دار الفكر ١٣٩٣هـ.

* الأشعري: أبو الحسن علي بن إسماعيل، ت ٣٢٤هـ.

٣٩- الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، الطبعة الثانية، مركز شؤون الدعوة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٥هـ.

٤٠- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية ١٣٨٩هـ.

* الأصفهاني: الحسين بن محمد الأصفهاني، ت ٥٠٢هـ.

٤١- المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة بيروت

[د.ت.]

* الأمين الحاج :

٤٢ - حجية أحاديث الآحاد في الأحكام والعقائد، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الحديثة جدة، ١٤١٠هـ.

* باب بن الشيخ سيدي، ت ١٣٤٢هـ.

٤٣ - عقيدة مخطوط عندي صورة منه.

٤٤ - الذكر المشروع وغير المشروع، مخطوط شخصي.

* البخاري : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت ٢٥٦هـ.

٤٥ - صحيح البخاري، دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت [د.ت]، وصحيح البخاري مع شرحه فتح الباري، الطبعة السلفية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع [د.ت]، ودار إحياء التراث العربي.

٤٦ - خلق أفعال العباد، ضمن كتاب العقائد السلفية، تحقيق علي سامي النشار، وعمار جمعي الطالبي، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧١م.

* بداه بن البصيري.

٤٧ - الدر النضيد في علم الكلام وحقيقة التوحيد، مخطوط عندي صورة منه.

٤٨ - تنبيه الخلف الحاضر على أن تفويض السلف لا ينافي الإجراء على الظواهر، الطبعة الأولى، نواكشوط، ١٤١٠هـ.

* البغدادي : عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، ت ٤٢٦هـ.

٤٩ - الفرق بين الفرق، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت [د.ت].

* الترمذي : محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت ٢٧٩هـ.

٥٠ - سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح، أشرف على طبعه وراجع أصوله وصححه

عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر محمد عبد المحسن الكتبي، صاحب

المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، مطبعة الفجالة الجديدة، وطبعة دار الفكر

بيروت، ١٣٩٨هـ، بمراجعة عبد الرحمن محمد عثمان.

* الجرجاني: علي بن محمد بن علي، ت ٨١٦هـ.

٥١ - التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

* الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، ت ٣٩٣هـ.

٥٢ - الصحاح في اللغة والعلوم، تقديم عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف نديم مرعشيلي وأسامة مرعشيلي، الطبعة الأولى دار الحضارة العربية بيروت.

* الخطابي: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، ت ٣٨٨هـ.

٥٣ - رسالة الغنية عن الكلام نشر السيوطي في صون المنطق للسيوطي.

٥٤ - كتاب معالم السنن شرح على سنن أبي داود، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، طباعة ونشر وتوزيع، حمص سورية، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ.

* الخازن: علاء الدين علي بن محمد، ت ٧٢٥هـ.

٥٥ - تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل وبهامشه تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل، دار الفكر، [د.ت].

* الخطيب البغدادي: أحمد بن علي، ت ٤٦٣هـ.

٥٦ - رسالة الصفات، نسخة مصورة عن مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق، تحت رقم [١٦ مجاميع].

* الدسوقي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الدسوقي، ت ١٢٣٠هـ.

٥٧ - شرح على أم البراهين للسنوسي، دار إحياء الكتب العربية لأصحابها، عيسى البابي الحلبي وشركاه [د.ت].

* الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت ٧٤٨هـ.

٥٨ - تذكرة الحفاظ، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت [د.ت].

٥٩ - العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها، تقديم وتصحيح عبد الرحمن محمد عثمان، المطبعة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٣٨٨ هـ.

* الرازي: فخر الدين محمد بن عمر الرازي القرشي، ت ٦٠٦ هـ.

٦٠ - تفسير الرازي، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، طهران.

* سفر بن عبد الرحمن الحوالي.

٦١ - مناهج الأشاعرة في العقيدة، الطبعة الأولى، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٧ هـ.

* السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت ٩١١ هـ.

٦٢ - صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، تحقيق الدكتور علي سامي النشار والسيدة سعاد عبد الرزاق، الطبعة الثانية، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ١٣٨٩ هـ.

* الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، ت ٧٩٠ هـ.

٦٣ - الاعتصام، دار المعرفة، بيروت [د. ت.]، ١٤٠٢ هـ.

* الشهرستاني: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني، ت ٥٤٨ هـ.

٦٤ - الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤ هـ.

٦٥ - نهاية الإقدام في علم الكلام، الطبعة بدون ذكر مكان ولا تاريخ.

* الشوكاني: محمد بن علي الشوكاني، ت ١٢٥٠ هـ.

٦٦ - التحف في مذاهب السلف، تقديم وتعليق سليم بن عيد الهلالي، وعلي حسن علي عبد الحميد، مكتبة ابن الجوزي، الأحساء، ١٤٠٩ هـ.

٦٧ - فتح القدير في التفسير، طبعة بيروت [د. ت.]، ومصطفى البابي الحلبي، وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٣ هـ.

* صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان :

٦٨ - نظرات وتعقيبات على مافي كتاب السلفية لمحمد سعيد رمضان من الهفوات ،
الطبعة الثانية ، الرياض ، ١٤١١ هـ .

* صلاح عبد العليم إبراهيم .

٦٩ - العقيدة في ضوء القرآن الكريم ، طبعة .

* الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، ت ٣١٠ هـ .

٧٠ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبعة الثالثة ، شركة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده بمصر ، ١٣٨٨ هـ .

* الطحاوي : أبو جعفر أحمد بن محمد ، ت ٣٢١ هـ .

٧١ - العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن العز الحنفي ، حققها وراجعها جماعة من
العلماء ، وخرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ،
بيروت ، ١٣٩١ هـ .

* عبد الجبار بن أحمد ، ت ٤١٥ هـ .

٧٢ - شرح الأصول الخمسة ، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم ، تحقيق الدكتور
عبد الكريم عثمان ، الطبعة الأولى ، مكتبة وهبة القاهرة ، ١٣٠٤ هـ .

* عبد الرحمن بن أحمد عضد الدين الإيجي ، ت ٧٥٦ هـ .

٧٣ - المواقف في علم الكلام ، عالم الكتب ، بيروت [د . ت] .

* عبد الغني الدقر .

٧٤ - الإمام مالك بن أنس ، دار القلم ، الطبعة الثانية دمشق ، ١٤١٠ هـ .

* عبد الكريم بن منصور السمعاني ، ت ٦١٥ هـ .

٧٥ - الأنساب ، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب
العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ .

* علي سامي النشار .

٧٦- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، نشر دار المعارف .

* علي بن سلطان بن محمد الهروي المعروف بالقاري، ت ١٠١٤هـ .

٧٧- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مكتبة امدادية ملتان باكستان [د. ت.] .

٧٨- ضوء المعالي على منظومة بدء الأمالي، تحقيق عبد اللطيف صالح فرفور، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف .

* عمر الأشقر .

٧٩- العقيدة في الله، الطبعة الخامسة، مكتبة الفلاح الكويت، ١٩٨٤م .

* عياض : أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، ت ٥٤٤هـ .

٨٠- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، تحقيق عبد القادر الصحراوي، وآخرون .

٨١- الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت [د. ت.] .

* الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد، ت ٥٠٥هـ .

٨٢- إجماع العوام عن علم الكلام، طبعة صبيح .

٨٣- الاقتصاد في الاعتقاد، طبعة صحيح .

* الفيروز آبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ت ٨١٧هـ .

٨٤- القاموس المحيط، تحقيق مكتب التراث بمؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ، ومطبعة فن الطباعة زروين شلهون، ١١٣٥هـ .

* القرطبي : محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ت ٦٧١هـ .

٨٥- الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة،

١٣٨٧هـ .

* محمد أحمد أبو زهرة .

٨٦- تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي [د.ت.] .

٨٧- العقيدة الإسلامية، نشر مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٦٩م .

* محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي :

٨٨- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، طبعة عالم الكتب، بيروت [د.ت.] .

٨٩- منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، طبعة الجامعة الإسلامية ١٤٠٠هـ .

٩٠- آداب البحث والمناظرة، طبعة دار ابن تيمية للطباعة والنشر القاهرة [د.ت.] .

٩١- رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، تقديم عطية محمد سالم، الطبعة الأولى دار الشروق، ١٤٠٣هـ .

٩٢- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، مطبعة المدني القاهرة، [د.ت.] .

* محمد بن أبي بكر الرازي، توفي حوالي ٦٦٦هـ .

٩٣- مختار الصحاح، تحقيق وترتيب حمزة فتح الله ومحمود خاطر، طبعة مؤسسة الرسالة، دار البصائر، دمشق، بيروت، ١٤٠٥هـ، وطبعة مصطفى البابي، ١٣٦٩هـ .

* محمد بن أبي زمنين، ت ٣٣٨هـ .

٩٤- رياض الجنة بتخريج أصول السنة، تحقيق عبد الله محمد البخاري، الطبعة الأولى، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، ١٤١٥هـ .

* محمد بن أحمد الشنقيطي .

٩٥- شرح إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة، لأحمد المقري، دار العلم للجميع [د.ت.] .

* محمد السيد الجليلند .

٩٧- الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، الناشر شركة عكاظ بالملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ .

* محمد علي الفارقي التهانوني، ت ١١٥٨ هـ.

٩٨ - كشاف اصطلاحات الفنون، حققه الدكتور لطفي عبد البديع وترجم نصوصه الفارسية الدكتور عبد المنعم محمد، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م.

* محمد فؤاد عبد الباقي .

٩٩ - اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

* محمد قطب .

١٠٠ - المذاهب الفكرية المعاصرة، دار الشروق .

* محمد المهابة بن سيدي محمد :

١٠١ - مذهب السلف في التفويض في آيات الصفات وأحاديثها، قدم له وحققه الطالب أحمد بن سيدي حمود، مكتوب على الحاسب الآلي في شوال عام ١٤١٠ هـ، بجدة .

* محمد الهبراوي :

١٠٢ - عقيدة ابن تيمية الحنبلي، تحقيق للعقيدة السلفية، ودراسة للمنهج السلفي، والأشعري، منشورات دار الحكمة، دمشق، بيروت [د.ت.] .

* محمود أحمد خفاجي :

١٠٣ - في العقيدة الإسلامية بين السلفية والمعتزلة، تحليل ونقد، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة القاهرة [د.ت.] .

* مسلم : أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت ٢٦١ هـ.

١٠٤ - صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، والطبعة المصرية، وصحيح مسلم بدون شرح، النووي .

- * المقرئ : أحمد بن محمد بن أحمد المقرئ ، ت ١٠٤١هـ :
 ١٠٥ - إضاءة الدجئة في اعتقاد أهل السنة ، بشرح محمد بن أحمد الشنقيطي ، دار العلم للجميع [د.ت].
- * المقرئ : تقي الدين أحمد بن علي ، ت ٨٤٥هـ .
 ١٠٦ - كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية ، مكتبة الثقافة العربية بالقاهرة ، [د.ت].
- * النووي : أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، ت ٦٧٦هـ .
 ١٠٧ - شرح صحيح مسلم ، الطبعة المصرية ، ودار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- * الهروي : أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري ، ت ٤٨١هـ .
 ١٠٨ - ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ، تحقيق الدكتور علي سامي النشار والسيدة سعاد عبد الرزاق ، الطبعة الثانية ، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ، ١٣٨٩هـ .
- * مصطفى حلمي :
 ١٠٩ - قواعد المنهج السلفي ، الطبعة الثانية ، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٤٠٥هـ .
- ١١٠ - ابن تيمية والتصوف ، دار الدعوة ، الإسكندرية ، [د.ت].

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	كلمة الناشر
٥	المؤلف في سطور
٧	مقدمة فضيلة الدكتور محمد الأمين الحسين
٩	مقدمة المؤلف
١٩	الفصل الأول: تعريف السلف والسلفية
٣٥	الفصل الثاني: منهج السلف في دراسة العقيدة
٤١	النواذر الأساسية التي تتميز منهج السلف عن المناهج الكلامية.
٤٩	الفصل الثالث: موقف السلف من الخوض في علم الكلام
٥٥	الفرق بين الجدال في أصول الدين وفروعه
٥٧	الإلتزام بمنهج السلف يضمن السلامة في الدين والدنيا
٥٩	رجوع كبار المتكلمين إلى منهج السلف
٦٣	الفصل الرابع: لمحة عامة عن عقيدة أهل السنة والجماعة
٧١	الفصل الخامس: توحيد الله عز وجل
٧٥	السمة العامة عند المتكلمين هي تقديم العقل على النقل
٧٧	خلاصة مذهب السلف في باب الصفات
٧٨	نماذج من أقوال أئمة السنة في الصفات
٨٥	لمحة عن آراء الفرق المنحرفة في باب الصفات

الصفحة

الموضوع

٩١	الفصل السادس: أمثلة من مسائل الصفات التي احتدم فيها النزاع بين السلفيين والمتكلمين
١٠١	الفصل السابع: الإيمان
١٠٩	آراء الفرق الضالة في مفهوم الإيمان
١١١	الفصل الثامن: رؤية الله تعالى
١١٧	رأي نفاة الرؤية والرد عليه
١٢٥	الفصل التاسع: القدر
١٢٩	عموم القدر
١٣١	أفعال الإنسان تسند إليه حقيقة
١٣٤	المخالفون للسلف في عقيدة القدر
١٣٤	رأي الجبرية والرد عليه
١٣٦	الاحتجاج بالقدر
١٣٨	رأي القدرين والمعتزلة
١٤٣	مصادر ومراجع البحث
١٥٧	فهرس الموضوعات